

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السبعون

الجلسة ٧٥٤٠

الخميس، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد غارثيا مارغايو	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيد عميش
	أنغولا	السيدة خورخي
	تشاد	السيد محمد زيني
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو سونغ
	فرنسا	السيدة بيرجون-دار
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيدة رودريغيث غوميث
	ليتوانيا	السيدة غليفيكايته
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	نيجيريا	السيد عليو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد واغنر

جدول الأعمال

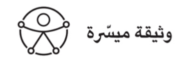
الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U - 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1533016 (A)







استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بألا تستغرق بياناتهم أكثر من أربع دقائق بغية تمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. أما الوفود التي لديها بيانات طويلة، فيُرجى منها توزيع النصوص المكتوبة والإدلاء ببيان موجز عند التكلم في القاعة لكي نتمكّن من العمل بكفاءة أكبر. كما أود أن أناشد المتكلمين الإدلاء ببياناتهم بسرعة عادية حتى يتسنى تقديم الترجمة الشفوية بشكل سليم.

أعطي الكلمة الآن للسيد بورغ برينديي، وزير خارجية النرويج.

السيد برينديي (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه المبادرة. إنها لجلسة بالغة الأهمية. ومع استمرار الحرب في سورية وعواقبها الإنسانية التي تزداد حدّة سواء في المنطقة أو في أوروبا، شهدنا بقلق بالغ الحلقة المفرغة من العنف والتوترات المتصاعدة في إسرائيل وفلسطين خلال الأسابيع الماضية. وعملية البحث عن حل تفاوضي للصراع عن طريق إقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن تراوح في مكانها. ويعيش الشعبان الآن جنباً إلى جنب في جو من الخوف والغضب والأسى.

وأود أن أبدي ثلاث ملاحظات.

أولاً، أرحب بكل الجهود الرامية إلى تعزيز الهدوء، وتشجيع ضبط النفس لمنع الأعمال التي تزيد من تفاقم التوترات، ولا سيما في الأماكن المقدسة في القدس. ولكن يجب القيام بالمزيد. وإنني أدعو كل سياسي وزعيم من زعماء المجتمعات المحلية وزعيم ديني إلى الامتناع عن البيانات والأعمال التحريضية الطائشة؛ وإلى نبذ المتطرفين الذين ينتهجون جدول أعمال سياسي لتحويل الحالة الراهنة إلى صراع ديني؛ وإلى إدانة جميع أعمال الإرهاب؛ وإظهار الاحترام لقدسية وهيبة الأماكن المقدسة. وأرحب بالالتزامات المتعلقة بالحفاظ على الوضع القائم في الباحة المقدّسة. ويجب أن يستمر التنسيق الأمني بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولإسرائيل الحق، شأنها شأن سائر الدول، في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية مواطنيها من العنف والقتل دون أي استفزاز. وفي نفس الوقت، ينبغي أن تتوقف على الفور التدابير التي تُفسَّر على أنها عقوبات جماعية، مثل هدم المنازل، سواء في القدس أو الضفة الغربية، إذ أنها تغذي العنف.

ثانياً، أدعو إلى العودة إلى عملية سياسية ذات مصداقية. وفي حين أن التوترات في الأماكن المقدسة في القدس أثارت الأزمة الحالية، فإن انعدام الأمل في مستقبل سياسي أفضل يسهم في زيادة الشعور بالإحباط والغضب بين الشباب الفلسطينيين. ولا يمكن لأي قدر من الإحباط أن يبرر العنف. ومع ذلك، لا يمكن حل الأزمة عن طريق وقف التصعيد والتدابير الأمنية وحدهما. وتدعو التوترات الحالية إلى اتخاذ خطوات سياسية فورية ومنسّقة من كلا الجانبين. وعلى إسرائيل أن تتوقف عن بناء مستوطنات جديدة على الأرض المحتلة وتوسيع القائمة منها. يؤدّي بناء هذه المستوطنات إلى تقويض أي عملية سياسية ويحوّل الأمل إلى إحباط والاستياء إلى غضب عارم. تحتاج فلسطين إلى إصلاح مؤسساتها السياسية وهياكل الحكم فيها وتعزيزها. وعلى وجه الخصوص، تحتاج الضفة الغربية وغزة إلى إعادة الإندماج في سلطة واحدة تحترم تماماً معايير الاتفاقات الأمنية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ثالثاً، إن التعاون بشأن تدابير ملموسة لتعزيز الاقتصاد الفلسطيني وإعادة إعمار غزة يمكن أن يمهّد الطريق نحو العملية السياسية. في الشهر الماضي، ترأستُ اجتماع مجموعة الجهات المانحة، لجنة الاتصال المخصصة، هنا في نيويورك. وقد أكّدت الجهات المانحة من جديد التزامها المستمر بدعم إنشاء مؤسسات فلسطينية قوية ومتينة واقتصاد تتوفر له مقومات الاستمرار. وتدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير في الضفة الغربية وقطاع غزة

والمنطقة جيم. ويلزم حل المسائل المعلقة المتصلة ببروتوكول باريس دون تأخير. ولا يمكن أن يتوقع من الجهات المانحة التعويض عن القضايا الاقتصادية التي لم تُحلّ بين الطرفين. وأحث الجهات المانحة على زيادة دعمها.

ولكن من الواضح أنه ما من دعم مقدم من المانحين يمكن أن يكون بديلاً أو تعويضاً عن عدم كفاية التدابير من جانب السلطة الفلسطينية أو من جانب إسرائيل نفسيهما.

وكذلك، فإن تحقيق الإمكانات الكاملة لدولة فلسطينية ذات مؤسسات سياسية وحكومية تعمل على نحو جيد، بما في ذلك اقتصاد مستدام، يتطلب حلاً سياسياً للصراع. ولذلك، أرحب بالاهتمام الذي أعرب عنه الطرفان بالقيام بالمزيد وبالعمل معا بكل جدية من أجل تحسين الاقتصاد الفلسطيني وإعادة بناء غزة.

إن التعاون الاقتصادي المباشر ليس بديلا عن العملية السياسية، ولكنه قد يساعد على بناء الاستقرار ووضع أساس أفضل للعملية السياسية. وفي حين أن مفاتيح استئناف المحادثات بيد الطرفين، إلا أنه يتعين على المجتمع الدولي المشاركة وتقديم الدعم لهما على نحو متضافر يمكن أن يؤدي إلى إيجاد حل للنزاع. فمواصلة العمل بالطريقة المعتادة لا تشكل خيارا مقبولا.

لقد بدأت بياني بالإشارة إلى سورية. إن ثمة تعاونا بين النرويج وألمانيا والمملكة المتحدة والكويت لعقد مؤتمر للمانحين في العام المقبل لتيسير استجابة أكثر اتساقا وأفضل تمويلا للاحتياجات الإنسانية. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من إيجاد طرق ووسائل لمواجهة التحديات الإنسانية على نحو أفضل، فيما نسعى جاهدين للتوصل إلى حل سياسي للنزاع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية قطر.

السيد العطية (قطر): السيد الرئيس، نهنئكم على رئاستكم الناجحة لمجلس الأمن ونعبر عن التقدير لمشاركتكم شخصياً في رئاسة هذا الاجتماع ودعوتنا للمشاركة فيه في وقت تمر فيه منطقة الشرق الأوسط بمنعطف بالغ الخطورة. كما نقدر الدور الذي تقوم به إسبانيا لتحقيق السلام في الشرق الأوسط ونستذكر، بتقدير، جهودها في عقد مؤتمر مدريد للسلام. ولا يفوتنا أن نشكر سعادة السيد يان الياسون، نائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

يجتمع المجلس اليوم لبحث الوضع المتفجر الناجم عن التصعيد الخطير لسلطات الاحتلال الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين. ولعل أي متابع للوضع هناك يدرك أن ما يجري كا متوقعاً نتيجة للبيئة التي يستمر في خلقها الاحتلال والاستيطان غير القانوني وقمع الشعب الفلسطيني والتمييز ضده وانتهاك حرياته وحقوقه الأساسية وحرمانه من موارده الطبيعية وتضييق الخناق على الاقتصاد الفلسطيني. وفي الوقت ذاته، أصبح الفلسطينيون عرضة لتزايد وتيرة الجرائم التي يرتكبها المتطرفون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين ومقدساتهم دون مساءلة.

لم يخرج الشعب الفلسطيني مرة أخرى لإعلان غضبه لأسباب يمكن التغاضي عنها. فهذا الشعب الذي سلب وطنه والذي يتعرض للقمع والإذلال وتنهب أرضه يومياً لصالح المستوطنات، ترك وحيداً ونحن جميعاً شهود على ذلك. والحديث هنا عن قضية مهمة للمنطقة وللعالم وهي قضية العرب الأولى، حيث تشكل ثقلاً لشعوب العالم كلها وليس فقط الشعوب العربية والإسلامية. قضية فلسطين هي قضية تتوحد حولها القوى الديمقراطية في العالم كله. ومع ذلك، لا تجد طريقها إلى الحل لأن المجتمع الدولي ليس مستعداً لفرض حل عادل. لقد تُرك الشعب الفلسطيني أسيراً لموازين القوى بين المحتل والواقع تحت الاحتلال، هكذا، فقدت المفاوضات

قيمتها لأنها تجري بلا أساس متفق عليه وبلا هدف. وهكذا أيضا أصبح عادياً أن تضم إسرائيل أراض احتلتها بالقوة في القدس والجولان وتفرض حصاراً خانقاً على قطاع غزة طوال السنوات وتشن الحروب ضد كل من يجرؤ على مقاومتها. ومؤخراً، ظهرت قوة تبرمج تقسيما زمانيا للصلاة في الحرم القدسي الشريف، قد يتحول إلى تقسيم مكاني، وهي قوة أساسية مقررة في الحكومة الإسرائيلية.

ماذا يفعل الشعب الفلسطيني حيال هذا كله؟ إنه يخرج إلى العالم صارخاً بأعلى صوته، ليس بحثاً عن رحمة وشفقة، فهذا شعب مناضل يتمتع بكبرياء سكان الأرض الأصليين بل إنه يخرج ليعلن إنه يرفض الذل ويرفض الاحتلال ويرفض الإذعان لهذه اللامبالاة الدولية المخجلة التي تسمح لقضية عادلة بأن تستمر طوال هذه العقود. لقد انتهى حكم Apartheid (الفصل العنصري)، أما في فلسطين فيبشرون بإنشاء حكم كهذا. لقد آن الأوان لاتخاذ خطوات عملية لفرض حل عادل بموجب قرارات الأمم المتحدة وتحريك حالة الجمود التي تسود عملية السلام. ومن الجدير ذكره هنا أن هذا الجيل من الشباب الفلسطيني المنتفض الآن، والذي يتعرض للإعدامات الميدانية، وُلد دون أن يرى في الأفق حلاً عادلاً لقضيته. نحن ندعو إلى حل عادل ودائم على أساس الانسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧ وحل الدولتين، وذلك قبل فوات الأوان. والمؤشرات على الأرض تنذر بأن الزمن قد يتجاوز هذا الحل.

تعيش شعوب المنطقة مأساة أخرى تتعمق وتزداد حدة، فقد أصبحت قضية سورية قضية دولية على حساب معاناة الشعب السوري ولم يحاول المجتمع الدولي أن يضع لها حدا. في سورية، امتحن النظام كل حد وضع له، حتى وصل إلى استخدام السلاح الكيميائي والبراميل المتفجرة والإبادة الجماعية والتهجير الجماعي دون أن يحرك أحد ساكناً. ولهذا السبب، ما زال هذا النظام قائماً لأن أحداً لم يضع سقفاً للقوة المتاح له استخدامها، لا بتقييد النظام نفسه ولا بدعم الشعب السوري.

ناقشنا كثيراً هذه المسألة، ولكن رغم النقاشات الكثيرة، لم يجب أحد على هذا السؤال: لماذا لا نوفر الحماية للسوريين المدنيين؟ لماذ لم نتمكن من توفير الحماية لهؤلاء؟ لا أعتقد أن ثمة جوابا مقنعا على هذال السؤال. يجري الحديث كثيراً عن مكافحة الإرهاب. إنه خطر يواجهنا جميعاً ولا شك أن محاربته واجب علينا جميعاً. لكن الشعب السوري يرى أن المشكلة الرئيسية هي إرهاب النظام. لقد تحول التعامل مع النظام السوري، للأسف، من منطلق كونه نظاماً قاتلاً ومجرماً بحق الإنسانية إلى اختبار فائدته في مكافحة الإرهاب أم لا. وهذا الأسلوب في التعامل مع المسألة هو بالضبط ما يخشاه الشعب السوري.

إن ما نحتاجه اليوم هو العمل المشترك العاجل لتطبيق بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونية ٢٠١٢ (S/2012/523، المرفق)، بما يفضي إلى تشكيل هيئة حكم انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية كاملة تحقق مطالب ثورة الشعب السوري، وبما يحفظ سيادة ووحدة سورية أرضاً وشعباً ويجنب العالم والمنطقة مخاطر الإرهاب.

وفي الوقت الذي يفترض علينا أن نسعى بجدية من أجل وقف آلة الدمار التي حولت سورية إلى بلد مدمر والسوريين إلى شعب مشرد تائه في أرضه وفي كل أصقاع العالم، فإننا مكتفون بالتفرج وإحصاء عدد ضحايا مأساة ستبقى في الذاكرة الإنسانية وصمة عار على جبين مؤسسات المجتمع الدولي التي حادت عن الأهداف التي أسست من أجلها والمتمثلة أساسا في إرساء دعائم سلم الدول وحفظ حياة البشر أينما وجدوا، وفضلت بدلا عن ذلك الاستسلام لحسابات تكتيكية ومصلحية ضيقة.

كلنا ندعو ونقر بأن الحل في سورية يجب أن يكون سياسياً بامتياز، لكن هل سألنا أنفسنا ماذا فعلنا من أجل تحقيقه؟ وهل تحركنا بشجاعة لإنقاذ من يستحق فعلاً أن ننقذه؟ وأعني بذلك الشعب السوري ولا أحد غيره.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية السويد.

السيدة فالستروم (السويد): أود أن أشكر إسبانيا على تنظيم هذه الجلسة في الوقت المناسب، ووزير الخارجية غارثيا مارغايو على تولي رئاستها.

كما أود أن أشكر نائب الأمين العام، يان الياسون، على ملاحظاته المُحكمة ورسالته القوية لنا هذا الصباح.

وأرحب بزيارة الأمين العام إلى المنطقة، وكما قال في القدس في وقت سابق من هذا الأسبوع، إن الهجمات الإرهابية ضد المدنيين تبعث على الأسى. فمثل هذه الهجمات العشوائية تجعل كل مكان غير آمن، وكل شخص ضحية محتملة. ونحن، بطبيعة الحال، قلقون بالغ القلق إزاء الوفيات التي تحدث على كلا الجانبين، مع سقوط قرابة ٢٠٠٠ جريح حتى الآن في تشرين الأول/أكتوبر، غالبيتهم العظمى من الفلسطينيين. فيجب أن يكون الرد الإسرائيلي متناسبا. ويجب تقديم جميع الجناة إلى العدالة، ويجب عدم الاستخدام المفرط للقوة. وهناك حاجة ماسة إلى إظهار حسن القيادة، وتحمّل المسؤولية، وممارسة ضبط النفس.

قبل عام واحد، قررت السويد الاعتراف بدولة فلسطين. وكان اعترافنا هذا يهدف إلى التقليل من عدم المساواة بين أطراف الصراع. وكان يرمي إلى دعم المعتدلين الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، وإدراج مدخلات إيجابية في ديناميات عملية السلام الهامدة في الشرق الأوسط، وبعث رسالة أمل واضحة ومقنعة إلى الأجيال الشابة مفادها أن هناك بديلا للعنف ولما يسمى بالوضع الراهن. وكما شهدنا في الأسابيع الأخيرة، إن غياب الأمل هو أحد أكبر التحديات التي تواجه احتمال تحقيق السلام والرؤية المتمثلة في الحل القائم على دولتين.

ولكننا نعتقد أن الوقت ليس متأخرا جدا لمبادرات ترمي إلى وقف التصعيد، وبناء الثقة، وتحقيق السلام في المنطقة. لقد حان الوقت لتهيئة الظروف أمام عملية سلام تتوخى إحراز النتائج، بما في ذلك اتخاذ تدابير لبناء الثقة مثل تجميد الاستيطان. وحان الوقت الآن لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين فلسطين وإسرائيل تنفيذا كاملا. وحان الوقت الآن لإنهاء عزلة غزة، ولتعاون جميع الفصائل في فلسطين. وحان الوقت الآن لإزالة العقبات التي تعترض التنمية الاقتصادية في كل فلسطين، بما في ذلك العقبات التي تعترض الوصول المحدود إلى المنطقة جيم وقطاع غزة. وحان الوقت الآن لتجديد الالتزام الدولي بمعايير واضحة وأطر زمنية واقعية لإجراء المفاوضات وإنهاء الاحتلال. ويجب ألاّ نفقد مسار الهدف الحقيقي وهو: الحل القائم على دولتين عن طريق التفاوض، ووضع حد للاحتلال حيث يمكن أن تعيش كل من فلسطين وإسرائيل جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وينبغي للمجلس أن يقود الطريق التي تفضي إلى ذلك.

إن التصعيد الأخير لأعمال العنف في سوريا يبعث على القلق العميق، والوضع الحالي يستدعي أكثر من أي وقت مضى توفير الدعم الكامل والحقيقي والملموس للمبعوث الخاص ستيفان دي ميستورا، والتوصل إلى حل سياسي. فهذه الأزمة الإنسانية هي الأكبر في العصر الحديث في العالم، وبلدي، السويد، يتحمل مسؤوليته بثلاثة سبل.

أولا، نحن نستقبل حاليا ٣ آلاف لاجئ سوري كل أسبوع، وقد استقبلنا حتى الآن ١٠٠ ٠٠٠ منهم، على الرغم من أنني أعرف أنه عدد صغير بالمقارنة مع البلدان المجاورة تركيا ولبنان والأردن. ثانيا، ساهمت السويد حتى الآن بما يزيد على ٢١٣ مليون دولار كمساعدات إنسانية. ثالثا، بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية التي نقدمها، سوف تخصص السويد مبلغا آخر قدره ٢٢٠ مليون دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، من خلال استراتيجية جديدة تتعلق بالأزمة السورية. وأريد أن أشجع جميع الآخرين الحاضرين هنا على تكثيف مشاركتهم أيضا. وأنا أعلم أن العديدين منهم يقدمون الكثير بالفعل .

طوال فترة الصراع في سوريا، يتم استهداف النساء والفتيات على أساس نوع الجنس. فالعنف الجنسي ممنهج وواسع النطاق بين العديد من الأطراف المتحاربة، بما في ذلك استخدامه كوسيلة إرهابية من جانب الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام. ولكن المرأة السورية ليست مجرد ضحية؛ إنها أيضا جهة فاعلة. لهذا السبب، أستضيف صباح يوم غد اجتماعا بشأن النساء السوريات اللواتي يبنين السلام. ومن المهم أن ننظر إلى المرأة بوصفها جهة فاعلة في التغيير، تريد أن يكون لها صوت في أي مناقشات حول مستقبل سوريا.

ولبنان واحد من البلدان الأكثر تضررا من الصراع في سوريا. إن الاستقرار الداخلي في لبنان أمر رئيسي، وعلى القادة اللبنانيين أن يضعوا خلافاتهم جانبا وينتخبوا رئيسا جديدا دون أي مزيد من التأخير. ولكن لبنان أيضا يحتاج ويستحق المزيد من الدعم الدولي. فلبنان، برئاسة رئيس الوزراء القدير تمام سلام، يستضيف ما يزيد على ١,٢ مليون من اللاجئين الذين فروا من الحرب في سوريا. وسوف تُستكمل قريبا مساعداتنا واسهاماتنا الانسانية الكبيرة في الصندوق الاستئماني من أجل لبنان، الذي يديره البنك الدولي، بزيادة المساعدة الإنمائية. وأشجع بقوة الآخرين على الاحتذاء بنا.

وكما سبق ذكره، إن الحلقة المفرغة من العنف المباشر وغير المباشر لا بد من كسرها. فالأمن لا يمكن تحقيقه من خلال القنابل أو الصواريخ، الحرب أو العنف، الاذلال أو التهديد. إن الأمن الحقيقي لا يمكن تحقيقه إلاّ من خلال السلام. وعلينا أن نتحمل مسؤوليتنا. نحن مدينون بذلك للأطفال والأجيال المقبلة في إسرائيل، وفلسطين، ولبنان، وسوريا والبلدان الأخرى في المنطقة. وإننا بحاجة إلى استعادة الأمل في مستقبل أفضل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية ملديف.

السيد محمد (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم أمام المجلس اليوم بشأن قضية فلسطين. إنها قضية ذات أهمية كبرى لملديف حكومة وشعبا. وأود أن أتقدم بالشكر إلى السيد هوزي مانويل غارسيا مارغالو، وزير خارجية إسبانيا ورئيس مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر، على عقد هذه المناقشة في الوقت المناسب بشأن قضية فلسطين. ويود وفد بلدي أن يعرب كذلك عن خالص تقديرنا للأمين العام بان كي - مون على زيارته الأخيرة إلى المنطقة، وهي زيارة أخرى من سلسلة زياراته التي تهدف إلى مواصلة بذل الجهود الدؤوبة لتحقيق السلام.

بعد يومين، سنحتفل بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. فالأمم المتحدة ما فتئت قوة من أجل خير البشرية جمعاء. إنها تساعد على إنهاء الصراعات وصنع السلام. وهي أنقذت ملايين الناس من الاضطهاد والاستعمار والاحتلال العسكري. ومع ذلك، إن الأمم المتحدة عاجزة عن إنهاء إخضاع إسرائيل للفلسطينيين. واستمرار إسرائيل في الاحتلال غير الشرعي لفلسطين يسبب شعور النظام الدولي بالقلق العميق الذي يتعين علينا تبديده.

إن المجتمع الدولي ما فتئ يسعى منذ عقود لتحقيق الحل القائم على دولتين، الأمر الذي أكدته من جديد قرارات الأمم المتحدة، ومبادئ مدريد، واتفاقات أوسلو، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق للمجموعة الرباعية. فهذه الجهود تحاول النجاح ضد نظام مؤسسي قوامه الاحتلال والفصل العنصري، وهو يحاول تغيير عقليات الأجيال التي نشأت تحت الاحتلال، والتي تعيش في واقع من الخوف والكراهية والعنف. لكن هذه الجهود خذلت شعبا، وأمة، ومنطقة، والمجتمع الدولي بأسره.

وأعمال العنف التي اندلعت مؤخرا في القدس وجميع الأراضي المحتلة ترسم صورة قاتمة. ففي الأسابيع الماضية،

شهدنا أعمال عنف وأعمالا انتقامية تصاعدت بحدة. وحقيقة أن مدينة القدس القديمة قد أغلقت بوجه الفلسطينيين مثال واضح على خطورة الوضع الحالي. يجب استعادة حرمة الحرم الشريف. ويشكل منح الفلسطينيين حريتهم الشرعية الخطوة الأولى لتعزيز عملية السلام. ويجب أن تتوقف إسرائيل عن تغيير الطابع الإسلامي والعربي للمدينة.

في كل سنة، ينتقل آلاف المستوطنين الإسرائيليين إلى الأراضي المحتلة بصورة غير مشروعة. فالمزيج من الخطاب السياسي الذي يزداد عدائية، والتغيرات المادية والديمغرافية القسرية التي تجري باستمرار في الأراضي الفلسطينية المحتلة يقلل من فرص السلام. إن تلك النافذة مغلقة بثبات. ولقد أبرز ذلك الأمين العام خلال زيارته الأخيرة إلى فلسطين المحتلة عندما قال ”ما ينقصنا هو العزم على استعادة أفق سياسي للمحادثات، وعملية سياسية تحرز نتائج حقيقية وتبعث على الأمل“.

إن غياب الأمل يشكل واقعا محزنا، إذ تملّك اليأس شعبا ليس عنده شيء ليفقده، وثمة ظروف تهيّئ لمزيد من أعمال العنف. وليس من قبيل الصدفة أن الانتفاضة الثانية اندلعت بعد انهيار مؤتمر قمة كامب دافيد بستة أسابيع، وليس من قبيل المصادفة أن أعمال العنف اندلعت في الصيف الماضي عقب انهيار جهود السلام التي تقودها الولايات المتحدة.

في ظل انعدام الأمل وفي مواجهة القمع، لا يوجد سوى العنف والكراهية. وقد وأججأت تلك الكراهية التطرف وعززت التعصب وأتت على المنطقة بأسرها.

لقد دعت ملديف مرارا مجتمع الأمم إلى توخي قدر أكبر من اليقظة في معالجة قضايا الحدود واللاجئين والمستوطنات والقدس في السعي للتوصل إلى السلام الشامل والمستدام. وتؤكد ملديف مجددا تأييدها الكامل للاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وقد شددنا على أهمية زيادة مشاركة المجتمع الدولي، لا سيما المجلس، في تسوية سلام عن طريق التفاوض.

وتحث ملديف مجلس الأمن على الاضطلاع بمسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ونحثه على اتخاذ التدابير الصارمة اللازمة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني لفلسطين وممارساته العنصرية هناك. لقد حان الوقت ليطالب المجلس بإنهاء الاحتلال غير القانوني للشعب الفلسطيني واضطهاده. ويجب على الأمم المتحدة الاضطلاع بدور رائد في توجيه عملية السلام بعيدا عن الخطابة السلبية نحو الإجراءات العملية. فالحق في العيش حياة في سلام حق مكفول لكل فلسطيني مثل ما هو حق لكل منا هنا اليوم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

السيدة رودريغيث بينيدا (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): يقدر وفد بلدي حضور السيد خوسي مانويل غارسيا مارغايو، وزير خارجية إسبانيا مناقشة اليوم، ويعرب عن امتنانه على الإحاطة الإعلامية الثرية التي قدمها نائب الأمين العام.

إن غواتيمالا يساورها بالغ القلق إزاء الحالة الراهنة للعنف في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، وخاصة القدس الشرقية. لقد تعقدت الحالة بسبب زيادة الاشتباكات المباشرة بين الفلسطينيين وقوات أمن إسرائيل، إلى جانب توسيع المستوطنات والتشريد القسري للفلسطينيين. إن ذلك العنف يقوض إمكانية التوصل إلى آفاق سياسية تلبي الاحتياجات المشروعة للشعبين وتمكنهما من التوصل إلى تسوية عادلة ونهائية. ونعتقد أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إقامة دولة فلسطينية تتعايش في سلام مع إسرائيل، لا عن طريق ارتكاب أعمال العنف. ومن الضروري أن تراعي أي تدابير ترمي إلى صون السلام والأمن في المنطقة ذلك

الهدف النهائي. إن الجدران ونقاط التفتيش والتعامل العنيف من قوات الأمن وهدم المنازل، إلى جانب الهجمات العنيفة التي يشنها الأفراد والجماعات وإطلاق الصواريخ، ليست من الأمور التي ستساعد على حل هذا الصراع.

إن أكثر التحديات التي نواجهها إلحاحا وقف دوامة العنف والحيلولة دون المزيد من الخسائر في الأرواح. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء الاستفزازات المتكررة التي وقعت في الأماكن المقدسة في القدس، فضلا عن الإجراءات غير المتناسبة التي اتخذت في ذلك السياق. ولا بد أن يتصدى القادة السياسيون وقادة المجتمع ورجال الدين الفلسطينيون والإسرائيليون بحزم للإرهاب والعنف والتحريض. وفي ذلك الصدد، نرحب باستجابة الأمين العام السريعة وزيارته للمنطقة ليناشد الطرفين وقف العنف.

ومهما يكن من أمر، لا يمكن حل الأزمة الراهنة باعتماد التدابير الأمنية. فالاحتلال الذي لا ينتهي والحد من إمكانية تطلعات الفلسطينيين في إقامة دولة يزيد أيضا من الإحباط واليأس، في حين أن الحالة الاقتصادية المتأزمة، بما في ذلك ارتفاع معدل البطالة في المنطقة، تؤدي إلى تفاقم هذه المشاعر. وكذلك الاستمرار في بناء المستوطنات وزيادة توسيعها يبدد الأمل وإمكانية إقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء. إن تبدد أية آفاق سياسية هو العامل الوحيد الأكثر ضررا الذي يسهم في العنف الذي نشهده.

والأمر الوحيد الذي يمكنه كسر حلقة العنف والخوف هو توفير آفاق سياسية. ونأمل أن يتمكن مجلس الأمن من مضاعفة جهوده الرامية إلى تهيئة الظروف المؤاتية لاستئناف المفاوضات الهادفة. وفي ذلك الصدد، نؤيد مختلف الدعوات لإيجاد آليات من شأنها أن تمكننا من إعادة إطلاق العملية السياسية. وندرك كذلك أهمية مبدأ المسؤولية المشتركة، وفي ذلك الصدد، نعتقد أن المشاركة الدبلوماسية النشطة للمجموعة الرباعية في عملية السلام في الشرق الأوسط يمكن أن تولد زخما جديدا ليتخذ الطرفان خطوات مسؤولة نحو تحقيق سلام شامل وعادل ودائم. كما نرى الفوائد التي يمكن أن تنتج عن توسيع نطاق المجموعة الرباعية لتضم جهات فاعلة رئيسية أخرى في المنطقة.

هذه لحظة مناسبة لنعيد التفكير في سبل إحراز التقدم واختتام محادثات السلام التي ستمكننا من العمل على التدابير الرامية إلى بناء الثقة وتعزيز المصالحة الفلسطينية والمسائل ذات الأهمية الحاسمة لكفالة التزام الطرفين بالسلام. لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي. ولكن لا بد أن تلتزم الأطراف، صاحبة المصلحة الرئيسية في التوصل إلى حل مرض للطرفين، ببذل جهد حقيقي ومتجدد. إنها تلك الأطراف التي لا بد أن تعزز الثقة والالتزام بخيار السلام والتعايش بين الدولتين، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وفي الختام، تدرك غواتيمالا التحديات الهائلة الماثلة أمامنا، ولكن بالتزامنا السياسي والمسؤولية التاريخية كأعضاء المجتمع الدولي لدعم كل وسيلة وجهد ممكن سنتغلب عليها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): إن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة مثيرة للجزع حقا. فوفقا لما ذكره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، شهد الأسبوعان الماضيان أكبر عدد من الوفيات والإصابات في الضفة الغربية منذ عام ٢٠٠٥. وهذا في حد ذاته لا يبرر الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى فحسب، التي نود أن نشكر إسبانيا على تنظيمها، بل يدعو إلى اتخاذ مجلس الأمن إجراءات عاجلة.

منذ بداية هذا الشهر، يقتل فلسطينيان يوميا في المتوسط، ويجرح أكثر من ١ ٠٠٠ شخص، ناهيك عن العدد المتزايد

من هجمات المستوطنين على الممتلكات الفلسطينية. واستمرت الاعتداءات والاستفزازات الإسرائيلية في الحرم الشريف في محاولة واضحة لتغيير الوضع القائم المتفق عليها بتقسيم زمني إن لم يكن جغرافي للأماكن المقدسة، خلافا لإدعاءات السيد نتنياهو.

إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تتصرف مرة أخرى في تجاهل تام لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني لحماية الفلسطينيين المدنيين. ولهذا ندعو مرة أخرى المجلس إلى استخدام جميع السبل والوسائل المتاحة له لضمان حماية أرواح وممتلكات الفلسطينيين المعرضة للخطر والذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي، حتى يضطلع بمسؤوليته ويعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ومساعدة الدولة الفلسطينية على نيل استقلالها.

إن الأحداث التي وقعت الشهر الماضي ليست سوى غيض من فيض من الاحتلال الذي استمر حتى الآن ما يقرب من ٥٠ عاما. إن الحاجة في الواقع إلى توفير الحماية الدولية للفلسطينيين الذين يرزحون تحت نير الاحتلال الإسرائيلي بديهية حينما نتذكر مصير الفلسطينيين الأكثر ضعفا، وهم الأطفال الذين يعيشون تحت الاحتلال. ولا يجب علينا سوى الإشارة إلى أنه، بين عام ٢٠٠٠ و ٢٠١٣، قتل طفل فلسطيني على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية كل ثلاثة أيام، وأن ٦٢ في المائة من ٩٥ ٠٠٠ من الأطفال الفلسطينيين المحتجزين من قبل الإسرائيليين منذ عام ١٩٦٧ قد تعرضوا غالبا لبعض أشكال العنف البدني. ولا يسعني أن أغفل الإشارة إلى حالة طفلين فلسطينيين أضرم فيهما المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون النار مؤخرا حتى الموت – وهما علي دوابشة ويبلغ من العمر ١٨ شهرا قتل في تموز/يوليه في هجوم بمواد حارقة في بلدة دوما، ومحمد أبو خضير ويبلغ من العمر ١٦ عاماً، اختطف وتعرض للضرب وأحرق حيا من قبل مستوطنين إسرائيليين في القدس الشرقية في آب/أغسطس عام ٢٠١٤.

وعلى الرغم من تلك الأعمال الوحشية المروِّعة، تجرَّأ بنيامين نتنياهو في خطابه الأخير أمام الجمعية العامة على الادِّعاء، في ازدراء تام لذكائنا، أنَّ ''إسرائيل هي خط الحضارة الأمامي في المعركة ضِد الهمجية'' (A/70/PV.22). وعلاوة على ذلك، وبدل مواجهة واقع الاحتلال وهيكله القمعية وأساليبه القهرية المتأصلة، يسعى المسؤولون الإسرائيليون ودعاياتهم إلى تصوير العنف المتصاعد في الضفة الغربية وغزة باعتباره موجة مما أسموه الكراهية الإرهابية التي لا يحركها شيء سوى المعاداة الصرفة للسامية والتعصُّب الإسلامي المتعطش للدماء.

وأنا على يقين من أننا جميعاً نعرف حالة مألوفة في هذا المقام – هي إلقاء اللوم على الضحية. وهذا يُذكِّرنا بكتاب وِليام رِيان الشهير Blaming the Victim، وهو كتاب كلاسيكي صدر عام ١٩٧١، يُظهِر كيف يُستخدم إلقاء اللوم على الضحية بوصفه أيديولوجية تهدف إلى تحويل المسؤولية وتبرير العنصرية والظلم الاجتماعي. وفي الحقيقة، إنَّ إلقاء اللوم على الضحية بغيض إلى حدِّ أنَّ أحد كبار مفكِّري القرن العشرين اعتبره،وهو محق في ذلك، ''إحدى أكثر سمات الشخصية الفاشية شراً''.

والعنصرية في إسرائيل، شأن أيّ مكان آخر، ليست عمياء فحسب، بل قاتلة أيضاً. فليس علينا سوى أن نفكِّر كيف أُطلِقت النار يوم الاثنين على حفتوم زرهوم، وهو مُلتمس لجوء إريتري بريء، لائذٌ بالفرار من أعمال العنف، ثم ضُرب ضربا مُبرحا. وهذا الاعتداء المفزع موثَّق في أشرطة فيديو، تُظهِر مجموعة من الإسرائيليين الغاضبين يقذفونه بالمقاعد والكِراسي ويركلون رأسه، ظناً منهم أنه إرهابي عربي لمجرَّد كونه داكن البشرة، وكانوا يطلقون طوال الوقت صيحات مثل ''الموت للعرب!''. ومن الجدير أن نسأل السيد نتنياهو عمَّا إذا كان ذلك مثالاً آخر على إسرائيل بوصفها ''خط الحضارة الأمامي في المعركة ضد الهمجية''. من الواضح أننا

ليس لدينا نفس المعجم الذي يستخدمه السيد نتنياهو لأنَّ العنصرية وكراهية الأجانب في قاموسنا، ناهيك عن حرق الأشخاص أحياء والتنكيل بهم، هما من الأمثلة على الهمجية لا الحضارة.

ختاماً، أود أن أؤكد أنَّ الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة مثيرة للقلق الشديد. والمجلس لا يمكنه منع الحالة من التدهور فحسب، بل بوسعه أيضاً أن يفتح الطريق نحو سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، شريطة أن يقرر التصرف على أساس مبادئ وقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وليس من العدل في هذا المقام السعي إلى تحقيق التوازن، حيث أنه لا يوجد ولا يمكن أن يوجد توازن بين المحتلِّ والخاضع للاحتلال. إنه ليس حتى محاكاة زائفة للعدالة، إنه ظلم بكل وضوح وبساطة. وخلافاً لذلك، وبانتظار نهاية الاحتلال الإسرائيلي، يمكن للمجلس بل ويجب عليه أن يتحرك الآن لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، فخير البِرِّ عاجله، وذلك حرصاً على أهمية هذا المجلس، وحرصا، في المقام الأول، على قضية السلام العادلة في منطقتنا من العالم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

أبو العطا (مصر): أتقدم لكم، معالي الوزير خوثيه مانويل غارسيا مارغايو، بالتهنئة بمناسبة تولّي إسبانيا رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر الجاري، وأؤكد ثقتنا في حرصكم على إنجاح أعمال المجلس خلال هذه الفترة المليئة بالتطورات المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط، التي تشهد تطورات سلبية وخطيرة متتالية.

تطوَّرت الأحداث منذ بداية الشهر الجاري في القدس الشريف والأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما في المسجد الأقصى الشريف، بوتيرة متسارعة، تُنذر بخطر الانفجار في أية لحظة والانزلاق نحو صراع ديني يخرج عن السيطرة. فبعد عقود طويلة من الاحتلال والمعاناة، التي كان يتخللها الأمل في إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وفقاً لحدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، يجد الفلسطينيون أنفسهم اليوم أمام واقع أليم، رازحين فيه تحت الاحتلال الإسرائيلي وسياساته الأمنية قصيرة النظر كأطول احتلال عسكري شهده التاريخ الحديث، مع انعدام الأفق نحو إقامة حياة كريمة في المستقبل المنظور. فوفقاً لبعض الإحصائيات، تناهز نسبة البطالة والفقر بين الشباب المقدسي ٦٨ في المائة، مع وجود نحو ٠٠٠ ٤٤ وحدة سكنية في القدس الشرقية مهددة بالهدم، فضلاً عن عنف المستوطنين في استباحة حقوق الشعب الفلسطيني وامتهان كرامته وغياب العدالة في محاسبة من ارتكب أفعالاً إجرامية، وذلك سعياً لإخراج الشعب من أرضه واستباحة مقدساته، التي هي مقدسات أكثر من بليون مسلم حول العالم. ومحاولات تحويل النزاع العربي – الإسرائيلي إلى صراع ديني، ولا سيما مع المحاولات المُدانة لفرض تقسيم زماني ومكاني للمقدسات الإسلامية في القدس، وهو الأمر الذي نُحذِّر من تداعياته السلبية، ليس على الأراضي الفلسطينية فحسب، بل على منطقة الشرق الأوسط بأسرها. فالإحباط يتراكم، والأمل في مستقبل أفضل يتروي

إذ تُدين مصر استهداف المدنيين تحت أية ذريعة، فإنها تسجِّل أنَّ ما يحدث من تطورات متسارعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، يتحمَّل مسؤوليته الجانب الإسرائيلي، السلطة القائمة بالاحتلال، نتيجة الممارسات القمعية واستخدام القوة من قِبَل أجهزتها الأمنية التي تُردي أعداداً متزايدة من القتلى بين المتظاهرين الفلسطينيين المطالبين بحقوقهم المشروعة، بمن فيهم الأطفال والنساء، وفي نفس الوقت، تغضُّ الطرْف عن جرائم ترتكبها جماعات المستوطنين في تقاعس بين عن توفير الحماية للمدنيين، ناهيك عن تغذية مشاعر الكراهية والفتنة من خلال الخطاب الرسمي الإسرائيلي. ومن ثَمَّ، فإنَّ

المطالبة الفلسطينية بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني باتت أمراً مُلِحّاً، يستلزم التناول الجاد من قِبَل مجلس الأمن.

كما تقع مسؤولية كبرى على المجتمع الدولي وعلى هذا المجلس تحديداً، في التحرُّك بحزم وإرادة حقيقية لنزع فتيل الأزمة الراهنة التي تُنذر بمخاطر تهدد السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط بأكملها. فعلى المجلس الاضطلاع بمسؤولياته، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، تجاه القضية التي اتخذ بشأنها العديد من القرارات التي لم تُنفّذ معظمها حتى الآن لأسباب معروفة للجميع، وعلى رأسها حماية أطراف بعينها للاحتلال الإسرائيلي. ونتساءل اليوم على أيّ أساس أخلاقي أو قانوني تستند تلك الأطراف في إسباغ تلك الحماية المرفوضة شكلاً وموضوعاً. فالوضع لا يحتمل التأجيل بدعوى وجود أولويات إقليمية أو استحقاقات داخلية تعوق حركة الأطراف الفاعلة. فالأحداث في الأراضي الفلسطينية المحتلة تخرج عن السيطرة بوتيرة متسارعة.

إنَّ الحفاظ على مصداقية مجلس الأمن تقتضي التزامه بتطبيق قراراته واتّباع نهج صلب في سبيل تطبيق الدبلوماسية ذات المبادئ، خاصة مع وضوح الرؤية بشأن ما يجب القيام به من أجل التوصل إلى التسوية المنشودة للقضية الفلسطينية في إطار العملية السلمية ومفاوضات تمَّت في السابق وتَوافُق المجتمع الدولي على الحل القائم على وجود دولتين، وأخذا في الاعتبار أنَّ معظم مواضيع التفاوض، بما فيها قضايا الحل النهائي، قد قُتلت بحثا خلال العقدين الماضيين. وهناك حلول مقترَحة ومعروفة لمعظمنا. وبالتالي، فإنَّ محاولة إعادة اختراع العجلة والبدء من نقطة الصفر إنَّما يعكس رغبة أكيدة من قوى الاحتلال ومن يدعمها في إدارة الصراع وليس حله وكسب الوقت بغرض استكمال مخطط التهام الأراضي الفلسطينية من خلال سياسة الاستيطان المُدانة دولياً.

إنَّ مصر تؤمن بضرورة أن يحظى الشعب الفلسطيني بحقوقه الكاملة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. فليس هناك حلٌّ آخر سواه من أجل تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط. لذا، نبذل كل الجهود بالتنسيق مع جميع الأطراف، بما فيها المملكة الأردنية وفقاً لمسؤوليتها التي تضطلع بها بشأن المقدسات في القدس، لاحتواء الأزمة الراهنة ووقف الاقتتال، مع مطالبة الحكومة الإسرائيلية بالتوقُّف عن العمليات والتصريحات الاستفزازية، ومن ثم الانتقال إلى حلّ القضية الفلسطينية بصورة نهائية. كما ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى ضرورة العودة إلى تهدئة الأمور والحفاظ على الوضع التاريخي القائم في القدس، بما في ذلك الحفاظ على المقدسات الدينية من أي اعتداءات أو ممارسات تمسُّ حقوق الفلسطينيين مسلمين ومسيحيين، ولا سيما في الحرم القدسي الشريف. ونعطي أولوية في اتصالاتنا في هذا الشأن للتأكيد على أهمية الكفِّ عن هذه الممارسات التي أدَّت إلى التصعيد الخطير.

القضية الفلسطينية كانت ولا تزال محور اهتمام الأمة العربية وقضيتها الأولى. والتسويف المستمر في حلّها بشكل شامل وجذري على أسس عادلة، ووفق مقررات الشرعية الدولية، قد ألقى بظلاله على المنطقة بأسرها وضاعف من أزمتها. وقد آن الأوان لحسمها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وأود أن أعرب عن تقدير الحركة للرئاسة الإسبانية وإلى وزير خارجية إسبانيا، السيد خوسيه مانويل غارسيا مارغايو، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. وأود أيضا أن أشكر نائب الأمين العام، السيد يان إلياسون، على إحاطته الإعلامية.

في أيام المأساة هذه التي تذكرنا بوضوح تام بالمعاناة المستمرة لأبناء الشعب الفلسطيني الناجمة عن حرمانهم من

حقوقهم ومن الإجحافات الجسيمة التي ما انفكت تلحق بهم طيلة عقود من الزمن، تغتنم حركة عدم الانحياز هذه الفرصة لتؤكد مجددا تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني وتكرر دعمها له من أجل تحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والحرية في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، بالاقتران مع التوصل إلى حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين عملا بقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

لا تزال الحالة في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تتدهور بوتيرة تثير الجزع وذلك بسبب تصعيد جرائم وانتهاكات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. لقد قُتل حتى الآن على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية، أكثر من ٤٩ فلسطينيا، من بينهم أطفال، وأصيب بجراح ما يزيد على ١ ٨٠٠ فلسطيني، وكان الكثير منها إصابات خطيرة، حيث نجمت عن استخدام الذخيرة الحية وغيرها من الأسلحة التي استخدمتها الدولة القائمة بالاحتلال بشكل مفرط وعشوائي ضد السكان المدنيين العُزل الرازحين تحت الاحتلال. إن تلك الحالة تتطلب اهتماما فوريا من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن الذي يجب عليه أن يتصرف لوقف على هذه الانتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، التي ترتكبها الدولة القائمة بالاحتلال، وهي أعمال تؤدي إلى زعزعة استقرار الحالة وتهدد السلم والأمن الدوليين.

وتدين الحركة بشدة جميع أعمال العنف والاستفزاز والتحريض التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية والمتطرفين في الأماكن المقدسة الحساسة، مما يهدد بزيادة زعزعة استقرار الحالة الهشة أصلا والتي تنطوي على عواقب بعيدة الأثر بالنسبة للمنطقة وخارجها. وتعتقد حركة عدم الانحياز أن استمرار حملة إسرائيل في الاستيطان غير المشروع الذي يكمن في صميم احتلال أجنبي مضى عليه ٤٨ عاما، لا يزال يمثل العقبة الرئيسية أمام السلام، ويقوض جميع الجهود الرامية إلى استئناف عملية سلام تتسم بالمصداقية، ويُلقي بظلال كبيرة من الشك على التزام إسرائيل المزعوم بإنهاء الاحتلال الأجنبي للأراضي الفلسطينية، وتحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وإحلال السلام العادل والدائم والشامل.

وتحض الحركة مرة أخرى المجتمع الدولي على أن يتصرف بصورة جماعية، وعلى الفور لإرغام إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، على وقف ممارساتها المدمرة وغير الشرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الوفاء بجميع الالتزامات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ويجب على مجلس الأمن، بشكل خاص القيام بالواجبات الموكلة إليه بموجب الميثاق لمعالجة هذه الحالة، وأن ينفذ قراراته على جناح السرعة، وأن يستجيب لهذه التطورات البالغة الأهمية والنهوض بحل سلمي يرتكز على أساس قرارات الأمم المتحدة، ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية.

إن الحالة الراهنة الخطيرة، بما في ذلك الحالة في القدس الشرقية المحتلة، لا يمكن أن تحتمل المزيد من الإبطاء أو التفاقم. والآن حان وقت العمل من أجل إنقاذ أرواح المدنيين الأبرياء، بما في ذلك توفير الحماية للشعب الفلسطيني، وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي، وإحياء آفاق السلام التي تتلاشى بشدة.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يبقى على الهامش في السعي إلى التوصل إلى حل عادل وسلمي للقضية الفلسطينية. مرة أخرى، تحث حركة عدم الانحياز مجلس الأمن على العمل فورا وبحزم لإنهاء محنة الشعب الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي، ودعم الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وإحلال السلام والأمن بحسم هذا الصراع الذي طال أمده،

والذي زعزع استقرار المنطقة بدرجة شديدة للغاية وقوض القانون الدولي والنظام الدولي ككل.

ما زال لبنان يعاني من استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحدوده ومن عمليات التوغل داخل أراضيه إلى جانب سنوات من الاحتلال والعدوان. وللأسف، لا تزال إسرائيل تواصل انتهاك المجال الجوي اللبناني، وتكثف طلعاتها الجوية فوق لبنان. وهذه الأعمال تشكل خرقاً فاضحاً لسيادة لبنان والقرارات الدولية ذات الصلة لا سيما القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ينبغي أن تنفذ أحكام ذلك القرار بطريقة تكفل توطيد دعائم الاستقرار والأمن في لبنان وتمنع إسرائيل من القيام بانتهاكاتها اليومية للسيادة اللبنانية.

أما فيما يتعلق بالجولان السوري المحتل، فتدين الحركة جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، لتغيير الوضع القانوني والمادي والديمغرافي في الجولان السوري المحتل، وقد تكثفت تلك التدابير بعد اندلاع الأزمة السورية. وتطالب حركة عدم الانحياز إسرائيل مرة أخرى بأن تتقيد بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١) وأن تنسحب انسحاباً كاملاً من الجولان السوري المحتل إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ تنفيذاً للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد أغويار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الرئاسة الإسبانية على تنظيم مناقشة اليوم.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أيضا أن أشكر نائب الأمين العام، السيد يان إلياسون، على إحاطته الإعلامية. تقر البرازيل بالبيانين اللذين أدلى بهما وزير خارجية دولة فلسطين، السيد رياض المالكي، والممثل الدائم لإسرائيل. لقد جاءت رحلة الأمين العام إلى الشرق الأوسط في الوقت المناسب، وأبرزت الطابع الملح الذي تستحقه المسألة قيد النظر.

إن البرازيل تشعر بقلق شديد إزاء التصعيد المفاجئ في أعمال العنف في فلسطين وإسرائيل. ونحض السلطات في كلا البلدين على بذل أقصى ما في وسعها لوقف التصعيد الحالي.

وقد حان الوقت ليتحمل مجلس الأمن كامل مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة والعمل بنشاط على دعم عملية السلام وتوجيهها نحو تحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

وللأسف، فإننا لا نستطيع القول إن هذا التدهور لم يكن متوقعا. فالكثير من الوفود، بما فيها البرازيل، دعت مرارا إلى وضع حد للأعمال غير القانونية والاستفزازية، وخاصة توسيع نطاق الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية. إن الطابع العفوي وغير المنسق غالبا للعديد من حوادث العنف لا يجعل منها له ما يبرره.

وإذ تأخذ البرازيل في الاعتبار الوضع الراهن المثير للقلق، فإنها ترى من المهم للمجتمع الدولي أن يستجيب للطلب المقدم من الرئيس محمود عباس من خلال تمحيص مختلف طرائق الحماية الدولية. نعتقد أيضا أنه ينبغي لعضوية الأمم المتحدة بنطاقها الأوسع مناقشة النهج البديلة لإشراك الطرفين في المفاوضات ودعم السبل المؤدية إلى حل سلمي للتراع يستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

ولا تزال البرازيل مقتنعة بأن فرص السلام الفعالة تتطلب إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، تملك مقومات الحياة من الناحية الاقتصادية ومتصلة الأراضي، جنبا إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود معترف بها دوليا على أساس خطوط عام ١٩٦٧.

إن تصاعد العنف والدمار في سورية تزداد سوءا، مما يؤدي إلى التدهور المستمر في الحالة الإنسانية، على الرغم من الإدراك العام بأنه لا يوجد حل عسكري للتراع. ومن الملح كما كان في أي وقت مضى إجراء حوار حقيقي وشامل على

أساس الاحترام التام لحقوق الإنسان واستقلال سورية وسيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ونؤكد من جديد دعمنا لعمل المبعوث الخاص، ستافان دي ميستورا، وكذلك للجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة لمجلس حقوق الإنسان الدولية، لجنة التحقيق المستقلة بشأن سورية، التي يرأسها البروفيسور باولو سيرجيو بينهيرو.

وتدين البرازيل بأقوى العبارات استخدام أي مادة كيميائية سمية كسلاح وتؤيد بقوة أن ينشئ مجلس الأمن إنشاء آلية تحقيق مشتركة. إن الهجمات ضد السكان المدنيين، بما في ذلك استخدام البراميل المتفجرة، عمل لاإنساني ولا يمكن تحمله. وتحث البرازيل جميع الأطراف على الامتثال الكامل والفوري لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي.

ونشيد بالعمل الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة لمساعدة ملايين الأشخاص المحتاجين، وبسخاء العديد من البلدان في المنطقة التي ما برحت تتلقى معظم اللاجئين السوريين. وتسهم البرازيل في هذه الجهود الإنسانية. فقد أصدرنا أكثر من ٨ ٠٠٠ تأشيرة دخول للسكان السوريين المتضررين من الأزمة، ووفرنا الأغذية والأدوية عن طريق وكالات الأمم المتحدة للمساعدة للتخفيف من الحالة المزرية التي يواجهها اللاجئون والأشخاص المشردون في المنطقة. وسوف نواصل الترحيب، في حدود طاقتنا ومواردنا، بالأشخاص الذين اضطروا للفرار من بلدانهم الأصلية،ويحتاجون إلى مكان للبدء حياتهم من جديد.

ويسرنا أن حكومة الرئيس هادي منصور في اليمن قد وافقت على المشاركة في جولة جديدة من المشاورات، برعاية الأمم المتحدة، من أجل البحث عن فهم للكيفية التي يمكن بها إنهاء الصراع. وتؤيد البرازيل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات وإشراكها في عملية السعي إلى إيجاد حل دبلوماسي بدون مزيد من التأخير.

وهناك أواصر تاريخية وثقافية تربط البرازيل بلبنان حيث يجب على المجتمع الدولي ترسيخ السلام والاستقرار. إننا نؤكد على الدور الفعال الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي يقود فرقة العمل البحرية المؤقتة التابعة لها لواء بحري برازيلي منذ عام ٢٠١١. ونحث جميع الجهات الفاعلة السياسية اللبنانية على السير على طريق التفاهم ووضع حد للفراغ الرئاسي بدون مزيد من التأخير.

إن الحالة الإنسانية المتردية في ليبيا والأثر السلبي للأزمة الليبية على الاستقرار في المنطقة يتطلبان منا الاهتمام المستمر. وندعو جميع أطراف الصراع الليبي إلى وقف الأعمال القتالية وترجيح كفة الحوار بالاستمرار في المشاركة في المفاوضات السياسية البناءة، برعاية الأمم المتحدة، بهدف تأمين تشكيل حكومة وفاق وطني.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن للأمين العام لجامعة الدول العربية.

السيد العربي (جامعة الدول العربية): سيدي الرئيس، أشكركم وأشكر إسبانيا، معالي الوزير، على عقد هذا الجلسة الهامة، التي تأتي ومنطقة الشرق الأوسط على اتساعها تواجه تحديات ومخاطر جسيمة يتحمل مجلس الأمن تجاهها مسؤوليات سياسية وقانونية وأخلاقية كبرى إزاء مجرياتها وتداعياتها الخطيرة على مستقبل شعوب ودول المنطقة. ومع ذلك فإننا نجد أن مجلس الأمن لا يصدر قرارات تتعلق بمعالجة الأزمات الكبرى المشتعلة في المنطقة، ليس فقط في فلسطين، وإنما أيضا في سورية، إضافة إلى مواجهة تهديدات التنظيمات الإرهابية التي اتخذت من المنطقة مرتعا لنشر نفوذها وأنشطتها، مهددة كيانات العديد من دول المنطقة واستقلالها وسيادتها، الأمر الذي يتطلب ضرورة إعادة النظر في آليات عمل المجلس وما يصدر عنه من قرارات وكيفية متابعتها وإلزام الدول الأعضاء باحترامها وتنفيذ أحكامها.

رغم الأوضاع المتفجرة التي تعاني منها المنطقة، إلا أن القضية الفلسطينية تظل دائما هي القضية المركزية، هي القضية المحورية التي يتوقف عليها مستقبل السلم والأمن في المنطقة، والمجلس ينظر منذ عقود في تطورات الأوضاع المتدهورة والخطيرة التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة جراء الانتهاكات الجسيمة والتصعيد المستمر من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة وضد المقدسات الإسلامية والمسيحية، وخاصة في القدس والمسجد الأقصى الشريف.

إن هذه الانتهاكات والاعتداءات الجسيمة من قبل قوات جيش الاحتلال الإسرائيلى والمستوطنين المتطرفين، وما يترافق معها من أعمال قتل وتنكيل واعتقال وتصفية بدم بارد، وعقوبات جماعية ضد المحتجين الفلسطينيين العزل، تشكل انتهاكا سافرا لقواعد القانون الدولي، ولإرادة المجتمع الدولي وللحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني؛وتتحمل الحكومة الإسرائيلية وحدها المسؤولية الكاملة عن تبعاتها وتداعياتها الخطيرة على المنطقة وعلى الأمن والسلم الدولي برمته، ما دام احتلال اسرائيل للأراضي الفلسطينية مستمرا .

أنني أتحدث اليوم باسم جامعة الدول العربية التي أصدرت قرارا في الثالث عشر من هذا الشهر، تشرين الأول/أكتوبر يطالب مجلس الأمن بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني وللمقدسات الإسلامية والمسيحية، وهذه ليست المرة الأولى التي تتوجه فيها جامعة الدول العربية، بوصفها منظمة إقليمية، إلى مجلس الأمن من أجل اتخاذ تدابير عاجلة لإنفاذ قراراته المتعلقة بالأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتوفير الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني والأماكن المقدسة.

والتساؤل الآن، إلى متى سيظل الاحتلال الإسرائيلي جاثما على صدور الفلسطينيين، وإلى متى سيقف المجتمع الدولى، ممثلا بمجلس الأمن، غير قادر على الاضطلاع بمسؤولياته وواجباته السياسية والقانونية والأخلاقية لإنهاء هذا الاحتلال، وعاجز عن إقرار بنود التسوية الدائمة على أساس ما اتخذه المجلس نفسه، وما اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة من قرارات في هذا الشأن.

إن استمرار غياب وفاعلية مجلس الأمن حيال تطورات قضايا المنطقة في الآونة الأخيرة، يزيد الأوضاع تدهورا ويخرجها عن ضوابط وقواعد الشرعية الدولية، ولقد حذر مجلس جامعة الدول العربية مرارا من استمرار هذا الوضع، ومن استمرار عدم التزام إسرائيل، الدولة القائمه على الاحتلال، بقرارات مجلس الأمن، حيث لم تجد القرارات السابقة الشهيرة سبيلها للتنفيذ منذ أكثر من نصف قرن وما زال القرار ١٨١ (١٩٤٧) حبرا على ورق، وكذلك القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وقرار ٣٣٨ (١٩٧٣)، وغيرها من القرارات ذات الصلة التي طالبت إسرائيل بالانسحاب من الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة وتسويه النزاع.

فلم يسبق لمجلس الأمن أن تسامح كل هذا الزمن مع ابتزاز دولة خارجة عن القانون الدولي وتتحدى النظام الدولي وتحتل أراضي الغير بالقوة، وترتكب الكثير من الجرائم والانتهاكات الجسيمة، التي تعتبر جرائم حرب لا تسقط بالتقادم. من أجل ذلك، فإن توفير الحماية الدولية، الآن، بات الأمر الأكثر إلحاحا باعتباره استحقاقا قانونيا تمليه مقتضيات الحالة الراهنة وإطار ضروري لضمان توفير البيئة اللازمة لتحقيق السلام الذي نؤمن به وننشده، ونعمل على تحقيقه بصورة حثيثة.

إن مبدأ توفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين هو أمر تضمنته نصوص الشرعية الدوليه وقراراتها ذات الصلة الخاصة بفلسطين منذ نشوء قضية فلسطين إبان عهد عصبة الأمم. وهنا أود تذكير المجلس بأن فلسطين كانت خاضعة لنظام الانتداب الدولي بما يرتب قيام مسؤولية خاصة للمجتمع الدولي تجاه الشعب الفلسطيني منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا.

كما أود أن أنوه إلى أن محكمة العدل الدولية قررت في فتوى شهيرة في عام ١٩٥٠ حول مسؤولية المنظمة الدولية تجاه الأقاليم التي كانت تحت نظام الانتداب أنها ترتكز على:

(تكلم بالإنكليزية)

”وجود مبدأين أساسيين: مبدأ عدم الضم والمبدأ القائل إن رفاهية وتقدم الشعوب، تحت الانتداب، يعتبران أمانة مقدسة في عنق المدنية“.

(تكلم بالعربية)

وفي الدراسة القانونية التي أصدرها الأمين العام بالأمس، وأشكره عليها.

(تكلم بالإنكليزية)

”اكدت محكمة العدل الدولية أن الولاية لا تزال سارية المفعول بعد إلغاء عهد عصبة الأمم“.

(تكلم بالعربية)

وثبت أن هذه الحماية من خلال التواجد الدولي المباشر لأجهزة الأمم المتحدة يمكن أن تتوفر بسهولة. وأذكر هنا بهيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة بفلسطين، المنشأة طبقا لقرار مجلس الأمن ٧٣ (١٩٤٩)، الذي يقضي بأن الأمين العام للأمم المتحدة يستطيع أن يتخذ التدابير اللازمة للاستمرار في استخدام أي عدد من موظفي هيئة رقابة الهدنة الحالية، حسبما تقتضيه الضرورة للمراقبة والمحافظة على وقف اطلاق النار. ومن المهم الإشارة إلى أن هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ما زالت إلى يومنا هذا متواجدة في القدس، وبوسعها ممارسة الدور المطلوب منها، وتوسيع مهمتها لتشمل الأماكن المقدسة والحرم القدسي حين يطلب منها ذلك.

وفي هذا السياق، أذكر المجلس بقراره ٩٠٤ (١٩٩٤) الصادر إثر مذبحة الحرم الإبراهيمي بمدينة الخليل الذي طالب باتخاذ تدابير لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض المحتلة، وطالب أيضا بتوفير وجود دولي أو أجنبي مؤقت. لذلك أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأمين العام على توزيع الدراسة القانونية الهامة، التي تؤكد على توافر الإطار القانوني لسوابق الوجود الدولي وكذلك على الحاجة الضرورية إلى توفير الحماية الدولية عبر تواجد مباشر في أراضي دولة فلسطين المحتلة. وهي مسؤولية دولية باتت أكثر إلحاحا في ظل التطورات الأخيرة.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن اتفاقيات جنيف قد أوجدت بمادتها الأولى التزاما قانونيا مشتركا على جميع الدول وأن عليها مسؤولية جماعية تقتضي العمل بجميع السبل على احترام وضمان احترام الأحكام الواردة في الاتفاقيات. كذلك بوسع لجنة الصليب الأحمر الدولية، ضمن آليات متعددة مطلوبة للحماية الدولية، القيام بمهام أساسية مختلفة إذا ما تم تعزيز وجود اللجنة الدولية وتوسيع نشاطها.

وختاما، إن الإجراءات الرامية إلى حماية المدنيين الفلسطينيين من انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين، إنما تمثل خطوات مطلوبة لمواجهة الوضع الحالي، ولكنها لن تعالج جوهر المشكلة. فجوهر المشكلة يظل دائما هو الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وما دام الاحتلال مستمرا سوف تستمر الانتهاكات الإسرائيلية، سواء في القدس أو في أي مكان آخر. لقد آن الأوان ليتوقف أسلوب إدارة النزاع المتبع منذ سنوات وأن يبدأ مجلس الأمن في العمل الفوري على إنهاء النزاع بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وفي هذا الصدد، فإننا نطالب مجلس الأمن بمراجعة أسلوب عمل المجموعة الرباعية الدولية باعتبارها آلية من آليات المجلس، وتفعيل دورها لتنفيذ الولاية الموكلة إليها بموجب القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣) بالعمل على التوصل إلى حل دائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، على أساس قيام دولتين على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ كخطوة إلزامية نحو تحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن اتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحان للانضمام إلى الاتحاد الجبل الأسود وألبانيا؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

وفي حين يواجه الشرق الأوسط في الوقت الحالي تحديات متعددة، بما في ذلك الأزمة في سوريا، لا يمكن السماح لعملية السلام في الشرق الأوسط بأن تسقط من جدول الأعمال. فهي بالغة الأهمية للإسرائيليين والفلسطينيين، ولكن أيضا للسلام والأمن الإقليميين. وتشكل أعمال العنف الدموية التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر، ليس أقله في القدس الشرقية والضفة الغربية وغزة وإسرائيل، مما أودى بحياة العديد من الأشخاص وإصابة أكثر من ألف شخص، تذكرة مأساوية بهذا الأمر. ونشعر بالأسف العميق لفقدان الأرواح وقلوبنا مع الضحايا وأسرهم. ويستدعي خطر التصعيد القلق البالغ. ولذلك نناشد القادة السياسيين على كلا الجانبين تعزيز التزام الهدوء وتشجيع التحلي بضبط لنفس وتجنب الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة تأجيج التوترات.

إن ارتكاب أعمال العنف أو أعمال الإرهاب ضد المدنيين الأبرياء أمر غير مقبول بكل بساطة. ويلزم أن يكون رد قوات الأمن متناسبا ومتسقا بصرف النظر عن هوية الجاني. ويكتسي أهمية بالغة استمرار التعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بغية كفالة التهدئة واستعادة النظام.

ومع ذلك، تقدم التطورات الحالية على أرض الواقع الدليل على أن الوضع الراهن ليس خيارا. وهي تثبت الحاجة إلى إيجاد أفق سياسي. وأفضل سبيل لوقف أعمال العنف هو العودة الفورية إلى عملية سياسية موثوقة. فالأولوية العاجلة للطرفين هي الاتفاق على اتخاذ خطوات هامة، مما سيؤدي إلى تحسين الحالة على أرض الواقع وبناء طريق العودة إلى مفاوضات الوضع النهائي.

وظل موقف الاتحاد الأوروبي واضحا ومتسقا. فالحل القائم على وجود دولتين عن طريق المفاوضات، الذي ينهي الاحتلال ويلبي تطلعات كلا الجانبين، هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والأمن الدائمين اللذين يستحقهما الإسرائيليون والفلسطينيون على السواء. ومن نفس المنطلق، يجب تجنب التوترات التي يثيرها كلا الجانبين وتستدعي التشكيك في التزامها المعلن بالتوصل إلى حل عن طريق المفاوضات. وهذا يشمل عمليات الهدم وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وهي غير قانونية بموجب القانون الدولي وفي نظر المشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد.

كما أن حل الدولتين سيتطلب من الفصائل الفلسطينية العمل معا لتلبية احتياجات السكان الفلسطينيين. ولذلك لا نزال نناشد هذه الفصائل تحقيق المصالحة على سبيل الأولوية القصوى. وعلى السلطة الفلسطينية أن تتحمل المزيد من المسؤولية في هذا الصدد وتتولى مهام الحكومة في قطاع غزة. فالحالة المحفوفة بالمخاطر في غزة يجب تغييرها تغييرا أساسيا للسماح بتحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية للسكان المحليين وتوفير الأمن للجميع.

وعلينا أيضا ألا ننسى القدس، وهي مدينة مقدسة لثلاثة أديان. ويجب عدم تغيير الوضع الراهن التاريخي للمواقع المقدسة، وهي مسألة ذات حساسية كبيرة. ولذلك، على جميع الأطراف ذات الصلة فتح حوار جدي لضمان المحافظة على الوضع الراهن في المواقع المقدسة.

وسيتطلب استئناف عملية السلام بذل مسعى دولي مشترك. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يضطلع بدوره، وليس أقله من خلال ممثل الاتحاد الأوروبي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، فرناندو غنتيليني. وسنعمل مع كل

الجوانب، من خلال تنفيذ الاتفاقات القائمة، بغية التمكن من تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للفلسطينيين وتمكين المؤسسات الفلسطينية تحضيرا لقيام الدولة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا ببيان ممثلي المجموعة الرباعية المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر، وبمشاوراتهم مع وزراء خارجية مصر والأردن والمملكة العربية السعودية، وأيضا مع الأمين العام لجامعة الدول العربية والدول الأعضاء المهتمة الأخرى. وسيظل التواصل مع الشركاء الإقليميين أمرا أساسيا، إذ تكتسي مبادرة السلام العربية أهمية استراتيجية لأي اتفاق للسلام الشامل في المستقبل.

ويقدم الاتحاد الأوروبي دعمه الكامل للمنسق الخاص للأمين العام لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد ملادينوف. ولا يزال مجلس الأمن، الذي يتولى المسؤولية الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين، يضطلع بدور بالغ الأهمية فيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. ومع ذلك، فإن إحلال السلام المستدام سيتطلب في نهاية المطاف قرارات جريئة تتخذها أطراف النزاع. ونحن نناشدهم النظر المتاني في الثمن الباهظ لاستمرار النزاع بدون تسوية، الذي سيواصل دفعه السكان المحليون.

ويواصل الاتحاد الأوروبي متابعة التطورات على أرض الواقع بصورة وثيقة. وهو لا يزال عازما على بذل أقصى ما في وسعه للمحافظة على جدوى حل الدولتين لمصلحة الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء.

وإذ أتناول النزاع في سوريا، تقوم حاجة عاجلة بشكل متزايد إلى إيجاد حل دائم يضع حدا لهذا النزاع. ولن يعيد الاستقرار إلى سوريا ويمكن من تحقيق السلام والمصالحة وتهيئة البيئة اللازمة لجهود مكافحة الإرهاب الفعالة والمحافظة على سيادة الدولة السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها سوى إجراء عملية سياسة بقيادة سورية تفضي إلى انتقال سلمي وشامل للجميع، استنادا إلى مبادئ إعلان جنيف (S/2012/522، المرفق) الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

لا يمكن تحقيق سلام دائم في سورية، في ظل القيادة الحالية، ومن دون معالجة التظلمات والتطلعات المشروعة لجميع مكونات المجتمع السوري. ويجب على المجتمع الدولي التوحد حول مسارين متكاملين ومترابطين هما: مسار سياسي يهدف إلى إنهاء الحرب الأهلية، من خلال معالجة جميع الأسباب الجذرية للصراع، والشروع في عملية انتقال سياسي شاملة تعيد إحلال السلام في البلد، ومسار أمني يركز على مكافحة التهديدين الإقليمي والعالمي لتنظيم داعش.

إن الاتحاد الأوروبي يكرر دعمه الكامل للجهود التي تقودها الأمم المتحدة، ولعمل المبعوث الخاص للأمم المتحدة ستيفان دي ميستورا. ونحن ندعو جميع الأطراف السورية، لإظهار التزام واضح وملموس بعملية تقودها الأمم المتحدة، والمشاركة بنشاط في أفرقة العمل التي اقترحها المبعوث الخاص. ويجب على المعارضة السياسية المعتدلة والجماعات المسلحة المرتبطة بها، التوحد خلف نهج مشترك من أجل تقديم بديل للشعب السوري.

ونحث جميع الأطراف ذات التأثير على الأطراف، بما في ذلك على النظام السوري، على استخدام هذا النفوذ لتشجيع دور بناء في هذه العملية، يؤدي إلى تحقيق انتقال سياسي، ووضع حد لدوامة العنف. وسينخرط الاتحاد الأوروبي بشكل استباقي مع الأطراف الفاعلة الإقليمية الرئيسية، مثل المملكة العربية السعودية وتركيا وإيران والعراق والأردن ومصر والشركاء الدوليين، في إطار الأمم المتحدة، لتهيئة الظروف اللازمة لانتقال سلمي وشامل.

إننا ندين الهجمات المفرطة وغير المتناسبة والعشوائية التي يستمر النظام السوري في ارتكابها ضد شعبه. إن نظام الأسد يتحمل القسط الأكبر من المسؤولية عن قتل ٢٥٠ ٠٠٠ شخص في الصراع، وتشريد الملايين من الناس. وينطبق القانون

الدولي الإنساني على جميع الأطراف، ويجب احترام حقوق الإنسان احتراما كاملا. وندعو جميع الأطراف إلى وقف جميع أشكال القصف العشوائي للمناطق والمنشآت المدنية، وعلى وجه الخصوص، ندعو النظام السوري إلى وقف جميع عمليات القصف الجوي، بما في ذلك استخدام البراميل المتفجرة، تمشيا مع القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). كما ندعو إلى الوقف الفوري لاستخدام الأسلحة الكيميائية، الذي يشكل انتهاكا للقرارين ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٠٩ (٢٠١٥). وفي ضوء ذلك، فإننا نرحب باعتماد قرار مجلس الأمن ٢٢٣٥ (٢٠١٥) بالإجماع، لتحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية، والتأكيد على ضرورة مساءلة هؤلاء الأفراد والكيانات والجماعات والحكومات. لقد أدى استهداف النظام بطريقة منهجية للمدنيين إلى حدوث تشريد جماعي وشجع تجنيد الجماعات الإرهابية للمزيد من الأشخاص وازدهارها في سورية. ويتطلب ذلك اهتماما عاجلا واتخاذ إجراءات على وجه السرعة.

إننا ندين بشدة الهجمات العشوائية والأعمال الوحشية، وعمليات القتل، والعنف الجنسي المرتبطة بالنزاع، وانتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبها تنظيم داعش، والجماعات الإرهابية الأخرى. ونحن نؤيد الجهود والمبادرات الدولية الرامية لمعالجة تلك القضايا. كما ندين تدمير تنظيم داعش المتعمد للتراث الثقافي في سورية والعراق، الذي يرقى إلى جريمة حرب بموجب القانون الدولي. ويتعين مساءلة المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في سورية. ونكرر دعوتنا مجلس الأمن إلى إحالة الوضع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ويدعم الاتحاد الأوروبي جهود التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونتيجة للسياسات والإجراءات التي اتبعها نظام الأسد، فلا يمكن أن يكون شريكا في مكافحة تنظيم داعش. يجب تنسيق الإجراءات المتخذة ضد ذلك التنظيم بشكل وثيق بين جميع الشركاء، ويجب بشكل واضح استهداف تنظيم داعش وجبهة النصرة، وغيرهما من الجماعات الإرهابية التي حددتها الأمم المتحدة.

إن الهجمات العسكرية الروسية الأخيرة التي تجاوزت ضرب تنظيم داعش، والجماعات الإرهابية الأخرى التي حددتها الأمم المتحدة، واستهدفت المعارضة المعتدلة، تشكل مصدر قلق عميق ويجب أن تتوقف فورا؛ وكذلك يجب أن تتوقف الانتهاكات الروسية للمجال الجوي السيادي للدول المجاورة. ويهدد التصعيد العسكري بإطالة أمد الصراع، وتقويض العملية السياسية، ومفاقمة الوضع الإنساني وزيادة التطرف. وينبغي أن يكون هدفنا نزع فتيل الصراع. إن الاتحاد الأوروبي يدعو الاتحاد الروسي إلى تركيز جهوده على الهدف المشترك المتمثل في التوصل إلى حل سياسي للنزاع. وفي هذا السياق، فإنه يحث الاتحاد الروسي، على الضغط من أجل الحد من أعمال العنف، وتنفيذ النظام السوري لتدابير بناء ثقة، وفقا لأحكام القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤).

إن الاتحاد الأوروبي سيعزز جهوده الرامية إلى تعزيز تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) لتقديم مساعدات عبر الحدود وعبر خطوط التماس، لمساعدة أولئك السوريين الذين هم في أمس الحاجة، وتكثيف الدبلوماسية الإنسانية، والبحث عن سبل لتحسين الوصول والحماية وتعزيز المبادئ الإنسانية وتوافق الآراء على المستوى المحلي فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية لتقديم المعونة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيدة روبياليس دي تشامورو (تكلمت بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر إسبانيا، ووزير الخارجية خوسيه

مانويل غارسيا مرغايو على عقد هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب. ونحن نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لمنظمتنا، ينبغي أن تشكل أساسا للالتزام كمنظمة تجاه إحدى أهم القضايا العالقة المعروضة علينا، والمتمثلة في جعل الدولة الفلسطينية حقيقة واقعة والسماح لشعبها بالعيش في سلام وأمن.

وخلال آخر مناقشة أجراها المجلس بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين (انظر S/PV.7490)، إحتفلنا بالذكرى الأولى للحرب الأخيرة على غزة. وفي ذلك الوقت قبل ثلاثة أشهر، لاحظنا استمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، وتدمير المنازل والبساتين الفلسطينية، ودعونا المجلس للاجتماع، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ قراراته فيما يتعلق بقضية فلسطين. وحذرنا أيضا من أن استمرار أعمال العنف في أراض مقدسة لدى كثير من الشعوب والأديان، هو أمر مقلق بشكل خاص.

اليوم، تتردد أصداء الحالة في القدس في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، وبلغت درجة، تؤكد للأسف، أكثر مخاوفنا وتوقعاتنا قتامة. إن الشباب الفلسطيني اليائس في القدس والضفة الغربية، يشعر باليأس وينساق إلى ارتكاب أعمال عنف، حيث أن ذلك يشكل الطريقة الوحيدة التي يشعر بأنه سيجري الإصغاء له من خلالها. وتتصرف المجتمعات المحلية الإسرائيلية بدافع الخوف، متبعة عقلية الغوغاء، التي تضيف بعدا خطيرا لهذا التصعيد الحالي في أعمال العنف.

إن بناء الجدران بين الأحياء المختلفة عرقيا، لن يحل أيا من المشاكل التي أدت إلى الوضع الحالي. في الواقع، لن يؤدي تعزيز حدود المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية، إلا إلى تفاقم النزاع. ويتمثل السبيل المستدام الوحيد في السعي إلى التوصل إلى حل شامل للقضية الفلسطينية، على أساس تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويتطلب ذلك إنهاء الاحتلال الإسرائيلي من جميع جوانبه وظهور دولة فلسطين مستقلة وذات سيادة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

وما لم نقدم نحن الأمم المتحدة، والمجلس لكلا الشعبين خطة توفر الأمل في إيجاد حل عادل ووضع حد لهذه المعركة التي لا تبدو لها نهاية، من أجل مستقبل يكون بوسع الشعبين العيش فيه بسلام وكرامة، فإننا سنكون متواطئين في زيادة تفاقم الصراع الذي يصبح شهرا بعد شهر، وسنة بعد سنة، مستعصيا على الحل بشكل متزايد.

قبل ثلاثة أشهر، تحدثنا عن إدراك دولي جديد بأن ٢٠ عاما من المفاوضات الثنائية، التي شابتها فترات انقطاع، لم تسفر عن تحقيق النتائج المتوقعة، وأن التوصل إلى حل شامل للقضية الفلسطينية قد يتطلب بذل جهود متعددة الأطراف.

ولذا، فإن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تحيي جهود المجموعة الرباعية في توفير هذا الإطار المتعدد الأطراف. وبالمثل، نؤكد من جديد موقفنا بأن مبادرة جامعة الدول العربية، التي تقترح اتفاق سلام شامل ينص على تطبيع العلاقات بين إسرائيل والمنطقة بأسرها، تظل فرصة تاريخية من أجل إحلال السلام للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، وكذلك لجيرانهما القريبين والبعيدين. ونحث إسرائيل على أن تنظر في أمر تلك المبادرة بجدية قبل أن تعصف بها رياح الأحداث على الأرض.

وينبغي لمجلس الأمن في هذا العام، الذي يصادف الذكرى السنوية السبعين لإنشاء منظمتنا ومرور ٤٠ عاما على إنشاء لجنتنا، أن يضطلع بصورة عاجلة بمسؤوليته عن ضمان تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف. وستترتب على عدم القيام بذلك عواقب وخيمة تتجاوز القدس وإسرائيل وفلسطين. فإذا ما رغبت دول العالم، التي توحدها منظمتنا ومن خلال المجلس، في كسب

المعركة ضد التطرف العنيف في الشرق الأوسط وفي غيره من الأماكن، يجب أن يجد المجلس وينفذ حلاً لقضية فلسطين بصيغة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وفي غضون ذلك، وكأولوية فورية، ينبغي للمجلس اتخاذ إجراءات عاجلة للمحافظة على الوضع الراهن فيما يتعلق بالأماكن المقدسة في القدس. والاقتراح الداعي إلى تمركز مراقبين دوليين، كخطوة أولى نحو التخفيف من حدة التوترات وإعادة إرساء الاستقرار، هو اقتراح مبشر. وتعيد اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تأكيد التزامها بمبدأ الحل السلمي للتراع على أساس تلك المنطلقات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد السعد (المملكة العربية السعودية): أود في البداية أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة عن الحالة في الشرق الأوسط، ونخص بالشكر معالي وزير الخارجية في بلدكم الصديق، إسبانيا، على ما أولاه لهذا الأمر من اهتمام وحرص. يأتي اجتماعنا هذا وشباب فلسطين يتساقطون صرعى برصاص الاحتلال الإسرائيلي، وشلال الدم ما زال يتدفق في ساحات الحرم الشريف وعلى أبوابه وأسواره، وجنود إسرائيل والمستوطنون الإرهابيون يتسابقون بجنون إلى القتل والحرق والهدم حتى أن أحدهم يتباهى بالتقاط الصور لصبي فلسطيني يترف ويصيح به بأقذع السباب ليموت.

ولنستذكر سوياً أسباب أعمال العنف التي بدأت بالاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الحرم الشريف واقتحام الجنود والمستوطنين لساحاته بأحذيتهم ومحاولة الحكومة الإسرائيلية فرض نمط جديد من التقسيم الزماني والمكاني لبقعة هي من أقدس البقاع لدى المسلمين في كل مكان. ولنستذكر سوياً أن سجل إسرائيل في الاخفاق في حماية المقدسات الإسلامية سجل حافل، فقد شهد المسجد الأقصى حريقاً مفتعلاً أضرمه اليهود المتطرفون بعد فترة وجيزة من الاحتلال الإسرائيلي، كما شهد الحرم الشريف في القدس محاولات متتالية لهدمه والحفر تحته بهدف زعزعة أركانه وإسقاطه. ولنستذكر سوياً أن إسرائيل قد انتزعت أسوار الحرم القدسي الشريف وأحالتها إلى مصليات لليهود دون اعتبار لقدسيتها لدى المسلمين. ولنستذكر سوياً أن إسرائيليين متطرفين قد أضرموا النيران في الحرم الإبراهيمي الشريف في الخليل وهاجم آخرون المصلين فيه وقتلوهم أثناء أدائهم لعباداتهم ثم أقاموا للقتلة معبداً ومزاراً تُمجد فيه أعمالهم الدنيئة.

ولذلك، من يستطيع أن يلوم الفلسطينيين إذا لم يصدقوا نوايا إسرائيل وحكومتها تجاه الحفاظ على سلامة المسجد الأقصى وعدم تغيير الوضع التاريخي القائم فيه؟ ومن يستطيع أن يلوم الفلسطينيين في ظل وابل من تحريضات مسؤولي الاحتلال الإسرائيلي ودعوتهم للمستعمرين الإسرائيليين إلى حمل السلاح والقتال حتى الموت؟ ومن يستطيع أن يلوم الفلسطينيين إذا ما شعروا أن كل مستوطن يصول ويجول في قراهم وأحيائهم ما هو إلا مجرم يتربص بأطفالهم وأسرهم وممتكاتهم؟ ومن يستطيع أن يلوم الفلسطينين في أن يدافعوا عن أنفسهم في مدنهم المحتلة، وفي القدس وبقية الأرض الفلسطينية؟ ومن يستطيع أن ينكر على الفلسطينيين حقهم في طلب الحماية الدولية دفاعاً عن أرضهم وأبنائهم ومقدساتهم؟

إن المملكة العربية السعودية تطالب المجتمع الدولي مجددا بأن يقول للاحتلال الإسرائيلي كفى، وللظلم الإسرائيلي كفى، وللصلف الإسرائيلي كفى، وبأن يضع حداً لتريف الدماء وبأن يحمل حكومة الاحتلال الإسرائيلية المسؤولية القانونية الجنائية عما ترتكبه من جرائم وانتهاكات جسيمة ضد الشعب الفلسطيني والتي ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وبأن يطالب إسرائيل بالاستجابة الفورية لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

كما تتوجه المملكة العربية السعودية إلى مجلس الأمن بالنداء بالتدخل السريع لحماية أرواح أولادنا في فلسطين. ونناشد المجلس أن يكون رد فعله متوائما مع جسامة الأحداث وعظم المسؤولية وألا يكتفي المجلس بإصدار البيانات المكررة بل أن ينتقل بشجاعة إلى منح الشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وإنهاء المأساة التي طال أمدها في فلسطين.

إن المملكة العربية السعودية تنظر بأسى إلى استمرار معاناة الشعب السوري الشقيق، الذي ما زال يواجه سلطة متعسفة تقصف مدنه وقراه بالبراميل المتفجرة، وتطلق الغازات الكيميائية السامة على أبنائها، وتفسح المجال أمام قوات أجنبية وميليشيات إجرامية لتشاركها في حرب الإبادة التي تخوضها ضد مواطنيها، في تصعيد خطير سوف تكون له انعكاسات سلبية لا يعرف مداها إلا الله.

إننا ندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى التعاون الفوري على تطبيق بيان جنيف الأول (انظر القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، المرفق الثاني)، بما في ذلك الدعوة إلى تكوين هيئة حكم انتقالية ذات سلطات تنفيذية واسعة تعمل على تأسيس سوريا المستقبل؛ سوريا التي تتسع لكل أبنائها المخلصين، أيا كانت انتماءاتهم الفكرية أو السياسية أو الدينية أو المذهبية أو العرقية؛ سوريا التي تنبذ الإرهاب وترفض العنف وتترفع عن التعصب والتطرف؛ سوريا التي لا مكان فيها لمن تلطخت أيديهم بدماء الشعب السوري.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد الجار الله (الكويت): يسعدني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم نيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي البداية، اسمحوا لي أن أشيد برئاسة إسبانيا للمجلس لهذا الشهر، وترؤس معالي وزير خارجيتها لهذه الجلسة الهامة.

بينما نلتقي مرة أخرى في هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، تشهد الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخصوصاً في مدينة القدس، تدهوراً خطيراً نتيجة تصاعد العدوان العسكري الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني الأعزل ومقدساته، ونتيجة لغطرسة إسرائيل وتنكرها للقانون الدولي وتنصلها من الاتفاقات مع الجانب الفلسطيني وشعورها بأنها دولة فوق القانون ترتكب جرائمها دون حسيب أو رقيب، الأمر الذي أوصل الأوضاع إلى هذا المنزلق الخطير.

لقد حذرت منظمة التعاون الإسلامي في أكثر من مناسبة، لا سيما الاجتماع الطارئ لمجلس وزراء الخارجية الذي عقدته على هامش افتتاح الدورة السبعين للجمعية العامة في ١ تشرين الأول/أكتوبر، من مغبة استمرار إسرائيل في استفزازاتها وتحريضها واعتداءاتها على المسجد الأقصى المبارك، باعتبارها تشكل عدواناً غير مسبوق على الحقوق الدينية الثابتة للمسلمين في جميع أنحاء العالم. كما أنها تمثل انتهاكاً لحرية العبادة ولحرمة الأماكن المقدسة. ومن شأن التقاعس عن وضع حد لذلك أن يغذي زيادة التطرف والعنف والعنصرية، ويسهم في إشعال صراع ديني يعرض آفاق إحلال السلام والاستقرار في المنطقة للخطر.

إننا نجدد أيضاً ما حذر منه الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمام الجمعية العامة قبل ثلاثة أسابيع (انظر A/70/PV.19) من أن استمرار اعتداءات إسرائيل على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس من شأنه أن يشعل حرباً دينية تتحمل إسرائيل وحدها وزر تبعاتها. وبالتالي، فإن المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، لا يمكنه تجاهل تلك التحذيرات.

لا يمكن التعامل مع التصعيد، الذي يلتئم المجلس اليوم لبحثه، خارج سياقه، والذي يأتي امتداداً لعقود طويلة من الاحتلال والقمع والظلم والتنكر للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني. كما أن ذلك التصعيد يأتي امتداداً لغطرسة

إسرائيلية غير مسبوقة تمثلت في تصاعد اعتداءات إسرائيل على الشعب الفلسطيني وسعيها لتغيير الوضع التاريخي القائم في الحرم القدسي الشريف، إضافة إلى ازدياد الجرائم والهجمات الإرهابية التي ينفذها المستوطنون الإسرائيليون ضد المواطنين الفلسطينيين بحماية ودعم من قواتها. إن منظمة التعاون الإسلامي تؤكد مجدداً على الرعاية الهاشمية التاريخية والحالية للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، بما فيها الحرم الشريف – المسجد الأقصى – التي يمارسها جلالة الملك عبد الله الثاني، عاهل الأردن.

لقد شكلت جريمة إحراق عائلة دوابشة على يد المستوطنين المتطرفين قبل شهرين، والتي تذكرنا بما يقوم به تنظيم الجماعة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش). والاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى المبارك أحد أوجه الإرهاب الذي تغذيه وتحميه حكومة الاحتلال الإسرائيلي. وما قرار الكنيست مؤخراً بالسماح لقوات الاحتلال بإطلاق النار على المتظاهرين الفلسطينيين في القدس المحتلة إلا حماية رسمية لتصعيد الممارسات الإجرامية، وتصريح علني باستباحة قتل أبناء الشعب الفلسطيني وقمعهم دون رادع قانوني أو إنساني وإمعان في إزهاق أرواح بريئة وتعميق الظلم ضد الشعب الفلسطيني.

إن منظمة التعاون الإسلامي تدين بشدة سياسة الإعدامات الوحشية وعمليات القتل الميداني التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي بصورة متعمدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخصوصاً في مدينة القدس المحتلة، والتي وثقت كاميرات وسائط الإعلام بعضاً منها ضد أطفال فلسطينيين، وكذلك التصعيد غير المسبوق لأعمال العنف والإرهاب التي يرتكبها المستوطنون المتطرفون ضد المدنيين الفلسطينيين، والتي أدت منذ بداية هذا الشهر فحسب إلى سقوط أكثر من ٤٥ فلسطيني شهيداً وجرح أكثر من ١ ٨٠٠ شخص، بينهم نساء وأطفال.

إن هذه الجرائم والانتهاكات تشكل مثالاً حياً على الوجه القبيح للاحتلال وسياسات إسرائيل العنصرية ومخططاتها المتواصلة التي تستهدف الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته. كما فضحت تلك الممارسات زيف إدعاءات إسرائيل بشأن أخلاقيات جيشها. هل هناك مستوى من الأخلاق يتيح إطلاق وابل من الرصاص على رأس طفل مصاب وينزف؟ وهل هناك مستوى من الأخلاق يتيح قتل شاب بسبب أن ابتسامته – فقط ابتسامته – لم تعجب مستوطن متطرف مسلح؟ لا يوجد تعريف لتلك الجرائم سوى أنها عمليات قتل بدم بارد وجرائم حرب مخجلة تستوجب جلب من ارتكبها وشرعها وأمر بتنفيذها إلى العدالة التي من أجلها أنشئت المحكمة الجنائية الدولية.

إن منظمة التعاون الإسلامي إذ تحذر من المخاطر التي يشكلها نهج العدوان الإسرائيلي على الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، لتطالب المجلس الموقر بتحمل مسؤولياته باتخاذ إجراءات رادعة للجرائم والانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي. لم يعد هناك مجال للشك في أن إسرائيل باتت تعتبر سكوت المجتمع الدولي عن ما تقترفه من جرائم يومية تشجيعاً لها على المضي في تنفيذ إرهاب الدولة واقتراف المزيد من الانتهاكات ضد أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل في سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وفي الوقت الذي تجدد فيه منظمة التعاون الإسلامي دعمها لتحقيق السلام القائم على حل الدولتين، استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، فإنها تؤكد أنه لم يعد من المقبول أخلاقياً أن يكتفي المجتمع الدولي بالصمت أو التعبير عن الاستنكار وإبداء القلق إزاء ما تمارسه إسرائيل من جرائم حرب وإبادة وحشية ضد الشعب الفلسطيني. إننا نكرر أنه لم يعد من الممكن تحمل استمرار الاحتلال والتعامل مع إسرائيل على أنها دولة فوق القانون تمارس الإرهاب والعنجهية دون رقيب أو حسيب، بل ينبغي ملاحقة ومحاسبة المسؤولين ومرتكبي تلك الجرائم النكراء وتقديمهم للعدالة. لقد آن الأوان لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن التطورات الخطيرة الراهنة تؤكد ما دعا إليه الاجتماع الطارئ الأخير لمجلس وزراء منظمة التعاون الإسلامي من أن مجلس الأمن مطالب أكثر من أي وقت مضى بالتحرك بشكل جدي وفوري من أجل توفير حماية دولية فاعلة للشعب الفلسطيني، واتخاذ قرار يؤسس لمسار سياسي لحماية حل الدولتين، يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن يتم تحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، مع وجود ضمانات دولية وآليات تنفيذ إلزامية.

إننا نتوقع من هذا المجلس الموقر أن يعمل على استتباب الأمن والاستقرار والسلام القائم على الحق والعدل بين شعوب المنطقة بدلا من العنف والاحتلال والنزاع، وأن يعمل على إنفاذ قراراته التاريخية التي تكفل للشعب الفلسطيني ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة والمشروعة، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره وتجسيد قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإسبانية): إن من دواعي سروري البالغ أن أرى صديقي، سفير إسبانيا، يترأس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

(تكلم بالإنكليزية)

وبالإشارة إلى عملية السلام في الشرق الأوسط، فليس من حل سياسي طال انتظاره أكثر من ذلك الذي يتعلق بفلسطين. ويساور اليابان القلق إزاء التصعيد الأخير في العنف، لا سيما النزاع في الأماكن المقدسة لما له من عواقب مؤججة للنيران. ونرحب بتعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بالحفاظ على الوضع القائم في الحرم الشريف/جبل الهيكل، وإسراع الرئيس الفلسطيني عباس إلى إدانة الهجمات والحرق المتعمد لقبر النبي يوسف. وندعو إلى وقف العنف وندين جميع أشكال التحريض، بما في ذلك التحريض من قبل حركة حماس.

وبالنظر إلى هجمات العنف اليومي، فإننا نؤكد مجددا أهمية مواصلة التعاون الأمني بين السلطتين الإسرائيلية والفلسطينية. علاوة على ذلك، وإذ نسلم بضرورة الحفاظ على النظام، فإننا ندعو إسرائيل إلى إنفاذ القانون باتخاذ التدابير المتناسبة والامتناع عن فرض العقوبات الجماعية على الفلسطينيين، بما في ذلك هدم البيوت، التي من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الحالة المتوترة أصلا.

و لم تنشأ الحالة الراهنة من الفراغ، بل ساعد عليها الأفق الاقتصادي القاتم والتهميش الاجتماعي وبناء المستوطنات غير المشروعة وركود عملية السلام جميعا بوصفها وقودا لمشاعر السخط. وكثيرا ما التزم المجتمع الدولي الصمت عما يحدث، بما في ذلك المجلس. و لم نسهم بإحراز تقدم ملموس نحو تحقيق السلام أو نقدم رؤى عملية لبناء اقتصاد مستقر في الدولة الفلسطينية المستقبلية.

ويجب ألا يمنعنا الركود والصعوبات التي تعوق عملية السلام من إحراز تقدم متى كان ذلك ممكنا. وانطلاقا من إيماننا الراسخ بأن بناء الاقتصاد المستقر يمثل الأساس الذي ترتكز عليه جدوى الحل القائم على وجود دولتين، فقد قدمت اليابان معونة بلغ قدرها ١,٦ بليون دولار منذ عام ١٩٩٣. وتأمل اليابان أن توفر إمكانيات حقيقية لاقتصاد فلسطيني مستقر عبر تنفيذ المشاريع مثل إنشاء المجمع الزراعي والصناعي في أريحا، الذي من شأنه أن يوفر ما يصل إلى ٧ ٠٠٠ فرصة عمل ويحقق فوائد اقتصادية سنوية يبلغ مجموعها ٤٠ مليون دولار.

وبوسع البلدان التي لديها الإرادة والقدرة على تقديم مساهمات ملموسة في العملية السياسية وفي الميدان أن تعزز الإطار التقليدي لعملية السلام، عوضا عن إضعافه. وعليه، نعرب عن تقديرنا للمبادرة التي اتخذتها اللجنة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط بعقد اجتماع رفيع المستوى على هامش الدورة السبعين للجمعية العامة. وفي تلك الجلسة، قدّم وزير الخارجية في اليابان، السيد كيشادا، مساعدة إضافية قدرها

١٢ مليون دولار، وأكد مجددا التزامنا بالاضطلاع بدور استباقي أكبر في عملية السلام.

وفيما يتعلق بالحالة في سوريا، فقد أودت الأزمة السورية في غضون السنوات الخمس الماضية بحياة ما يربو على ٠٠٠ ٢٥٠ شخص وأدت إلى تشريد نحو ١٢ مليون مواطن. وفي مواجهة إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في عصرنا، لن تدخر اليابان جهدا للتصدي للتحديات الآنية والعوامل الكامنة وراء حالة عدم الاستقرار على حد سواء. وتعتزم اليابان هذا العام تقديم حوالي ٨١٠ ملايين دولار في شكل مساعدة للاجئين والمشردين داخليا من العراق وسوريا. وإذ تولي اليابان اهتماما خاصا للأزمة السورية، فقد قدمت بالفعل ما يزيد على ١,١ بليون دولار لأغراض المساعدة الغوثية والتدريب المهني، بهدف تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية القادرة على مواجهة إغراءات التطرف.

وتدين اليابان تفشي الأعمال الإرهابية التي أزهقت عددا لا يحصى من الأرواح ودمرت التراث الثقافي في جميع أنحاء المنطقة. وقد أزهت هذه الأعمال الإرهابية الشنيعة أيضا أرواح ضحايا يابانيين. ونلاحظ أن الحالة في سوريا قد اتخذت بعدا جديدا من جراء تدخل روسيا. وفي ذلك الصدد، تتطلع اليابان إلى أن تلتزم روسيا التزاما صارما بتخفيض غاراتها الجوية الموجهة ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في سوريا. فمن شأن أي إجراءات ضد القوات الأخرى من غير الموالية لداعش أن تؤدي إلى تفاقم الحالة المتوترة أصلا في سوريا وستكون باعثة على القلق.

ونكرر القول بأنه ليس هناك من حل عسكري للأزمة السورية. وعليه، فإننا نؤكد دعمنا للمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في جهوده الرامية إلى إيجاد حل سياسي على أساس تنفيذ بيان جنيف (S/2012/523، المرفق).

وتقتضي زيادة التقلبات في الشرق الأوسط تضافر جهود المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، لتيسير استعادة السلام والاستقرار في المنطقة. وأود أن أختتم بياني بأن أؤكد للمجلس أن اليابان ستواصل القيام بدور استباقي، سواء في الميدان أو في المجلس، في الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد باسوان (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الفصلية على المستوى الوزاري بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأود أن أشكر نائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية أيضا.

إن موقفنا بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط واضح تماما. فالهند تؤيد حلا تفاوضيا يؤدي إلى قيام دولة فلسطين المستقلة الموحدة ذات السيادة وتتوفر لها مقومات البقاء وعاصمتها القدس الشرقية، وتعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها، جنبا إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل، على النحو الذي أقرته خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وما فتئت الهند تضطلع دائما بدور استباقي في حشد الدعم لقضية فلسطين في المنتديات المتعددة الأطراف. وأيدنا أيضا اعتماد قرار الجمعية العامة ٣٢٠/٦٩ مؤخرا بشأن رفع أعلام الدول المراقبة غير الأعضاء في مباني الأمم المتحدة.

وقام رئيس الهند مؤخرا بزيارة رسمية إلى فلسطين، حيث التقى بالقيادة الفلسطينية، وناقش مجموعة كاملة من المسائل الإقليمية والثنائية والمتعددة الأطراف. وقد عززت تلك الزيارة التزام الهند إزاء قضية فلسطين، فضلا عن تجديد التزامنا السياسي ودعمنا الدبلوماسي لدولة فلسطين في مساعيها الرامية إلى تحققها بوصفها دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة.

وبمعزل عن تقديم الدعم السياسي للقضية الفلسطينية، تواصل الهند دعم جهود فلسطين في التنمية وبناء الدولة،

عبر تقديم المساعدة التقنية والمالية المستمرة لها. وخلال الزيارة التي قام بها رئيس الهند إلى رام الله، افتتح الرئيس مركز الهند وفلسطين للخبرة المتميزة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جامعة القدس، وسلّم شيكاً بمبلغ ٥ مليون دولار دعماً لميزانية السلطة الفلسطينية. وأعلنّا عن عدد من المشاريع الجديدة، بالإضافة إلى مشاريع التنمية الثنائية الهامة في مجالات الصحة والتعليم وتنمية المهارات والتدريب المهني التي نضطلع بها حالياً. وتسهم الهند بمبلغ مليون دولار سنوياً في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وقد تعهدت بتقديم مبلغ ٤ ملايين دولار إلى الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة إعمار غزة وساهمت به. وننفّذ أيضاً المشاريع الإنمائية في فلسطين بصورة مشتركة مع البرازيل وجنوب أفريقيا في إطار الهند – البرازيل – جنوب أفريقيا.

ونعقد مناقشة اليوم في وقت مؤسف آخر، تكلّف فيه الحوادث العنيفة والردود العسكرية لها، بصرف النظر عن الأسباب الكامنة وراءها، مرة أخرى حياة الناس على الجانبين. ونشعر بالأسى والحزن للحالة الراهنة والخسائر في الأرواح. ونرحب بالجهود المبذولة للتخفيف من حدة الحالة ونحث كلا الطرفين على ممارسة ضبط النفس، وذلك للحد من مستويات التوتر وتهيئة بيئة مواتية لاستئناف محادثات السلام. وتبقى الهند على اقتناع راسخ بأنّ الحوار يظلُّ الخيار الوحيد القابل للتطبيق الذي يمكنه معالجة المسألة بفعالية. إن ضبط النفس أمر لا بد منه إذا أردنا تجنّب الاستفزاز والإجراءات الانفرادية وتحقيق العودة إلى عملية السلام. وما زلنا نشعر بالأمل ونحث كلا الطرفين على استئناف عملية السلام في أقرب وقت ممكن من أجل العمل على تحقيق حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية.

وما زال القلق الشديد يساور الهند جراء الحالة السياسية والأمنية المتدهورة في اليمن. وقد دعونا جميع الأطراف المعنية في اليمن إلى تسوية الخلافات ودياً، ونأمل في أن تساعد جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة شعب اليمن على إيجاد حل قائم على توافق الآراء.

وبالانتقال إلى سورية، فإننا لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار العنف والخسائر في الأرواح البشرية في سورية. لقد دعت الهند باستمرار إلى اتباع حل شامل وسلمي للأزمة يمكنه وضع جميع أطراف النزاع على طاولة المفاوضات. ويجب أن تكون هذه عملية يقودها السوريون وتأخذ في الحسبان التطلعات المشروعة للشعب السوري.كما نستمد الأمل من المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، وندعم الجهود التي يبذلها للمضي قدماً بالعملية السياسية وإجراء مفاوضات متوازية لأربع مجموعات فرعية للتركيز على المسائل المختلفة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر الرئاسة الإسبانية للمجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن أزمة الشرق الأوسط الحالية التي لم يسبق لها مثيل والبالغة الخطورة، والتي نأمل أن تُلزم الدول الأعضاء بالعمل بروح من المسؤولية والاستعجال. وإذا لم تتم معالجتها بسرعة، ستزعزع الحالة الراهنة في المنطقة الأمن على الصعيد العالمي.

وتتركّز التوترات التي تسود الشرق الأوسط في المقام الأول على القضية الفلسطينية، والتي ينبغي أن تبدأ بالانفراج ما إن يتم حلّ المشاكل هناك. ولذلك، تسلّم كازاخستان بحق الشعب الفلسطيني المشروع في تقرير المصير وتؤيد بقوة إنشاء دولة فلسطين المستقلة، التي تتعايش بسلام مع إسرائيل داخل حدود عام ١٩٦٧. ونحن نؤيد أيضاً العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة، ونرحب برفع العلم الفلسطيني على مبنى

مقر الأمم المتحدة. ونرى في الحل القائم على وجود دولتين الخيار العملي الوحيد لإحلال السلام الدائم، وندعو القادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى إظهار المساءلة السياسية وحسن النية التي يحتاجون إليها للتوصل إلى اتفاق سلام تاريخي. ونحثّ أيضاً على الهدوء في الوضع المحيط بالحرم القدسي الشريف.

إن الحالة الفاجعة في سورية، والتي انتشرت الآن خارج المنطقة، هي إحدى الشواغل الكبرى لدى بقية العالم. وقد واصلت كازاخستان دعم الخطوات المتخذة من قبل أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، فضلاً عن الإجراءات التي تتخذها الحكومة والمعارضة السورية بهدف البت في المستقبل السياسي لسورية عن طريق الحوار والمصالحة ووضع نهاية سريعة للعنف وإراقة الدماء. ونأمل أن تستمر المفاوضات بين الحكومة والمعارضة سعياً إلى حل النزاع السوري في إطار عملية جنيف الثانية. وتعتقد كازاخستان اعتقاداً راسخاً بأن الأزمة لا يمكن حلها إلا بالوسائل السلمية.

ونعتقد أنه من الضروري إنشاء ائتلاف لمكافحة الإرهاب تقوده الأمم المتحدة، بآلية موحدة ترمي إلى دحر هذه الآفة وتقديم مرتكبيها ومن يدعمونهم إلى العدالة. وينبغي لآليات الأمم المتحدة الحالية الرامية إلى مكافحة الإرهاب، بما في ذلك استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، أن تصبح ملزمة قانوناً من خلال قرارات مجلس الأمن. وخلال خطابه أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي (انظر A/70/PV.13)، دعا رئيس بلدي كازاخستان، نور سلطان نزارباييف، إلى تعزيز الشبكة العالمية لمكافحة الإرهاب من خلال الجمع بين التدابير القائمة تحت رعاية الأمم المتحدة. وندعو إلى التعجيل باعتماد وثيقة شاملة بشأن الإرهاب الدولي، والتي تحدت جهودنا في السنوات العشرين الماضية. وندعو جميع الوفود إلى تأييد هذا النهج الجريء والطموح.

إن تزايد التكهنات بشأن وجود خلافات بين المذهبين الرئيسيين في الإسلام لا أساس له من الصحة، ولكن التوتر آخذ في الزيادة بسبب انتشار الإيديولوجيات المتطرفة. وفي هذا الصدد، يقترح بلدي إنشاء منتدى دولي بعنوان ”الإسلام ضد الإرهاب“، بهدف إظهار الوحدة الدينية في مواجهة الطابع الهدام للإرهاب والتطرف العنيف. ويجب أن نعترف بأن الأنشطة التي تقوم بها الجماعات الإرهابية تعمل على تقويض أسس النظام العالمي القائم بما يتجاوز إلى حدّ بعيد مناطق النزاع في الشرق الأوسط. لقد أدّى تصاعد العنف إلى المزيد من الضحايا بين السكان المدنيين، لا سيما النساء والأطفال، فضلاً عن الهجرة القسرية للسكان المدنيين من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أوروبا. وهذا أكبر نزوح جماعي للسكان منذ الحرب العالمية الثانية، ويشكل مصدر قلق كبير ليس فقط بالنسبة للاتحاد الأوروبي ولكن أيضاً بالنسبة لنا جميعاً، مجتمع الأمم المتحدة.

وأخيراً، نؤكد مجدداً التزامنا القوي بضمان السلام في الشرق الأوسط، القائم على أساس الحرية والعدالة للجميع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير إلى إندونيسيا للرئاسة الإسبانية للمجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونتوجه بالشكر أيضاً إلى نائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية في وقت سابق اليوم.

كما أود أن أعرب عن تأييدي للبيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق ممثلا كل من إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والكويت نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

وتعقد هذه المناقشة في وقت مناسب جداً، لأنها تُعقد في ظل التصعيد الذي يدعو إلى القلق بصورة متزايدة من

العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولذلك فإن على المجتمع الدولي، ولا سيما المجلس، بذل قصارى جهوده لضمان أن تمارس جميع الأطراف ضبط النفس وتتزع فتيل التوتر. ونرحب بزيارة الأمين العام الأخيرة إلى إسرائيل وفلسطين ونأمل أن تساعد على إنهاء العنف المتأجج في الأرض الفلسطينية المحتلة.

لقد فاقم العنف المتأجج من الكراهية والشك المتبادلين فيما بين شعبي فلسطين وإسرائيل، وهو أمر من المحتمل أن يزيد من تعقيد الجهود الرامية إلى استئناف العملية السياسية. ومن هذا المنطلق، تؤكد إندونيسيا مرة أخرى على أنه لا يوجد حل مجدٍ للحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة غير البدء الفوري بعملية سلام ذات مغزى ومصداقية بغية إنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

والتأخير يسمح لمشاعر الكراهية والريبة بأن تجعل آفاق السلام أكثر استعصاء على الحل.

وتؤمن إندونيسيا إيمانا راسخا بأن السلام العادل والدائم لن يكون مستداما إلاّ من خلال عملية سياسية، وعندما يُسمح لشعب فلسطين بممارسة حقه في تقرير المصير الذي طال انتظاره. ونشدد في هذا السياق على ضرورة أن يهيئ مجلس الأمن المناخ المواتي لاستئناف عملية السلام. ويجب على المجلس أن يكفل بأن تبقى إسرائيل وفية لالتزامها بالحل القائم على دولتين. وفي هذا الصدد، يجب وضع حد لجميع أنشطة إسرائيل غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة. فالغارة الجوية التي شُنّت على غزة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، على سبيل المثال، فضلا عن استمرار الاستفزازات في القدس الشرقية، لا سيما في الأماكن المقدسة، ليست أنشطة مخالفة للقانون الدولي فحسب، ولكنها تسبب أيضا المزيد من التوتر والغضب على أرض الواقع.

بالتأكيد، ليس بوسع مجلس الأمن أن يستمر في الوقوف مكتوف الأيدي والتقاعس عن القيام بأنشطته المعتادة، من إجراء إحاطات إعلامية ومناقشات. ونحن ندعو المجلس مرة أخرى إلى التأكيد على ولايته بموجب الميثاق، والعمل على وجه السرعة لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي. ورفع العلم الفلسطيني في الأمم المتحدة قبل أسابيع لم يكن في رأينا عملا رمزيا فحسب، وإنما كان أيضا عملا استراتيجيا. وقد جاء نتيجة طبيعية للاعتراف الدولي المتزايد بدولة فلسطين ومكانها الصحيح في مجتمع الأمم. كما كان لبنة ضرورية بشأن الحل القائم على دولتين في نهاية المطاف.

وبالنسبة إلى مسألة مختلفة، يجب على مجلس الأمن أيضا أن يتمسك بمبدأ حماية المدنيين في أوقات الصراعات المسلحة على الصعيد الدولي. فاستمرار أعمال العنف التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني وممتلكاته يؤكد بوضوح الحاجة الملحة إلى توفير الأمم المتحدة الحماية الدولية لفلسطين. لذلك، نشجع المجلس على العمل مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بغية تلبية هذه الحاجة الملحة.

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى الحالة في سوريا. تود إندونيسيا أن تسجل استياءها الصريح إزاء عدم وجود وحدة بين أعضاء مجلس الأمن من أجل وضع حد للعنف ومعالجة الأزمة الإنسانية هناك، التي امتدت إلى خارج المنطقة. وافتقار هذا الجهاز إلى الإرادة السياسية حتى لمناقشة المسألة السورية، ناهيك عن إيجاد حل للصراع، يوضّح طبيعة الاختلال القائم في المجلس. فكم هو مطلوب من موت المزيد من الناس الأبرياء قبل أن يقرر المجلس أن الوقت قد حان لكي يتصرف؟

لذلك، تذكّر إندونيسيا أعضاء المجلس بالوفاء بمسؤولياتهم عن صون السلم والأمن الدوليين وفقا للميثاق، وتدعوهم إلى العمل فورا وبشكل حاسم على إنهاء الإجراءات التي يتخذها جانب واحد بحيث لا تؤدي سوى إلى تعقيد الوضع، وتدعوهم إلى العودة بالأطراف المعنية إلى طاولة المفاوضات بغرض إيجاد حل سياسي شامل. وتؤمن إندونيسيا إيمانا راسخا بأن هذا هو السبيل الوحيد لحل الصراع مرة واحدة وإلى الأبد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة للمراقب عن الكرسي الرسولي.

الأب المونسنيور قصاص (الكرسي الرسولي): السيد الرئيس، إن وفد بلدي يشكر إسبانيا التي تترأس مجلس الأمن على تنظيمها هذه الجلسة المفتوحة عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، التي يأتي توقيتها فيما المنطقة تعيش تحت لهيب الأزمات والنار.

بينما لا يتوقف العالم يوميا عن إحصاء عدد القتلى الأبرياء، يجب علينا في الوقت ذاته ألاّ نحجب عن أعيننا مأساة الذين يعيشون في قلق وخوف كبيرين، من مصابين ونازحين ولاجئين، ومن الذين يتعرضون لأبشع أنواع العنف حتى وهم يفرون من مناطق النزاع، الأمر الذي يتعارض مع أبسط المصطلحات الأساسية للقانون الدولي الإنساني. وإن هذا المشهد المروع الذي ينطوي على أعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين الباحثين عن الأمن والسلام، والذي أغرق القارة الأوروبية، نعاينه يوميا عبر وسائط الإعلام. ماذا نقول عن الأطفال والنساء؟ أو عن المسنين والمشوهين والمعاقين؟ وأين يكمن الفرق بين المقاتلين وغير المقاتلين؟

يعتبر وفد بلدي أن من واجبه الأساسي تذكير المجتمع الدولي مرة جديدة بخطر الجماعات المتطرفة التي تسعى إلى القضاء على التعايش بين الأديان، وعلى الجماعات العرقية والثقافية المتواجدة في الشرق الأوسط منذ آلاف السنين. ونحن قلقون لما يتعرض له من مأساة المسيحيون وجماعات أخرى في مناطق سيطرة ما يسمى بالدولة الإسلامية، لا سيما أولئك الذين سيقوا إلى المعتقلات وهم يرزحون تحت ثقل الاستعباد بجميع أنواعه. ويسلّط الكرسي الرسولي الضوء أيضا وبحزن شديد على التدمير المتعمد والمنظم للتراث الثقافي للبشرية في المنطقة، الذي لا يقدّر بثمن.

لقد جدد البابا فرنسيس في خطابه أمام الجمعية العامة بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (انظر A/70/PV.3) نداءاته المتكررة المتعلقة بالوضع المؤلم في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية، حيث المسيحيون مع مجموعات ثقافية وعرقية ودينية أخرى أُجبروا على أن يكونوا شهودا على تدمير دور العبادة الخاصة بهم وإرثهم الثقافي والديني، وبيوتهم وأملاكهم، ووُضعوا أمام الاختيار بين الهروب، أو دفع حياتهم ثمنا، أو الاستبعاد.

وما زالت النزاعات الخطيرة في منطقة الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين، مستمرة منذ نشأة الأمم المتحدة. فالعنف المتواصل هذه الأيام يثبّت للأسف أن المشاكل لم تحل بعد ولم تصل إلى نهايتها، بل العكس صحيح إذ يبدو الوضع أكثر فأكثر تعقيدا. هذا ويأتي النزاع السوري ليضيف تعقيدات أخرى على أزمات المنطقة.

ومن المؤسف للغاية أن نرى منطقة الشرق الأوسط – مهد الحضارات الكبيرة، ومهد الديانات السماوية الثلاث، اليهودية والمسيحية والإسلام – غارقة في وضع مأساوي حيث تتواجد فيها كل أشكال النزاعات والتناقضات: المقاتلون الحكوميون وغير الحكوميين، والإرهاب الأصولي والجريمة المنظمة، والكراهية الدينية والعرقية، والتناحرات الجيوسياسية الاقليمية والدولية.

إن إغراق المنطقة بأسلحة وذخائر أكثر فأكثر تدميرا وفتكا لن يضع حدا للصراعات. ومن هذا المنطلق، يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل جاهدا من أجل دفع المنطقة إلى اتخاذ مبادرات أكثر شجاعة وحيادية عبر إرساء مبدأ المفاوضات والوساطات.

وينتهز وفد بلدي هذه المناسبة ليكرر امتنان الكرسي الرسولي العميق لبلدان المنطقة المتاخمة لدول النزاع، التي بالرغم من أوضاعها الصعبة ومواردها المحدودة، قد فتحت حدودها لاستقبال ملايين اللاجئين والاعتناء بهم. والكنيسة الكاثوليكية، من جانبها، كانت ولا تزال تقدم المساعدات الانسانية إلى جميع المحتاجين وبكل الوسائل المتوافرة من خلال مؤسساتها الرعوية والتربوية والصحية ومراكز إعادة التأهيل.

إن وفد بلدي يدعو المجتمع الدولي إلى مساعدة ومساندة دول المنطقة للحفاظ على استقرارها السياسي وتوفير الموارد الاقتصادية اللازمة لها بهدف التعامل مع أزمة تدفّق الأعداد الكبيرة من النازحين واللاجئين بالشكل المناسب والسليم. وندعو المجتمع الدولي إلى إيلاء الوضع اللبناني، بشكل خاص، كل الاهتمام من أجل تحقيق الاستقرار السياسي عبر العمل على إعادة إحياء مؤسساته الدستورية، وهذا يكون أولاً عبر انتخاب رئيس للجمهورية.

وأخيراً، أكرر أمام مسامعكم ما كتبه البابا فرانسيس في رسالته الموجهة إلى سعادة الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخة ٩ آب/أغسطس ٢٠١٤:

”إن المفهوم الأساسي لكرامة الإنسان يفرض على المجتمع الدولي، خاصة عبر قواعد وآليات القانون الدولي، أن يعمل كل ما في وسعه لوقف ومنع المزيد من العنف الممنهج ضد الأقليات العرقية والدينية ومن أجل حماية الشعوب البريئة“.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. واسمح لي أن أتحدث إليكم اليوم بصفتي طرفاً رئيسياً في هذا البند.

تحتفل الأمم المتحدة بعد يوم غد، أي بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، بالذكرى السبعين لتأسيسها؛ ولكن السؤال هنا هو الآتي: هل يحق لنا الاحتفال؟! وبماذا نحتفل؟!

ربما لا يحق لنا أن نحتفل عندما نشهد طموحات الآباء المؤسسين للأمم المتحدة بالسلام والأمن والتنمية تذهب أدراج الرياح بفعل سياسات بعض الدول النافذة التي تضرب بمبادئ الميثاق والقانون الدولي عرض الحائط؟ كيف يمكن لنا أن نحتفل ونحن نرى انتهاكات بالجملة لمقدسات أحكام الميثاق ذات الصلة بمنع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وإنماء العلاقات بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي والاستقلال السياسي لأي دولة؟

ربما لا يحق لنا أن نحتفل عندما نرى البعض يتعامل مع الأمم المتحدة، بعد مضي سبعين عاماً على إنشائها، وعلى معاناة الشعب الفلسطيني الموازية، وكأنها متحف لجمع القرارات، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية والجولان السوري المحتل. هل يمكن لنا أن نحتفل برؤية شعوبنا، ولا سيما الشعب الفلسطيني الذي يحمل قضية عادلة بامتياز، وهي تدفع ثمن فشل قوة القانون أمام قانون القوة؟ ثم هل يمكن لنا أن نحتفل ونحن نشاهد دولاً تستخدم الأمم المتحدة كأداة لتبرير غزوها لدول أخرى عسكرياً وتقويض حكوماتها الشرعية وقتل قادتها وتحويلها إلى دول فاشلة تشكل حاضنة للإرهاب العالمي المُعدّل وراثياً والذي يتم إعادة تدويره وتصديره إلى دول أخرى وفقاً لأجندات رعاته من محبي ”الإرهاب المعتدل“ المُعدّل وراثياً؟

ربما لا يحق لنا أن نحتفل عندما نرى كيف أفشل البعض الأمم المتحدة في الاضطلاع بولايتها الخاصة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضٍ عربية في فلسطين وسورية ولبنان، وذلك على الرغم من مضي ما يقارب النصف قرن على هذا الاحتلال. هل نحتفل باستمرار تحويل فلسطين إلى سجن جماعي مفتوح؟ أم نحتفل بسياسات ”الأبارتايد“ العنصرية التي تطبقها إسرائيل بحق الفلسطينيين، أصحاب الأرض الشرعيين، في القدس وغيرها من الأراضي المحتلة؟ هل نحتفل بتصاعد وحشية وعنف المستوطنين الغرباء تحت حماية ودعم الحكومة الإسرائيلية؟ أم نحتفل بالتوسع الاستيطاني السرطاني الذي يقوض أي إمكانية في إقامة الدولة الفلسطينية المنشودة؟ ثم هل

يجب أن نرفع القبعة لبعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن جراء دعمها غير المسؤول وحمايتها لإسرائيل كي تستمر في كل هذه السياسات الاستفزازية التي تنتهك كل المواثيق الدولية؟ لا بل أن هذه الدول ما زالت تصرّ على عدم التعامل مع التطورات الراهنة في فلسطين في إطارها الحقيقي الواسع، حيث تحاول تصوير الوضع على أنه ”مجرّد عنف متبادل ينبغي تهدئته“، متناسية جوهر وجذر هذا النزاع ألا وهو الاحتلال والاستيطان والتهجير وغير ذلك من ممارسات الاحتلال الاسرائيلي.

سنحتفل بعد يوم غد بالذكرى السبعين لإنشاء الأمم المتحدة كما قلت؛ ولكن ماذا يمكن أن تقول الأمم المتحدة في هذه المناسبة للسكان السوريين الرازحين تحت الاحتلال الاسرائيلي في الجولان منذ ما يقارب نصف قرن، وذلك بعد أن عجزت الأمم المتحدة عن اتخاذ أي إجراءات حقيقية تدفع إسرائيل لتنفيذ قراراتها ذات الصلة وفي مقدمتها قراركم أنتم ٤٩٧ (١٩٨١)؟

يحق لمواطني بلدي الرازحين تحت الاحتلال في الجولان المحتل أن يتساءلوا عن مصداقية وفعالية الأمم المتحدة إزاء حلّ قضيتهم العادلة. كيف لا وهم لا يشهدون أي جهدّ دولي لوقف حملات الاستيطان الاسرائيلي في أرضهم، ولوضع حد لسياسات القمع والاضطهاد والتمييز العنصري الإسرائيلي بحقهم. كيف لا وهم شهود عيان على دعم إسرائيل للمجموعات الإرهابية، بما في ذلك تنظيم داعش وجبهة النصرة المرتبطة بتنظيم القاعدة في منطقة الفصل في الجولان، وذلك دون أن تحرك الأمم المتحدة ساكناً، لا بل وصل الأمر بهم إلى حد رؤية إسرائيل تعتقل، من جديد، ”مانديلا سورية“ الذي قضى في السجون الإسرائيلية ٢٧ عاماً، المناضل صدقي المقت، لا لشيء سوى لأنه وثق وفضح هذا الدعم الإسرائيلي للإرهابيين في منطقة الفصل في الجولان السوري المحتل.

نحن نريد فعلاً أن نحتفل بالذكرى السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ولكننا نريد لهذا الاحتفال أن يكون ذا معنى. نريد له أن يكون احتفالاً بالإنجازات والنجاحات وليس احتفالاً بالكلمات والبيانات والخطابات. نريد أن نحتفل بتحقيق طموحات الآباء المؤسسين ببناء عالم يسوده الأمن والسلام والرخاء والعدل والتنمية، عالم يقوم على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، عالم خالٍ من الاحتلال والاستعمار والتلاعب بمصير الشعوب وتغيير أنظمة الحكم فيها بالتدخل العسكري الأجنبي، عالم نحتفل فيه بولادة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

هذا ما نريده، سيدي الرئيس، وهذا ما يجب أن يكون وما يجب أن نعمل على تحقيقه سوياً وبشكل جماعي، حتى نستحق فعلاً أن نحتفل وحتى يكون لهذا الاحتفال معنى يرضي ضمائرنا ويرضي، قبل ذلك، ضمائر شعوبنا.

ختاماً، أود أن استنكر بأقسى العبارات استماتة بعض الوفود، ولن أذكرهم بالاسم، في الدفاع عن إسرائيل والتغطية على جرائمها، ولا سيما عبر محاولتهم اليائسة لفتح جبهات ”دونكيشوتية“ وهمية أمام مجلس الأمن، جبهات لا علاقة لها بجوهر بند الحالة في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية.

ففي كل مرة تصعّد فيها إسرائيل من عدوانها على الشعب الفلسطيني، نرى هذه الوفود بالذات تدلي ببيانات تضليلية وتصعيدية حول سورية، وكل ذلك بهدف حرف الانتباه عن جرائم إسرائيل وتخفيف الضغط الدولي عنها. ولهذا السبب، فإنني لن أردّ على المزاعم الجوفاء التي ساقتها تلك الوفود ضد بلدي، سورية، علماً بأنه لدينا الكثير الكثير ليقال لتفنيد ودحض هذه المزاعم التي ذكرتها وفود ذات الدول التي تدعم وتؤوي وتسلّح الإرهابيين المعتدلين المعدّلين وراثياً، وتنشر التطرف والتخريب في سورية وتعمل جاهدة على إفشال أي حل سلمي لهذه الأزمة وذلك عبر تدخلها في الشأن الداخلي السوري، واستخدام شتات الإرهاب العالمي كسلاح ضغط سياسي على الحكومة السورية من أجل إجبارها على تغيير مواقفها وخياراتها السياسية المستقلّة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد ميندوثا – غارثيا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نهنّئ الوفد الإسباني على تولّيه الرئاسة لشهر تشرين الأول/أكتوبر. ونشكر نائب الأمين العام، يان إلياسون، على إحاطته الإعلامية، ووزير خارجية إسبانيا، السيد خوسيه مانويل غارثيا مارغايو، على بيانه.

لقد قررت كوستاريكا أن تشارك في هذه المناقشة المفتوحة بسبب الأهمية التي توليها للحالة في الشرق الأوسط. وكوستاريكا، بوصفها بلداً محبا للسلام اتخذ قبل أكثر من ٦٥ عاما قرارا بإرادته الذاتية بعدم بناء جيش، تؤمن إيماناً راسخاً بالتسوية السلمية للنزاعات بين الشعوب والدول في سياق القانون الدولي والدبلوماسية المتعددة الأطراف. وكما ذكر قداسة البابا فرنسيس، فإنَّ الحرب تجلب الدمار وتضاعف معاناة الشعوب.

إنَّ وفد بلدي يشعر بقلق شديد حيال النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، ولا سيما تصعيد العنف في الأشهر الأخيرة، الذي نُدينه بقوة، والذي يواصل فيه المدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال، تَكبُّد ثمن باهظ. وخلال الجلسة الطارئة التي عقدها مجلس الأمن في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.7536)، بات واضحاً أنه من الضروري للمجتمع الدولي أن يتَّخذ إجراءً، إذ لم يَعُد بإمكانه أن يقف موقف المتفرج على هذا النزاع دون أن يفعل شيئاً حياله. وكما نبّه الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد تايي – بروك زيريهون، ينبغي لنا أن نفكِّر ملياً في العواقب الخطيرة لتحول هذا النزاع إلى نزاعٍ ذي طابع ديني. وقد أكّد أيضاً أنَّ الاحتلال الإسرائيلي والآفاق المتضاءلة لقيام دولة فلسطينية يسهمان في تفاقم الحالة.

إنَّ بلدي لن يتوقف أبداً عن الحثّ على أن تستأنف الأطراف المفاوضات بشأن مسائل النزاع الجوهرية التي لا تزال قائمة، استنادا إلى الالتزامات التي تم قطعها بالفعل والاتفاقات المبرمة في السابق بين الطرفين ووفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

وبالنسبة لكوستاريكا، من الأساسي إنهاء النزاع المسلح في سورية والسعي إلى إيجاد حل سياسي مبكرا، وبخاصة في ما يتعلق بالأزمة الإنسانية. ونأمل أن يتسنى استكشاف الخيارات الحقيقية والملموسة، كما ذكرت الولايات المتحدة مؤخراً، لبدء مرحلة انتقالية سياسية في سورية، التي اشتدت حربها الأهلية مع تدخل روسيا في ٣٠ أيلول/سبتمبر، دعماً لحكومة دمشق ضد المتمردين. إنَّ إطالة أمد النزاع وتعميقه يسبِّبان آثاراً إنسانية غير مسبوقة. وفي كل يوم تزداد فيه التوترات، هناك زيادة هائلة في انتهاكات حقوق الشعب السوري وفي معاناته.

ومن دواعي سرورنا أنّ منظومة الأمم المتحدة، إلى جانب شركائها، اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري، نجحت، بفضل اتفاقات وقف إطلاق النار، في إيصال إمدادات طبية إلى عدة مدن في سورية. لكنَّ الكثيرين من الأشخاص المحتاجين لا يزالون محاصَرين ولا يتسنى لهم الحصول على المساعدة الإنسانية. ولهذا السبب، نحث على السماح بوصول تلك المساعدة إلى مقصدها وإبقاء المسائل الإنسانية خارج النزاعات.

قد يظنُّ المرء في هذه المرحلة، وفي ضوء التطورات في النزاع، أنَّ دولة أو دولتين بوسعهما حله. وعلى النقيض من ذلك، نعتقد أنَّ مجلس الأمن مدعوٌّ إلى أداء دورٍ بغية تنويع المحادثات وإجراء تفاعلات وحوارات مختلفة عن تلك التي جرت حول الأزمة في الأسابيع الأخيرة.

وفي ما يتعلق بالحالة الراهنة في اليمن، ينظر وفد بلدي نظرة إيجابية إلى البيانات الصادرة عن مسؤولي الحكومة اليمنية، والتي يعربون فيها عن الاستعداد للمشاركة في محادثات السلام. وإننا نرحب بالعمل الذي يخطط المبعوث الخاص، شيخ أحمد،

للقيام به بالتعاون مع ممثلي الحكومة ومع الحوثيين وحلفائهم، لاستكمال التحضيرات لإجراء مفاوضات تهدف إلى إرساء الأسس لسلام دائم يستفيد منه الشعب اليمني.

ولهذه الأسباب كلها، نأمل أن يتمكَّن مجلس الأمن من تنفيذ ولايته بشكل كامل في الشرق الأوسط، لصون السلم والأمن الدوليين، والقيام بواجبه لتعزيز التنفيذ الكامل للعدالة الدولية وسيادة القانون. وكما أكَّد مجدداً رئيس جمهورية كوستاريكا، السيد لويس غييرمو سوليس ريفيرا، في بيانه في المناقشة العامة (انظرA/70/PV.19) لدى افتتاح الدورة السبعين للجمعية العامة، فإنه يتعيَّن على مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين وأن يأخذ في الحسبان اعتبارات حقوق الإنسان في عملياته ويُحسِّن عمله في منع نشوب النزاعات، وذلك لتدعيم مكانة الأمم المتحدة في مركز الحوكمة العالمية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد محمود الزمان (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أهنِّئ إسبانيا على تولِّي رئاسة مجلس الأمن وأشكرها على تنظيم هذه المناقشة، التي تُظهِر حسَّ المسؤولية والالتزام لديها في ما يتعلق بمسألة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. إنَّ المسألة الفلسطينية الآن هي المسألة الطويلة الأمد رقم ١ في مجال السلم والأمن الدوليين، ويستحق حلها الأولوية القصوى. ولا يمكن لشعب فلسطين أن يحيا إلى الأبد في ظل عدم اليقين هذا في ما يتعلق بالحياة وسبُل العيش.

إننا نأسف لتردي حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولأنّ المناشدة المتكررة من قِبَل المجتمع الدولي لتحسين الظروف المتدهورة للشعب الفلسطيني تبقى بلا تلبية. وعلاوة على ذلك، فإنَّ قتل الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين الأبرياء؛ والتدمير الوحشي للمنازل والمدارس والمستشفيات والهياكل الأساسية المدنية الحيوية؛ وترهيب وترويع جميع السكان المدنيين في قطاع غزة في فلسطين قد أصبح أمرا متكرراً جداً. والناس في الأراضي المحتلة ما برحوا يعانون بسبب إجراءات الحصار والإغلاق الإسرائيلية ومصادرة الأراضي وهدم المنازل. وجدار الفصل غير القانوني ما فتئ يقسم المجتمعات المحلية ويعزلها، مدمِّراً سبُل عيشها، ومانعاً وصول أفرادها إلى أعمالهم وأسَرهم وأسواقهم ومدارسهم ومستشفياتهم.

وتخضع حدود غزة لنظام إغلاق غير مسبوق في أيّ مكان. والإغلاق بمثابة خنقٍ لجميع السكان في صيغة عقاب جماعي. ونوعية حياة الفلسطينيين كانت قد تراجعت أصلاً إلى مستوى الكفاف. والتصعيد الدوري للعنف لا يؤدي سوى إلى مزيد من اليأس والحرمان. وإسرائيل تفعل ذلك عمداً لنشر الذعر والخنق والضيق في صفوف الفلسطينيين.

وإننا نستنكر سياسة العقاب الجماعي الإسرائيلية وإرغام أبناء الشعب الفلسطيني على ترك أراضيهم واحتجاز الأشخاص لفترات طويلة دون تهمة وتقييد حرية تنقل الفلسطينيين وحقهم في الملكية وإبعاد السكان الفلسطينيين وحرمانهم من مطالبتهم المشروعة بالموارد الطبيعية، بما فيها الموارد المائية النادرة. وتواصل حكومة إسرائيل حملتها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع توسُّع استيطاني عدواني في القدس الشرقية بشكل خاص. وقد قوبلَت هذه التدابير بالرفض عن حق من قِبَل المجتمع الدولي وجرى تأكيد عدم قانونيتها بالإجماع.

وبعد رصد الحالة عن كثب، نود أن نسجل قلقنا حيال الأزمة الخطيرة، التي لا يمرّ فيها يوم واحد دون تخويف المدنيين واحتجازهم واعتقالهم في ظروف غير إنسانية وإخضاعهم لاعتداء وتعذيب دائمَين ونتيجة لذلك، تواصل الحالتان الإنسانية والأمنية التدهور سريعا، فيما تتصاعد التوترات مزعزعة مبادرة السلام برمَّتها.

ونحث إسرائيل على القيام بواجباهتا القانونية، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، لضمان حماية جميع السكان من كل أعمال العنف أو التهديدات؛ وعلى وقف الاحتجاز غير القانوني للفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال؛ والتوقف عن تدمير المنازل ومصادرة الأراضي؛ والسماح للفلسطينيين بالوصول إلى أراضيهم وأعمالهم ومواردهم الطبيعية؛ والكفّ عن نقل سكاهنا إلى الأراضي التي احتلتها؛ ورفع حصارها عن الفلسطينيين وفتح جميع المعابر الحدودية فوراً للسماح بحرية حركة السلع والأشخاص والمعونة الإنسانية.

نعرب عن تضامننا التام مع الشعب الفلسطيني، ونؤكد من جديد التزامنا الكامل ودعمنا الثابت لحقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف في إقامة دولة ذات سيادة ومستقلة. عند هذا المنعطف، نطالب بإهناء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وبحل يقوم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وإيجاد حل عادل لجميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي، وتعبئة الدعم والمساعدة الدوليين للشعب الفلسطيني من دون تأخير.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل المغرب.

السيد أطلسي (المغرب): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على ترؤسكم لهذه الجلسة الهامة، وفي هذا الظروف العصيبة التي تشهد فيها القضية الفلسطينية تدهورا غير مسبوق. كذلك أشكر نائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة عن التطورات التي شهدهتا منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. ونؤيد مساعيه لإيجاد حل عادل وعاجل لحقن الدم الفلسطيني الذي يترف منذ أمد طويل، إلا أن ذلك تعاظم لدرجة أصبحت معها المنظومة الدولية مساءلة أكثر من أي وقت مضى عن إيجاد حل سريع ودائم للقضية الفلسطينية والخروج من الوضع الراهن المزري للشعب الفلسطيني، وخاصة في القدس المحتلة.

إن الوضع في فلسطين عامة وفي القدس خاصة، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، اصبح منذ الشهر الماضي مقلقا جدا وتجاوز خطوطا لا يمكن القبول بها، وفي تحد سافر للقانون الدولي ولمشاعر المسلمين عبر العالم إثر العمليات الاستفزازية المتواصلة التي تقوم بها إسرائيل والمستوطنون من قبيل قتل الأبرياء والعُزل، وهدم المنازل وغيرها والتهويد الممنهج بغية التقسيم الزماني والمكاني في القدس مما سيشعل حربا دينية ستغذي الأفكار الظلامية وستعمل على تغلغل آفة الإرهاب التي تفتك بجميع أبناء المنطقة وتشكل هتديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين.

ولا يفوت وفد بلادي أن ينوه باستجابة إسبانيا لطلب الأردن الشقيق، العضو العربي في مجلس الأمن، بشأن عقد جلسة خاصة الأسبوع الماضي لتدارس الوضع في فلسطين والوقوف على الآثار الوخيمة التي يفرزها التعنت الإسرائيلي بسياساته الخاطئة والمرفوضة رفضا باتا بخرقها للقانون الدولي ومحاولتها هتويد القدس، وتغيير الوضع الراهن، وذلك بتقسيمها الزماني والمكاني للحرم الشريف، والتقتيل والتنكيل بأبنائها العُزل.

لقد نبه جلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، أكثر من مرة من الوصول إلى ما آلت إليه الحالة في القدس حاليا، ودق ناقوس الخطر مطالبا المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني عامة، والقدس خاصة، وشدد جلالته في عدة مناسبة وبشتى الوسائل، سواء في اللقاءات الثنائية أو في المحافل الدولية، على ضرورة وضع حد للاحتلال وهتويد القدس، ونبّه إلى مخاطر أي تصرف أحادي الجانب من شأنه ضرب المعالم الحضارية الإسلامية للقدس الشريف. كما راسل جلالته الفاعلين الدوليين بشأن التطورات الخطيرة التي تشهدها مدينة القدس الشريف بفعل تمادي السلطات الإسرائيلية في تنفيذ مخططها الرامي إلى تغيير الوضع القانوني والمعالم التاريخية والروحية والإنسانية للمدينة المقدسة. وأجرى جلالته أيضا

اتصالات مع عدة قادة، بمن فيهم فخامة الرئيس محمود عباس، لتدارس الوضع المقلق، خاصة في القدس المحتلة. ولا يفوتني هنا التذكير بما قاله جلالته في خطابه بمناسبة افتتاح لجنة القدس التي انعقدت تحت الرئاسة الفعلية لجلالته بمراكش في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. واقتبس:

”يجب التشديد على أن القدس هي جوهر القضية الفلسطينية، وأنه لا سلام من دون تحديد الوضع النهائي للقدس الشرقية، عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة“.

كما تم التركيز في البيان الصادر عن هذا الاجتماع على جوهرية قضية القدس الشريف بالنسبة للامة الإسلامية باعتبارها تقع في صميم الحل السياسي، وأن المساس بالمسجد الأقصى لن يؤدي إلا إلى المزيد من التوتر والعنف، وهو ما نشهده اليوم بكل أسف، في تجاهل لكل المساعي المتضافرة في هذا الصدد.

بناء على تعليمات من جلالته، ترأس السيد وزير الخارجية والتعاون يوم السبت الموافق ٢٦ أيلول/سبتمبر الاجتماع الثاني لفريق الاتصال الوزاري المنبثق عن المنظمة والمعني بالتحرك الدولي لصالح القدس وفلسطين، بحضور جميع أعضاء الفريق، وتم إصدار بيان يدين فيه الاعتداءات على القدس الشريف، وعلى المسجد الأقصى المبارك، ودعا البيان مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته لكي تكف سلطات الاحتلال الإسرائيلية عن هذه الممارسات ولكي تؤمن حماية لحرمة المسجد وضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات.

إن السبيل الوحيد والسليم لحل القضية الفلسطينية لن يأتي بالحرب وإراقة الدماء وقتل المدنيين الأبرياء، بل بالعودة إلى طاولة المفاوضات وبنية حسنة في إطار محدد المعالم لتحقيق حل يقوم على أساس وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلم وآمان وتعايش وتعاون. ويبقى موقف المغرب من هذا الصراع ثابتا لا يتزحزح ويرتكز على مبادرة السلام العربية، وأسس ومبادئ، ومرجعيات تحقيق السلام على أساس قيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران يونيه ١٩٦٧.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مينيلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): إن وفدي لتمكنه من المشاركة في هذه المناقشة، ونشكر الأمين العام على تقريره (S/2015/677) تعرب جنوب أفريقيا عن تقديرها للبيانين اللذين أدلى بهما وزير خارجية دولة فلسطين والممثل الدائم لإسرائيل.

نؤيد أيضا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إننا نجتمع في لحظة حرجة يسودها القلق الشديد. إن تصاعد العنف والتصريحات الملهبة للمشاعر في الأراضي الفلسطينية المحتلة والقدس الشرقية، لا سيما في الأماكن المقدسة في جبل الهيكل، باحة الحرم الشريف، بما فيها المسجد الأقصى وقبر النبي يوسف، كلها مصدر قلق بالغ. وتشجب جنوب أفريقيا جميع المحاولات الرامية إلى تغيير الوضع الراهن في الأراضي المقدسة الذي دام عقودا، وحافظ على الاحترام المتبادل للأماكن المقدسة للأديان السماوية الثلاثة الرئيسية في العالم. ومن المقلق أنه يتم استغلال قدسية تلك الأماكن سياسيا، وتستخدم للتحريض على العنف.

تكرر جنوب أفريقيا، بأشد العبارات، إدانتها للعنف بجميع أشكاله، بصرف النظر عن مرتكبيه. ونعرب عن أخلص مشاعر العزاء لأسر وأصدقاء الضحايا في الجانبين الذين قتلوا أو أصيبوا بجراح. ونؤيد النداءات الموجهة إلى حكومة إسرائيل والدولة الفلسطينية بشأن إجراء تحقيقات في عمليات القتل الأخيرة والتأكد من أنه ستجري محاسبة الجناة على أفعالهم.

نحض السلطات في إسرائيل وفلسطين على الرد على التطورات الراهنة بالتحلي بضبط النفس وبطريقة مدروسة جيدا. وتؤيد جنوب أفريقيا تقييم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية يوم الجمعة، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، حيث قال إن العقوبات الجماعية التي تطبقها قوات الدفاع الإسرائيلية تتناقض مع القانون الدولي وينبغي إلغائها من دون تأخير.

وعلى إسرائيل والمجتمع الدولي أن يتفهما بإن ما أوجد الغضب فيما بين الفلسطينيين هو التطورات على الأرض، التي جعلت قيام دولة فلسطينية قادرة على البقاء تبدو مستحيلة تقريبا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحالة الاقتصادية الكئيبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة، والأنشطة الاستيطانية غير القانونية التي لا تزال مستمرة بلا هوادة، زادت من غضب الفلسطينيين الذين يعتقدون بأن العنف لا يزال هو الخيار الوحيد المتبقي لديهم.

وقد أثبتت البيانات والمناقشات في مجلس الأمن على مدى السنوات الماضية عدم فعاليتها في معالجة الحالة المتدهورة في فلسطين. ونستمر بالاجتماع في هذه القاعة دون جدوى، ومن المؤسف أن ندرك أن المجلس قد أصبح غير قادر على معالجة الأزمات الكبرى، ويعزى ذلك أساسا إلى المصالح الضيقة لعدد قليل من الدول الأعضاء مما أفرغه من محتواه. إن عدم رغبة المجلس في اتخاذ إجراءات ذات معنى للمضي قدما بعملية السلام قد أدى مباشرة إلى الانهيار كامل لعملية التفاوض وتسبب في تصاعد التوتر والعنف في إسرائيل وفلسطين.

وتدعو جنوب أفريقيا مجلس الأمن إلى الاستجابة للحالة في إسرائيل على وجه السرعة. وقد طال انتظار اتخاذ المجلس إجراء موحدا وغير منحاز. وكخطوة أولى، نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يسارع في تمهيد الطريق لوقف العنف وتهيئة الفرصة لكي يتمكن الطرفان من الاجتماع. ومن الواضح أنه ليس هناك ثقة بين الطرفين وأن استعادة درجة معينة من الثقة هي أمر مطلوب للبدء في مشوار العودة الطويل إلى طاولة المفاوضات على الحل القائم على وجود دولتين. وينبغي أن يعتمد المجلس أيضا تدابير من أجل وقف العقاب الجماعي والأنشطة الاستيطانية التي هي غير قانونية، فضلا عن رفع الحصار المفروض على غزة. ويلزم اتخاذ تدابير عاجلة للتخفيف من المعاناة على أرض الواقع. ونعتقد أنه لا يمكن إلا عندئذ وضع جدول زمني لاستئناف عملية السلام.

وقد أحاط وفد بلدي علما مع الاهتمام بتقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، والذي يسوق أمثلة وافرة على نشر قوات الحماية الدولية، ونحن نتطلع إلى إجراء المزيد من المناقشات بشأن تلك الخيارات في المجلس وكذلك في الجمعية العامة.

وترى جنوب أفريقيا أن التطورات في الشرق الأوسط ترتبط ارتباطا جوهريا؛ وتعتقد أن السبيل الوحيد لتحقيق سلام مستدام في المنطقة هو أن يعمل المجتمع الدولي على عدة جبهات من أجل إيجاد حل للنزاعات. ونحن ما زلنا نشعر بقلق عميق من الحرب الأهلية في سورية، التي أحدثت خرابا شديدا في ذلك البلد وخارجه لمدة أربع سنوات. وقد أثر عدم الاستقرار في سوريا على المنطقة بأسرها وأوجد أرضا خصبة وافرة للمتطرفين والإرهاب. ومع ذلك، فإننا لا نرى أن استمرار أو زيادة الدول الكبرى للنشاط العسكري يمكن أن يعمل على تسوية الوضع بطريقة مرضية. ونحن نعتقد أن الحاجة تستدعي إلى أن يتخذ مجلس الأمن إجراء متضافرا وموحدا لإعادة السلام والاستقرار في الشرق الأوسط بأسره، مع المراعاة الواجبة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصدها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): يواجه الشرق الأوسط حالة تبعث على القلق. فالسياسات الطائفية وسياسات الانقسام والقمع الوحشي للمطالبة المشروعة

بالديمقراطية، والإرهاب والنزاعات غير المحلولة تؤدي إلى الأزمات الإنسانية والتشريد الجماعي ومشاعر الاستياء.

ويظل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو التحدي الأساسي؛ وهو يقوض آفاق تحقيق السلام الدائم على الصعيدين الإقليمي والعالمي. يجب ألا يلهينا العدد المتزايد من الأزمات في المنطقة الأوسع نطاقا عن الحاجة الملحة إلى إعادة تحريك عملية السلام. بل على العكس من ذلك، فإن الاخفاق في معالجة هذه المسألة لن يؤدي إلا إلى زيادة زعزعة الاستقرار في المنطقة وتعميق الشعور باليأس والمعاناة والمزيد من التطرف.

وما زالت مأساة الفلسطينيين مستمرة بلا هوادة. ومع تصاعد التوترات في الأرض الفلسطينية المحتلة في الآونة الأخيرة، ولا سيما في القدس الشرقية، فقد ذُكرنا مرة أخرى كم هو الوضع مأساوي بغياب أي أمل حقيقي في السلام. ونحن نشعر بالقلق الشديد إزاء التطورات الأخيرة على الرغم من أننا نشعر بالارتياح قليلا عندما نرى أن ما كان يحدث خلال الأشهر الماضية يلقى الاهتمام الذي يستحقه أخيرا.

وينبغي أن تكون أولويتنا العاجلة هي التخفيف السريع من حدة التوتر. ولا ينبغي أن ننظر إلى الحالة الراهنة على أنها جولة مزمنة أخرى من المناوشات، وأن ننتظر الحالة حتى تهدأ. ولكن في الوقت نفسه، ينبغي لنا جميعا أن نكون واضحين بشأن الأسباب الجذرية للمشكلة، وهي احتلال إسرائيل غير المشروع للقدس الشرقية والأراضي الفلسطينية الأخرى.

لقد بدأ التصعيد الحالي في أعقاب دخول قوات الأمن الإسرائيلية إلى الحرم القدسي الشريف، والحظر الذي منع الفلسطينيين من دخول القدس القديمة لمدة يومين، مما تسبب بغضب كبير. ثم انتشر إلى غزة عندما فتح جنود إسرائيليون النار على متظاهرين وأودت الغارات الجوية الإسرائيلية مرة أخرى بحياة المدنيين. وبدأ التصاعد في الخسائر البشرية منذ ذلك الحين.

ونحن ندين بشدة الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية، الذي يؤدي إلى تأجيج نار الأزمة.

وغني عن القول إن القدس هي جوهر قضية فلسطين. والقدس مهمة للبشرية جمعاء. وينبغي أن تعامل المدينة المقدسة عند الإسلام واليهودية والمسيحية بأقصى قدر من الاحترام. إن توسيع المستوطنات غير القانوني والانتهاكات التي تستهدف الأماكن المقدسة والأنشطة الاستفزازية الأخرى الرامية إلى تقويض حالة وحرمة الحرم القدسي الشريف يجب أن توقف فورا ودون شروط. ونحن نعتبر الدور الأردني في رعاية الأماكن المقدسة في القدس هو دور حاسم للحفاظ على المكانة التاريخية للحرم القدسي الشريف باعتباره من المقدسات الإسلامية من جميع النواحي.

والحالة في غزة لا تزال مثيرة للقلق أيضا. وبالإضافة إلى ثماني سنوات من الحصار غير القانوني، فقد عانت غزة من ثلاث عمليات عسكرية إسرائيلية في السنوات الست الماضية. والظروف الإنسانية كارثية لدرجة أنه وفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فإن غزة قد تصبح غير صالحة للسكن في أقل من خمس سنوات إذا استمرت الاتجاهات الحالية. والأشخاص الذين يعيشون في يأس عظيم وانعدام أمن مهول لا يصدقون إمكانية التوصل إلى حل والتعايش السلمي. وليس بوسع المجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي في مواجهة تلك المأساة وأن يسمح باستمرار عيش مليوني شخص في عزلة من هذا القبيل. وعلى الرغم من أن الأولوية العاجلة هي معالجة الحالة الخطيرة والإحباط المتزايد في قطاع غزة، فلن تتمكن سوى الحلول الطويلة الأجل من تحويل مسار التيار فيما يتعلق بإعادة إعمارها. وفي هذا السياق، فإن رفع الحصار غير القانوني وجميع القيود المفروضة وفقا للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) أمر بالغ الأهمية.

إن الظلم التاريخي الواقع على الشعب الفلسطيني، وما يعزز ذلك الظلم من ممارسات غير قانونية إسرائيلية يومية على

أرض الواقع، يؤجج الكراهية والإقصاء والتطرف في المنطقة وخارجها. وما زال الفلسطينيون محرومين من الحق في الحياة الكريمة بكرامة واحترام وحرية. وكما أكد تقرير الأمين العام بحق فإن آمال الفلسطينيين في تحقيق السلام قد تبددت مرات كثيرة جدا.

ونحن جميعا نتفق على أن الوضع الراهن أمر غير مستدام. فاستمرار إسرائيل في احتلالها وممارساتها الأمر التي تتعارض مع القانون الدولي، يعرقل الجهود المبذولة لتحقيق السلام الدائم. وما زالت الأولوية الملحة تتمثل في الحاجة إلى إيجاد تسوية سياسية تفاوضية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين، وإنهاء أطول احتلال في التاريخ الحديث وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

وتم تأكيد قضية فلسطين العادلة مرة أخرى على نطاق عالمي في قرار الجمعية العامة (A/RES/69/320) الذي مهد السبيل إلى رفع العلم الفلسطيني في الأمم المتحدة. ومثل ذلك خطوة رمزية هامة نحو الاعتراف الكامل بفلسطين.

أما على الجانب الفلسطيني، فإن الحاجة إلى تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين تكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى. والدعم والتشجيع المستمرين من المجتمع الدولي أمر حيوي في هذا الصدد. ومتى أنشئت حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، مع مؤسسات قوية وشاملة للجميع، ينبغي أن تفرض سيطرتها على كامل الأرض الفلسطينية.

والحالة الراهنة هي الصورة القاتمة لما سيحصل إذا تبددت احتمالات الحل القائم على وجود دولتين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يجدد مشاركته من أجل إيجاد حل للمشكلة والاضطلاع بمسؤولياته. وهذا أمر طال انتظاره. ويتعين علينا تكثيف جهودنا لاعتماد قرار مجلس أمن يحدد إطارا زمنيا ويضع المعايير لمفاوضات السلام استنادا إلى الرؤية القائمة على تحقيق السلام بوجود دولتين. وينبغي للمجلس أن يضطلع بمسؤوليته الرئيسية فيما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين.

إن التزام تركيا بدعم حق الشعب الفلسطيني في الحياة الكريمة لن يتوقف أبدا. وسنؤيد الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للصراع، وإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة على حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لها.

واليوم، أود أن أركز ملاحظاتي على الحالة المنذرة بالخطر في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي تتطلب اهتمامنا العاجل. ومع ذلك، أود أن أقول بضع عبارات بشأن الأزمة السورية عبر حدودنا، التي خلفت دولة تعاني من جراح بالغة، مع خسائر في الأرواح زادت على ٠٠٠ ٣٥٠ وتشريد أكثر من ١٢ مليون شخص. ونشهد مع مرور كل يوم أن الأزمة السورية لا تزال عاملا رئيسيا لعدم استقرار كامل المنطقة وخارجها، ولا يزال هناك افتقار لاستجابة جماعية لمواجهة الأزمة.

ولا نزال نتحمل أكثر من نصيبنا العادل من عبء استمرار الدمار. ونشعر ببالغ القلق من الآثار الإنسانية والأمنية للأزمة، التي تشكل لنا تهديدا أمنيا وطنيا رئيسيا. وصب الفراغ الناشئ حاليا على حدودنا الجنوبية بسبب الفوضى في سوريا في خدمة أهداف الإرهابيين، الذين يستهدفون مواطنينا أيضا. وإضافة إلى ذلك، نواجه حاليا خطر موجة جديدة من اللاجئين ناجمة من أحدث هجوم يشنه النظام السوري على حلب، فضلا عن هجمات داعش. وليس من الممكن أو من العدل أن يتوقع من تركيا أو أي بلد مجاور آخر أن يواجه ذلك التحدي بمفرده.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يضع في الاعتبار أن الفظائع المستمرة والكارثة الإنسانية في سوريا لا يمكن مواجهتها إلا بمعالجة السبب الجذري للمشكلة: ألا وهو القمع العنيف للتطلعات الديمقراطية والمطالب المشروعة للسوريين. ولن تنتهي تلك المأساة ما لم يتمتع شعب سوريا بحكومة شرعية

تمثل إرادته حقا وتحظى بموافقته الكاملة. وفي ذلك الصدد، جهر الشعب السوري بالفعل برأيه. فهو لا يريد أن يعيش في ظل سلطة نظام شن حربا على شعبه.

ويلزم المجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يواجها الأزمة السورية باتخاذ إجراء قوي. وتأخر لفترة طويلة إنشاء استراتيجية شاملة ذات ركائز سياسية وأمنية وإنسانية وينبغي وضع هذه الاستراتيجية.

أولا، يلزمنا أن نلبي احتياجات ملايين السوريين من خلال تقاسم ذي مغزى للأعباء والمسؤوليات. فهذه كارثة يلزم معاملتها بهذه الصفة.

ثانيا، على المجتمع الدولي أن يعمل بشكل عاجل على توفير الأمان للسوريين في وطنهم بإنشاء مناطق آمنة في سوريا، خالية من القصف الجوي من جانب النظام والهجمات البرية على يد داعش. وبالتوازي مع تلك الجهود، علينا بذل كل ما في وسعنا لدحر التنظيمات الإرهابية، مثل داعش وجبهة النصرة وغيرها من المنظمات التي حددها مجلس الأمن، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الإرهاب ناتج ثانوي للأزمة في سوريا. وينبغي ألا يلحق تحدي مكافحة الإرهاب الضرر بالعناصر المعتدلة التي ستضطلع بدور بالغ الأهمية في مستقبل سوريا وينبغي ألا يؤدي إلى تأخير التوصل إلى حل سياسي.

ثالثا، علينا جميعا أن نعمل من أجل التوصل إلى حل يلبي المطالب والتطلعات المشروعة للشعب السوري ويضمن انتقالا حسن الإدارة ومنظما إلى تغيير سياسي استنادا إلى إعلان جنيف (S/2012/522، المرفق). ومن شأن العملية السياسية التي ينبغي أن نقوم بتنشيطها أن تؤدي إلى بناء سوريا الموحدة والديمقراطية وغير الطائفية والعلمانية والمتعددة الثقافات التي تتمتع بسلامة أراضيها.

وأود أن أختتم بياني بتجديد التأكيد على التزامنا القوي بتحقيق السلام والأمن في كامل المنطقة وعلى تضامننا الكامل مع الشعب الفلسطيني.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ الجميع بأن لدينا أكثر من عشرة متكلمين مدرجين في القائمة. ولذلك أود أن أذكر المتكلمين بأن لديهم فترة أقصاها خمس دقائق للإدلاء ببياناتهم. أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد منير (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر وزير خارجية إسبانيا ووزير خارجية فلسطين، السيد المالكي، فضلا عن الوزراء الآخرين على قدومهم لمخاطبة المجلس صباح هذا اليوم. كما نشكر نائب الأمين العام يان إلياسون على إحاطته الإعلامية.

إن الشرق الأوسط بأكمله في حالة اضطراب، وتزداد سوءا المواجهات في الأرض الفلسطينية المحتلة. فنحن نجلس على برميل بارود. وإن لم يكن ذلك يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، فإننا لا نعلم ما هو. فالقيود الإسرائيلية المفروضة على حريات الفلسطينيين وحقوقهم، والمضايقة على يد المستوطنين الإسرائيليين، والتوترات حول المواقع المقدسة، وآفاق السلام المظلمة دفعت الفلسطينيين إلى الخروج إلى الشوارع. وهناك كلام عن بداية الانتفاضة الثالثة.

وصباح هذا اليوم، كان نائب الأمين العام إلياسون واضحا في إحاطته الإعلامية. فالسبب وراء الأزمة الحالية هو أن الفلسطينيين لا يشعرون بأي أمل. ونتفق مع وزير الخارجية المالكي على أن الوضع الراهن لا يمكن قبوله. ونقدر زيارة الأمين العام إلى المنطقة. فقد قال في رام الله بالأمس،

> ”إن السبيل الوحيد لإنهاء أعمال العنف هو إحراز تقدم حقيقي ومرئي نحو التوصل إلى حل سياسي، بما في ذلك وضع حد للاحتلال وإقامة دولة فلسطينية“.

ونعتقد أن الوقت ينفد بسرعة، وأنه لا يمكن للمجلس أن يبقى متفرجا فيما يستمر تبدد الآمال. وبعقده جلستين طارئتين خلال الأسبوع الماضي، أظهر المجلس أنه يواصل الاهتمام التام بالمسألة، ولكن المطلوب المزيد من العمل. ونحن

ندعم مطالبة الفلسطينيين بالحماية الدولية. وتقدم الورقة عن الموضوع التي أطلع الأمين العام المجلس عليها بالأمس خيارات يلزم أن يناقشها المجلس بجدية. ولا يمكننا نحن، المجتمع الدولي، أن نسمح بالتجاهل الصارخ للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وبوسع المجلس أن يساعد في مسألتي الحماية والوضع النهائي على السواء. ومن الأمور الملحة والأساسية على السواء تحديد أطر زمنية ومعايير لجعل حل الدولتين واقعا. فذلك سيبعث على الأمل الذي يتوق إليه الشباب الفلسطينيون. فبإمكان الأمل وحده أن يرجع المنطقة عن حافة الهاوية. وقد وجد العلم الفلسطيني مكانه في الأمم المتحدة. ونأمل أن تقبل فلسطين قريبا بصفتها عضوا كامل العضوية أيضا.

ولا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا من خلال الحلول السياسية، وليس بالأساليب العنيفة واستخدام الذخيرة الحية ضد المدنيين العزل. والخوف فيما بين الفلسطينيين من تغيير مركز المواقع المقدسة في القدس خوف حقيقي ويلزم معالجته، ليس فقط بالأقوال ولكن بالأفعال. ويتحمل المجلس مسؤولية عن ضمان السلام والأمن في أكثر مناطق العالم اضطرابا. ويجب ألا ننسى إطلاقا المدنيين الفلسطينيين، الذين يعتبر كفاحهم من أجل تقرير المصير كفاحا أسطوريا ولكنه لا يزال لم يحقق أهدافه بعد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بوقدوم (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا العميق للرئاسة الإسبانية للمجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب، التي تتزامن مع التطورات المروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أشكر نائب الأمين العام إلياسون على إحاطته الإعلامية الصريحة للغاية.

وأود أن أعلن اتفاق الجزائر في الرأي مع الأغلبية الساحقة للمتكلمين الذين عبروا عن أنفسهم بوضوح شديد بشأن ما يجري في هذه اللحظة ذاتها في الشرق الأوسط، وعلى وجه الخصوص، في أرض فلسطين المحتلة. ومع أنه من غير الضروري أن اضيف إلى التفاصيل التي أوردها الوزير رياض المالكي في وقت سابق أو أسهب فيها، فإننا نشاطر مشاعره ونعيش هذه المشاعر. وأود أن أضيف أن الشعور بالغضب في بلدي كان هائلا بسبب الصور التي بثتها جميع وسائط الإعلام. ولا يزال الظلم والاعتداءات والجهل يقود سلوك من يظنون أنه لا توجد حدود – حتى فيما يتعلق بأقدس وأعز الأماكن، مثل الحرم الشريف.

وتبين التطورات الأخيرة والمأساوية ومعاناة الشعب الفلسطيني أن آفاق التوصل إلى تسوية سلمية آخذة في أن تصبح بعيدة المنال بصورة متزايدة. ولذلك السبب يؤكد بلدي مجددا بأقوى العبارات الممكنة على ما يلي.

أولا، إن جوهر قضية فلسطين والشرق الأوسط هو الاحتلال غير القانون للأراضي العربية. ومهما حصل وآيا كان الزاوية التي يرى بها المرء قضية الحالة في فلسطين، هناك مسألة أساسية واحدة ينبغي ألا تنساها أو تتجاهلها إطلاقا وهي: الاحتلال غير القانوني للأرض العربية. وما دمنا نحن – مجلس الأمن والمجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة – نتجاهل أو نهون من شأن تلك القضية، سيكون هناك المزيد من المعاناة والظلم والانتهاكات من جميع الأنواع التي ستقع أمام أعيننا.

من المروع إعطاء المستوطنين وغيرهم من المدنيين ما لا يزيد ولا يقل عن نوع من الترخيص بالقتل.

ثانيا، ما دام إيجاد حل للاحتلال غير الشرعي غير مطروح، والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، مع القدس الشريف عاصمة للدولة الفلسطينية، غير معترف بها، يجب على المجتمع الدولي حماية المدنيين الفلسطينيين، وفقا لجميع الاتفاقيات

الدولية ذات الصلة. وفي هذا الصدد، أرحب بالوثيقة الصادرة اليوم عن الأمين العام والتي تقدم أمثلة تاريخية، يكتسي العديد منها أهمية قصوى، ويمكن أن تكون بمثابة نموذج لحماية المدنيين.

ثالثا، تقع على عاتق المجتمع الدولي وفرادى الدول والمجموعة الرباعية ومجلس الأمن مسؤولية محددة. وتعد المناقشات مثل المناقشة التي جرت اليوم ضرورية، لكن يجب أن تكون مثمرة وتؤدي إلى اتخاذ تدابير عملية لنزع فتيل الأزمة، وتهيئة الظروف للخروج من المأزق الحالي. وليس هناك حاجز عال بما فيه الكفاية يمنع المظالم المشروعة للصغار والكبار على حد سواء. إن الممارسات الإسرائيلية ليست غير قانونية فحسب، بل خاطئة. وقبل شهر فقط، رفع العلم الفلسطيني على مبنى الأمم المتحدة. ومن مسؤوليتنا المشتركة جعل ذلك العلم يرفرف مجددا على أرضه، من خلال إقامة الدول الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسفير تونس.

السيد خياري (تونس): تحتفل المجموعة الدولية بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، لتستعرض ما حققته هذه المنظمة على مر السنين لفائدة شعوب العالم منذ أن انتشلت الإنسانية من مخالب حرب عالمية مدمرة. ولا يزال الشعب الفلسطيني الشقيق يرزح تحت وطأة الاحتلال منذ ما يزيد عن خمسين عاما، تعرضت خلالها أجيال وأجيال من الفلسطينيين بمن في ذلك الأطفال والشيوخ والنساء لشتى أنواع الانتهاكات والاعتداءات التي تمارسها عليهم سلطات الاحتلال، بعضها على مرآى ومسمع من المجتمع الدولي، ضاربة بعرض الحائط كل المواثيق والأعراف الدولية، ومتحدية جميع القرارات الأممية ذات الصلة.

وللأسف الشديد، تتوالى الأيام والأسابيع والأشهر والسنوات، والحال كما هو، بل يزداد سوءا يوما بعد يوم، في ظل تمادي القوة القائمة بالاحتلال في ممارساتها المتكررة على الفلسطينيين وعلى مقدساتهم في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، وفي توسيع أنشطتها الاستيطانية وفرض سياسة الأمر الواقع لتغيير الوضع القائم بالقوة، فضلا عن وضعها للعراقيل أمام كل المحاولات والمبادرات الهادفة إلى فتح أفق جدي لتحقيق السلام، وآخرها جهود الوساطة التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية سنة ٢٠١٣، وبداية سنة ٢٠١٤. وهذا نعرفه وندركه جميعا، ولا مجال للمزيد من مغالطة المجلس والمجموعة الدولية حول المسؤول الرئيسي عن تعطيل جهود السلام.

وفي نفس هذا الإطار، تندرج الممارسات غير القانونية وغير الأخلاقية التي تقوم بها سلطات الاحتلال من خلال إطلاقها العنان لقواتها والمستوطنين والمجموعات المتطرفة للاعتداء على مدينة القدس الشريف ومواطنيها، وتدنيس واستباحة المقدسات الإسلامية بالمدينة، وخاصة في المسجد الأقصى المبارك في خطوة تصعيدية خطيرة، تنم عن مخططات للسيطرة على المسجد، وتغيير الوضع التاريخي القائم به، وتنذر بالمزيد من الانفجار تتحمل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية عنه بشكل كامل.

إن وفد بلدي يعرب من جديد عن إدانته للاعتداءات على القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك، ويعتبر أن ذلك يعد استفزازا وعدوانا صارخا على مقدسات المسلمين ومشاعرهم، ويحذر في هذا الإطار مما يمكن أن ينجم عن هذه الاعتداءات والاستفزازات من تصاعد لمشاعر الكراهية الدينية، والعنف والتطرف بالمنطقة. كما يدين وفد بلدي بشدة التصعيد العسكري الخطير والاستخدام المتصاعد وغير المبرر للقوة من قبل قوات الاحتلال في مواجهة تحركات الشعب الفلسطيني المشروعة في الدفاع عن حقوقه وعن مقدساته. وقد بلغ هذا التصعيد حد الإعدامات الميدانية.

إن المجتمع الدولي وعلى رأسه مجلسكم الموقر، مدعوان اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى إحداث تغيير حقيقي في

التعامل مع القضية الفلسطينية، بما يتيح فرصا جدية وذات مصداقية للتوصل إلى حل سلمي وعادل وشامل وفق رؤية الدولتين ينصف الشعب الفلسطيني ويمكنه من استرداد حقوقه المشروعة. وإبقاء الوضع على ما هو عليه، يهدد بوقوع المزيد من التوترات والاضطرابات في المنطقة، التي لم تعد تحتمل المزيد من الصراعات والنزاعات. وتراكم مشاعر اليأس والإحباط والظلم والضيم، ستكون نتائجه وخيمة على الجميع. لذلك، يعتقد وفد بلدي بأنه لا خيار أمامنا لوضع حد للتوترات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي المنطقة، إلا من خلال وضع حد للاحتلال والاستيطان غير المسبوقين اللذين يمثلان أصل ومحور المشكلة. وفي السياق ذاته، أود تأكيد أهمية دور وجهود جميع الأطراف الدولية والإقليمية المعنية بالمساعدة والدفع في اتجاه المعالجة الجدية والعادلة لمجمل الجوانب المتصلة بالقضية الفلسطينية التي تقع في صلب عمل مجلس الأمن.

وأشيد في هذا الصدد، بالجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية الدولية، في شكلها الموسع، كما أثمن المساعي التي يقوم بها حاليا الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون، ووزير الخارجية الأمريكي السيد جون كيري في المنطقة، في إطار بحث سبل نزع فتيل الأزمة الراهنة.

وفي الختام، نعتقد بأنه قد آن الأوان للنظر في الخيارات الممكنة من أجل تأمين حماية الشعب الفلسطيني ومقدساته، ونعرب في هذا الصدد عن دعم تونس للطلب الذي وجهه الرئيس محمود عباس للأمم المتحدة لتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني وفقا للقوانين والأعراف الدولية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة في وقت تمر فيه الحالة في الشرق الأوسط، وخاصة في إسرائيل وفلسطين، بفترة خطيرة. وتذكر دورة العنف الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، ولا سيما القدس، كلا من الإسرائيليين والفلسطينيين بأن الاستفزازات المتبادلة والإجراءات الأحادية الجانب لن تحل المشكلة الإسرائيلية الفلسطينية. وقد تردد صدى تلك الحقيقة البسيطة والقوية داخل هذه القاعة لعقود من الزمن.

إن جمهورية كوريا تحث مرة أخرى جميع الأطراف على وضع حد لأعمال العنف، والعودة إلى طاولة المفاوضات من أجل التوصل إلى إطار ملائم لحل النزاع، يكمن حل الدولتين في صميمه. ويجب أن يشكل الحفاظ على الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في القدس، ووقف توسيع المستوطنات في الأراضي المحتلة، الخطوة الأولى في اتجاه تحقيق هذا الهدف. ويجب على قادة كل من إسرائيل وفلسطين ألا ينسوا بأن العنف والكراهية اليوم لا يدمران فقط حياهما الراهنة، ولكن يحرمان أيضا أطفالهم من أي أمل في تحقيق مستقبل سلمي. وتشكل العقود القليلة الماضية من العنف والتعصب، دليلا على ذلك الواقع المرير، وتزيد التهديدات الخطيرة اليوم للتطرف العنيف من احتمالات هذا المستقبل القاتم. إننا ندعو كلا الجانبين إلى التحلي بالمزيد من الشجاعة، وتحمل المزيد من المسؤولية.

إن جمهورية كوريا تقدر الجهود المناسبة من حيث التوقيت والعاجلة التي بذلها الأمين العام، وخاصة زيارته الأخيرة للمنطقة، لمنع التصعيد، واستعادة الأفق السياسي للسلام على المدى الطويل. ونتطلع أيضا إلى إعادة تكثيف المجموعة الرباعية جهودها. وينبغي استكشاف كل السبل الممكنة لتهيئة بيئة مواتية للحوار بين إسرائيل وفلسطين من أجل تحقيق السلام المستدام.

وبخصوص سورية، فإن جمهورية كوريا لا يزال يساورها قلق عميق إزاء الخسائر الفادحة وسط المدنيين فيما يدخل الصراع عامه الخامس. وينبغي على أصحاب المصلحة

الرئيسيين الجلوس فورا لمناقشة القاسم المشترك الذي عليهم البدء به. وفي هذا الصدد، تؤيد جمهورية كوريا تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها حالياً المبعوث الخاص دي ميستورا في السعي إلى إيجاد حل سياسي، وهو الخيار الوحيد الممكن.

ونحث أيضا بقوة جميع الأطراف ذات الصلة على العمل على تفادي وقوع خسائر في صفوف المدنيين وحدوث أزمات إنسانية والحد منها. تفيد التقارير بأن هناك ما يقرب من ٥٠٠٠٠ سوري آخر قد شردوا في أعقاب الهجمات العسكرية حول حلب. ويجب على المجتمع الدولي إيلاء اهتمام أكبر للأزمة الإنسانية غير المسبوقة المتعلقة باللاجئين والمشردين، والتعجيل باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمعالجةالمآسي الإنسانية ذات الصلة. إننا نعارض أية أعمال يقوم بها أي طرف تتسبب في إعاقة إيصال المساعدة الإنسانية، ونحث جميع الأطراف على التعاون الكامل مع الجهود الإنسانية للمجتمع الدولي.

ونعتقد أيضا أن السعي إلى تحقيق المساءلة المشروعة هو جزء من الحل المستدام. إن استخدام البراميل المتفجرة يشكل انتهاكا صريحا للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). ونرحب بإنشاء آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، ونحث على مساءلة جميع الأطراف المتورطة في استخدام غاز الكلور كسلاح.

وفيما يتعلق باليمن، فإن جمهورية كوريا ترحب ببيان الحكومة اليمنية في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، الذي أعربت فيه عن استعدادها للمشاركة في محادثات سلام مع المتمردين الحوثيين. كما ندعو جميع الأطراف إلى الاستفادة القصوى من هذه الفرصة للتوصل إلى سلام مستدام والدفاع عن أراضي اليمن ضد التهديد الإرهابي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

إننا نشهد تزايد ضعف الشرق الأوسط فيما تواجه المنطقة تحديات متعددة الجوانب من إرهاب وتطرف عنيف والحلقة المفرغة للعنف والتعصب. ولذلك آثار سلبية خطيرة على الاستقرار في المناطق الأخرى والعالم بأسره. وهذا أيضا يستدعي تعزيز دور مجلس الأمن لصون السلم والأمن في المنطقة. وستواصل جمهورية كوريا دعم مجلس الأمن في الاضطلاع بولايته.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد فيسكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. تؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق اليوم.

إن بلدي ملتزم بالحفاظ على موقف متوازن ومحايد بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط. ونحن على استعداد لإقامة علاقات مستقرة وبناءة مع كل من إسرائيل والدول العربية.

وفيما يتعلق بمسألة حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، تؤيد أوكرانيا مبدأ التعايش بين إسرائيل والدول العربية جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ونؤيد عملية السلام في الشرق الأوسط، ونعتقد أن السلام في المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا إذا قدمت تنازلات متبادلة قابلة للبقاء على طاولة المفاوضات. وللأسف، فنحن نشهد حاليا تدهور الحالة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، حيث يستمر تصاعد التوترات.

وتشعر أوكرانيا بقلق بالغ إزاء التدهور المستمر منذ فترة طويلة في الحالة في محيط المسجد الأقصى. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والاعتدال بشأن هذه المسألة. ونعتقد أن من المهم تجنب أي استفزازات يمكن أن تؤدي إلى مزيد من المواجهات في سياق إقليمي شديد التوتر. ومن المهم للطرفين أن يجدا الشجاعة لاحترام الأماكن المقدسة وفقا للمبادئ المحددة في الوثائق الدولية الأساسية، لا سيما وثائق اليونسكو، والاتفاقات التي تنظم وضع مجمع الحرم الشريف/جبل الهيكل.

ونحن نعتقد أن المفاوضات المباشرة بين الطرفين هي السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سلمي، وأن أي خطوات انفرادية لن تحل المشاكل الرئيسية التي تقف في طريق تحقيق تسوية سلمية. والنتيجة الاستراتيجية للمفاوضات المباشرة هي إيجاد دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، استنادا إلى تطلعات المجتمع الدولي إلى شرق أوسط مستقر وديمقراطي ويعمه الرخاء. تؤكد أوكرانيا من جديد موقفها بأن اتفاق السلام الإسرائيلي – الفلسطيني ينبغي أن يتم في إطار الوفاء غير المشروط من قبل طرفي النزاع بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان سابقا ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢.

وفيما يتعلق بالحالة في سورية، تؤكد أوكرانيا مجددا التزامها بالمبادئ العالمية والقواعد الأساسية للقانون الدولي، وتدعو إلى الاحترام الصارم لسلامة أراضي سورية وسيادتها. وتدين أوكرانيا بقوة استمرار العنف والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان في البلد. ونحن نرى أن الحكومة السورية تتحمل المسؤولية الكاملة عن الحالة الراهنة في البلد ومعاناة الشعب الناجمة عن الصراع الدموي. فالقتال بين قوات الحكومة والجماعات المسلحة من غير الدول والجماعات المدرجة في قوائم التنظيمات الإرهابية ما زال يفضي إلى الموت والإصابات وتشريد المدنيين وتدمير الممتلكات والهياكل الأساسية. وتواصل أطراف النزاع تجاهل التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين.

وتدعو أوكرانيا إلى الوقف الفوري لسفك الدماء وإلى زيادة استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية لتسوية النزاع. وفي إعرابها عن التضامن مع المجتمع الدولي بشأن الحاجة الماسة إلى القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام باعتباره تهديداً عالمياً، تعتقد أوكرانيا أن السلام والاستقرار المستدامين في المنطقة لا يمكن أن يتحققا إلا من خلال عملية سياسية بهدف إنشاء حكومة وحدة وطنية سورية واستعادة سيادة البلد وسلامته الإقليمية.

وتشعر أوكرانيا بالقلق من التحركات الروسية العدوانية الأخيرة في الشرق الأوسط، وبالتحديد في سورية. بينما يستخدم الكرملين شعار مواجهة الإرهاب الدولي كغطاء، فإنه يقوم مرة أخرى بتنفيذ سياسته المتمثلة في زرع عدم الاستقرار واستغلاله إلى جانب دعم الأنظمة غير الديمقراطية. وفي ضوء استمرار عدوان روسيا العسكري على أوكرانيا، الذي يأتي مصحوبا بدعم وتمويل مباشرين للإرهاب في منطقة دونباس الأوكرانية، فإن هدف موسكو المعلن المتمثل في مكافحة الإرهاب في سورية يبدو بصفة خاصة أنه خدعة. إن الهجمات التي تشنها القوات الجوية الروسية في سورية، التي أدت إلى قتل مدنيين دون أن تلحق أضرارا كبيرة بتنظيم الدولة، تثير شكوكا خطيرة حول قدرة روسيا على القيام بدور بناء في عملية تسوية الأزمة السورية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لممثل آيسلندا.

السيد هانيجان (آيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الإسبانية على عقد جلسة اليوم.

آيسلندا تنضم إلى الآخرين في الإعراب عن قلقها البالغ إزاء التصاعد الحالي للعنف في دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل. إن أعمال الإرهاب غير مقبولة في جميع الظروف.

وكما ذكر آنفاً، فإن أعمال العنف هذه لا تحدث في فراغ. وقد أبرز الأمين العام المساعد تايي – بروك زيريهون عددا من عناصر السياق الرئيسية في إحاطته إلى مجلس الأمن الأسبوع الماضي (S/PV.7536). ومن بينها، أشار إلى هدم المساكن الفلسطينية واستمرار المستوطنات الحالية، والبطش العسكري الإسرائيلي ضد المدنيين والحصار المفروض على

قطاع غزة. إن العقاب الجماعي للسكان الفلسطينيين ليس مجرد انتهاك للقانون الدولي فحسب، بل ومن الجلي أنه يؤدي إلى نتائج عكسية. لهذه التطورات الجارية على الأرض أهمية رئيسية في السياق الأوسع لهذا الصراع. فهي تضيف إلى التقويض الخطير لمسار السلام الوحيد الممكن – وهو الحل القائم على وجود دولتين.

نعم، هناك تحريض من كلا الجانبين، من خلال وسائط التواصل الاجتماعي، وفقا للأمين العام المساعد زيريهون. غير أن للتحريض أيضاً سياقه. فالتحريض جزء من العنف وييسره ويعطيه مصداقية السياق الأوسع لفقدان المنظور السياسي وتزايد اليأس بين السكان الفلسطينيين والخوف بين المدنيين الإسرائيليين. يتحمل القادة السياسيين من كلا الجانبين المسؤولية عن تشجيع ضبط النفس.

ومن المهم أن يستجيب المجلس لهذه الأزمة بسرعة وفعالية. يجب أن يتم وقف التصعيد، ووقف جميع أعمال العنف من كلا الجانبين. غير أن عدم الثقة الكبير القائم بين الطرفين يضع علامة استفهام كبيرة حول ما إذا كان وقف التصعيد ممكناً من دون مساعدة خارجية. وقد علق أحد أعضاء مجلس الأمن على نزوع كل جانب إلى تسليط الضوء على الأعمال الاستفزازية وأعمال العنف التي تصدر من الجانب الآخر، بينما يسعى إلى التقليل من أعماله.

والفرصة ضئيلة في ظل الوضع الراهن أن يرى الفلسطينيون القوات الإسرائيلية وهي تتصرف بشكل متوازن.

وعلى المجلس أن ينظر في سبل للمساعدة في بدء الطريق الطويل للعودة إلى نوع من الثقة المتبادلة بين الطرفين. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا ننسى الإمكانات الهائلة التي يتيحها إشراك المرأة في كل الجوانب. وأهمية إشراك المرأة في عمليات السلام قد أكد عليها هذا المجلس في وقت سابق من الشهر الحالي، لدى احتفاله بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) (انظر S/PV.7533). وعلى المدى القصير، يحتاج الفلسطينيون إلى الشعور بالأمن. وعلى مجلس الأمن أن ينظر في السبل الكفيلة بتحقيق ذلك. وينبغي أن تتولد لدى الفلسطينيين الثقة في وجود مسار سياسي يفضي إلى حل الدولتين في غضون فترة زمنية محددة. ويجب أن يشعر الإسرائيليون بالثقة في أن أمنهم لن يقوض. والبعد الديني يضاعف من إلحاح المسألة بعد أن أصبح أكثر حضوراً منذ أعمال العنف التي شهدها الأماكن المقدسة في القدس. ومن الأهمية الحيوية الحفاظ على الوضع القائم، لا بالأقوال فحسب ولكن بالأفعال أيضاً. وعلى مجلس الأمن أن يتأكد من عدم وجود أدنى شك لدى الطرفين إزاء أهمية ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد نكولوي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، يود وفدي أن يتقدم بخالص التهنئة للرئيس وبلاده على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونعرب أيضا عن التقدير للإحاطات الإعلامية الثاقبة التي استمعنا إليها هذا الصباح من مختلف الأشخاص، بما في ذلك البيانات التي أدلى بها ممثلا إسرائيل ودولة فلسطين، فضلاً عن نائب الأمين العام. ويرحب وفدي بالتركيز المستمر من جانب الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، على هذا الموضوع البالغ الأهمية. كما أود أن أعرب عن عميق تقديرنا للفرصة السانحة للدول الأعضاء لمناقشة هذه المسألة الملحة المتعلقة بالحالة في الشرق الأوسط، والتي تعقد في سياق العنف المتصاعد في المنطقة.

وبوتسوانا تولي أهمية كبيرة للمبدأ الأساسي لتقرير المصير بالنسبة للشعوب التي ترزح تحت الاحتلال الأجنبي. ولذلك، مازلنا نشعر ببالغ القلق لأنه على الرغم من الجهود المستمرة لمجلس الأمن، ما زالت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تنكر على الشعب الفلسطيني حقه الثابت في تقرير المصير والاستقلال. وبوتسوانا ما فتئت ترى أنه لا يوجد بديل عن

حل الدولتين، ما يعني التعايش بين إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب، كدولتين تتمتعان بالسيادة. تلك مسألة لا نغالي بالتشديد عليها دائماً.

وبوتسوانا تنضم إلى المجتمع الدولي في التنديد بالانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط، وخاصة في المصادمات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، التي ما زال الآلاف يفقدون حياتهم بسببها، في حين يترح الكثيرون عن ديارهم، ولا يملكون الوصول إلى الضروريات الأساسية للحياة ولا بارقة أمل لديهم في المستقبل. ونحن ندعو إلى وضع حد للحالة المروعة التي يكابدها المدنيون الأبرياء، ما أدى إلى لجوء الملايين منهم إلى البلدان المجاورة. والظروف المعيشية التي لا يزال الشعب الفلسطيني يتعرض لها مروعة ومهينة.

وفي إحاطته الإعلامية إلى مجلس الأمن في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، قال السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط:

> ”لقد ترك الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ندبة لا تمحى في شعوب المنطقة ومشهدها. واستمرت دوامة الإحباط والخوف والعنف مقوضة الاعتقاد بإيجاد مخرج من المأزق“ (S/PV.7521، صفحة. ٢)

وفي ضوء ذلك البيان للسيد ملادينوف، يود وفدي أن يحث طرفي التراع على العودة إلى طاولة المفاوضات واستئناف المحادثات التي طال انتظارها بروح التوافق والاحترام المتبادل، بغية التوصل إلى حل عادل ودائم ومقبول للطرفين. ومع ذلك، فإننا نحيط علماً ونرحب بالجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط ومجلس الأمن، وكل من لا يزال ملتزماً بعملية السلام على جهودهم الحثيثة من أجل إيجاد حل سلمي للتراع. ووفدي يرى أن تلك الجهود تتطلب الدعم الكامل من المجتمع الدولي.

ختاماً، أود أن أؤكد مجدداً دعم بوتسوانا القوي لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وما زال يحدونا الأمل في أن تصبح محنته ذات يوم في ذمة التاريخ. وينبغي أن يقدم كل من الإسرائيليين والفلسطينيين دليلاً على الإرادة والرغبة في تشكيل مستقبلهم ووضع حد لذلك التراع الذي طال أمده.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد بيريرا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أشارك المتكلمين الآخرين في الثناء على الرئيس لعقد هذه المناقشة الهامة.

ووفد سري لانكا يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز.

إن إيجاد حل عادل ودائم للحالة في الشرق الأوسط يمثل أولوية للمجتمع الدولي منذ عام ١٩٤٨. ومادامت قضية فلسطين لم تحل بعد، فلن يحقق الشرق الأوسط السلام المنشود أبداً. ولن يتسنى تحقيق حل عادل ودائم لقضية فلسطين ووضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني إلا من خلال مفاوضات وعملية سياسية تفضي إلى نتائج حقيقية وتجلب الأمل. وقد شجع المجتمع الدولي مراراً خطوات ملموسة وذات مصداقية، بما في ذلك تجميد بناء المستوطنات غير القانونية، بغية إطلاق مفاوضات ذات جدوى. ويجب أن يمتنع الطرفان عن اتخاذ الإجراءات الأحادية التي تقوض السلام في المنطقة. ولا بد من وضع حد في أقرب وقت ممكن للأنشطة الاستيطانية الجارية، التي تعتبر غير قانونية بموجب القانون الإنساني الدولي، الأمر الذي قد يمكن من تحقيق سلام مستدام. وعلى كل الأطراف أن تمتنع عن المواجهات، والتي تؤدي إلى دوامة من العنف. كما ينبغي للأطراف أن تلتزم بالاتفاقات القائمة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

والحصار المفروض على قطاع غزة يشكل عقبة أخرى أمام عملية السلام. ولا بد من رفع تلك القيود في إطار القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وذلك من شأنه أن يسهم إسهاماً كبيراً في النهوض الاقتصادي في غزة ورفاه السكان. ونلاحظ بقلق أن الأمم المتحدة تحاول جاهدة تزويد السواد الأعظم من سكان غزة بالحد الأدنى من الضروريات. وبعد مرور أكثر من عام على الدمار الواسع النطاق في قطاع غزة في العام الماضي، ما زالت آلاف الأسر تعيش في منازلها المتهدمة، مع اقتراب حلول فصل الشتاء. وحتى آب/أغسطس ٢٠١٥، لم يصرف سوى ثلث مبلغ ٤ بلايين دولار تعهد بها المجتمع الدولي في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ورصدت المنظمات غير الحكومية أن ما يصل إلى ٠٠٠ ١٠٠ فلسطيني ما زالوا مشردين ويعيشون في ظروف مزرية، ويواجهون صعوبات جمة من أجل الحصول على الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والصرف الصحي والخدمات الطبية.

وإننا نثني أيضاً على عمل وكالات الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لدورها الأساسي في خدمة الفلسطينيين في مناطق عملياتها. وتشمل تلك المناطق الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة. ومؤخراً، شهدت الأونروا أزمة مالية تأثرت بها العمليات في مئات المدارس التي تديرها الوكالة. ومن الأهمية بمكان تجنب مثل تلك الحالات في المستقبل، لأنها تؤدي إلى تفاقم الأوضاع الصعبة بالفعل التي يواجهها الأطفال الفلسطينيون، وقد تشجعهم، بالتالي، على الانخراط في أعمال العنف بدافع اليأس.

إن حالة المعتقلين الفلسطينيين، بما في ذلك النساء والأطفال، ما زالت تقلقنا بشدة. إذ يجري احتجازهم إدارياً دون اتهام أو محاكمة لمدة غير محددة. ولا يسمح بالاحتجاز الإداري بموجب القانون الدولي إلا في حالات استثنائية ولمدد قصيرة، ولكن لا يزال هو القاعدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، للأسف. والهجمات العشوائية ضد المدنيين إنما تغذي مشاعر اليأس وانعدام الأمن وتوسع الفجوة بين الطرفين. ولا بد أيضاً أن تحترم حاجة شعب إسرائيل إلى الأمن. ويمكن تشجيع مناخ مؤات للسلام إذا اتخذ كل طرف نهجاً يراعي شواغل الآخر. ونأمل أن تنخرط كل الأطراف بشكل بناء وصادق في إنهاء النزاع والتمكين للسلام الدائم.

والإرهاب الناشئ من منطقة الشرق الأوسط يمكن أن يشكل تهديداً خطيرا للأمن والاستقرار في العديد من البلدان. وفي عالمنا المترابط اليوم، من السهل للغاية أن ينشر عملاء التطرف أيديولوجياتهم عبر الحدود الوطنية. وفي هذا الصدد، فإن قضية فلسطين التي طال أمدها تمثل أحد العوامل الرئيسية لتجنيد الإرهابيين في المنطقة، وفي شتى أنحاء العالم أيضاً. كما ندعو إلى احترام سيادة سوريا ووحدة أراضيها، وهو أمر ضروري للحفاظ على السلام الشامل في الشرق الأوسط.

ختاماً، تود سري لانكا أن تؤكد مرة أخرى دعمها لطلب فلسطين الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

كما ندعم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، المتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في قيام الدولة وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): في البدء أتوجه بالتهنئة لمملكة إسبانيا، ولمعالي وزيرها للخارجية والتعاون خوسيه غارسيا مارغايو، على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأشكرهما على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى

بشأن مسألة الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين. ولا يفوتني أن أشكر السيد يان إلياسون، نائب الأمين العام، على إحاطته الإعلامية التي قدمها في مطلع هذه المناقشة.

يجتمع مجلسكم الموقر اليوم ليناقش بند جدول الأعمال الدوري بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ويأتي هذا الاجتماع في وقت تشهد المنطقة مستجدات ومنعطفات خطيرة في ظل انتهاك سلطات الاحتلال الإسرائيلي حرمة المسجد الأقصى الشريف وقدسيته، ومقتل العديد من الأبرياء. ولا مراء في أن هذه الأزمة قد تتفاقم ما لم تلتزم إسرائيل باتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، التي تنطبق على الأراضي العربية المحتلة كافة، بما فيها الأرض الفلسطينية المحتلة.

لقد أدت تلك المواجهات إلى إزهاق أرواح العديد من الفلسطينيين، عدا الإصابات التي شملت الكثيرين منهم، على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومملكة البحرين إزاء تلك الأحداث المدانة، تعرب عن استنكارها البالغ لاستمرار تلك الاعتداءات والخرق المتواصل للقوانين الدولية، والانتهاك الفاضح للقيم الأخلاقية والإنسانية كافة. إن مثل هذه الأعمال غير القانونية وغير الإنسانية من شأنها القضاء على كل فرص السلام المنشود، وتهيئة الأجواء المؤدية إلى مزيد من التوتر والعنف والتطرف والكراهية، التي لا تسهم في بناء العلاقات الإنسانية، ومد جسور الاحترام التي تدعو إليها جميع الأديان، ولا إلى بناء مجتمعات مسالمة تحفظ الكرامة والثقافة والتعايش السلمي.

ومما لا شك فيه أن إرهاب الشعب الفلسطيني من خلال إتباع العنف واستخدام القوة الغاشمة من جانب إسرائيل من شأنه الإضرار البالغ بعملية السلام، ووضع مزيد من العراقيل أمام أية تسوية سلمية، الأمر الذي يتطلب تدخلا دوليا سريعا لوقف العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وتوفير الحماية الكافية، ومنع انزلاق الأوضاع إلى مستويات أكثر ترديا وأشد خطورة على المنطقة بأسرها، والتمهيد لتهيئة الأجواء وجعلها ملائمة لاستئناف عملية المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، التي ينبغي أن تعالج الأمور وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمرجعيات المعترف بها والمتوافق عليها دوليا.

إن موقف مملكة البحرين الثابت فيما يتعلق بقضية فلسطين قائم على مرتكزات أساسية تتمثل في ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، واحترام المرجعيات الدولية ومبادرة السلام العربية، مع حل الدولتين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، ورفع الحصار الجائر وغير القانوني المفروض على قطاع غزة، الأمر الذي يستدعي تحقيقه قيام المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته في هذا الشأن لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني في القطاع. ولا شك أن التسوية السلمية لمشكلة الشرق الأوسط طريق ينبغي أن يقود إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري واستكمال الانسحاب الإسرائيلي من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة، وفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، وإيجاد حل عادل يضمن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مدنهم وقراهم، وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة.

وفي الختام، نهيب بمجلسكم الموقر مواصلة تكثيف الجهود الدؤوبة المقدرة لدعم الشعب الفلسطيني الشقيق وتحقيق طموحاته وتطلعاته في بلوغ حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد ليون غونثاليث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ولا تزال الحالة في منطقة الشرق الأوسط مصدر قلق عميقا للمجتمع الدولي. فبعد عام واحد من أحدث هجوم لإسرائيل على قطاع غزة، الذي أودى بحياة أكثر من ٢ ٠٠٠ فلسطيني، من بينهم على الأقل ٢٩٩ امرأة و ٥٥٦ طفلا، وغمر تلك الأرض بالرعب والموقت والدمار الشامل، لا يزال الشعب الفلسطيني يقع ضحية لأعمال العدوان التي ترتكبها إسرائيل، وهي تواصل احتلال أرضه وقتل أطفاله وتدمير وطنه وتمزيق حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير.

وبالرغم من المناقشات المفتوحة الدورية في مجلس الأمن، التي أبدت تأييدا كاسحا للقضية الفلسطينية، فإن المجلس عجز للأسف عن اتخاذ قرار واحد يطالب إسرائيل بوضع حد فورا لاحتلالها العسكري للأراضي الفلسطينية والعربية؛ قرار يرفع الحصار المفروض على قطاع غزة؛ قرار يوقف بناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية وبناء وتوسيع الجدار العازل في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ قرار يخضع إسرائيل للمساءلة عن جرائم الحرب التي ارتكبتها وعن عقابها الجماعي للشعب الفلسطيني. ولا يمكن أن نسمح باستمرار القضية الفلسطينية بدون إيجاد حل عادل.

وعلى هذا الجهاز أن يفي بالتزامه نحو تشجيع التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات تضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية؛ والتعايش السلمي لدولتين مستقلتين؛ وانشاء دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة ولديها مقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشرقية وفي إطار حدود ما قبل عام ١٩٦٧؛ إلى جانب التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

ونحن على اقتناع بأن حل هذا النزاع الذي طال أمده يمكن أن يسهم في الحد من التوترات الحالية في الشرق الأوسط.

ومرة أخرى يؤكد وفد بلدي مجددا في هذه القاعة على إدانته القوية لحملة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وإدانته لجميع التدابير والسياسات والممارسات المرتبطة بتلك الحملة، التي تشمل، إضافة إلى بناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية والجدار، تدمير ومصادرة الأرض والممتلكات الفلسطينية، والتشريد القسري لمئات الآلاف من الأسر الفلسطينية ونقل المستوطنين إلى داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، ضمن انتهاكات أخرى للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة. كما يدين وفد بلدي أعمال العنف والاستفزازات والتحريض على الكراهية والإرهاب الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون، وعمليات الاحتجاز التعسفية والزج الجماعي في السجون، وهو يطالب بأن تتوقف هذه الممارسات بصورة نهائية.

تؤكد كوبا مجددا دعمها الكامل لقبول فلسطين عضوا كامل العضوية في هذه المنظمة.

لم تتحقق الكثير من التعهدات التي قطعت لإعادة إعمار قطاع غزة في أعقاب القصف المروع والتدمير واسع النطاق الذي ارتكبته إسرائيل في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤. وندعو جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزاماتهم والعمل على إعادة بناء تلك المنطقة المدمرة.

لن يتسنى تحقيق السلام في سورية إلا من خلال احترام حق الشعب في تقرير مصيره. والحل السياسي عن طريق الحوار والتفاوض هو البديل الوحيد للنزاع في سورية. وأي شخص يؤجج الصراع من الخارج بهدف معلن يتمثل في تغيير النظام يتحمل المسؤولية عن الآلاف من الخسائر في صفوف المدنيين والتي تصاعدت خلال أربع سنوات من القتال. ونود أن نشدد مرة أخرى على جزعنا حيال الخسائر في الأرواح البريئة نتيجة

للتراع في سورية، وأن ندين مرة أخرى كل أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين هناك. لكن دعوى حماية الأرواح البشرية ومكافحة العناصر المتطرفة لا يمكن أن تكون ذريعة للتدخل الأجنبي. ولذلك ندعو إلى انسحاب أي وجود أجنبي في سورية دون موافقة الحكومة السورية والتنسيق المناسب مع سلطاها. وينبغي للأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، الحث على الوقف الفوري لإطلاق النار كخطوة أولية قبل الحوار والمفاوضات، وعدم تعزيز المبادرات التي تشجع على المزيد من التوترات والتي لم تحقق بعد أي نتائج ملموسة.

اعتمد قادة العالم مؤخرا الخطة الجديدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ للسنوات الـ ١٥ القادمة (قرار الجمعية العامة ٧٠/١). تبدأ الآن أصعب مرحلة والتي ستتطلب موارد مالية وبشرية كبيرة للتنفيذ. لا يحق لنا أن نضحي بالأجيال الحالية والمقبلة لويلات الحرب والدمار الذي تتسبب فيه، بغض النظر عن مكان وقوعها. ولمجلس الأمن دور حاسم يضطلع به في مساعدة جميع شعوب الشرق الأوسط على تحقيق تطلعاها نحو الرفاه والسلام والتنمية التي تستحقها. ولا بد أن يكون أعضاؤه دعاة للحلول السلمية، دون تدخل أجنبي، الأمر الذي من شأنه الحفاظ على سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، ويسهم إسهاما حاسما في الحفاظ على حياة السكان المتضررين من الصراعات في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل زمبابوي.

السيد نتونغا (زمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الإسبانية للمجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة، وعلى إيلاء هذه المسألة الأهمية التي تستحقها. وأود أيضا أن أشكر نائب الأمين العام، السيد يان إلياسون، على إحاطته الإعلامية الثاقبة، والوزراء الذين شاركوا في المناقشة على مقترحاهم البناءة.

تؤيد زمبابوي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء أعمال العنف في الأماكن المقدسة وحولها وأي محاولة لتغيير الوضع القائم في القدس الشرقية. يجب الحفاظ على إمكانية الوصول إلى الحرم القدسي الشريف وغيره من الأماكن المقدسة في إطار ترتيبات الوضع القائم. إن الأحداث المأساوية الأخيرة هي تذكرة صارخة بمحنة الشعب الفلسطيني، بسبب حرمانه المنهجي من حقه في تقرير المصير. ونرحب بإصرار الرئيس وأعضاء المجلس الآخرين على ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة لوقف العنف. وعلاوة على ذلك، وكما أشارت بعض الوفود الأخرى، فإن هذا ليس صراعا بين قوتين متساويتين. لهذا يتعين على المجلس اتخاذ التدابير المناسبة لكفالة حماية المدنيين الفلسطينيين.

إن أعمال العنف الحالية هي نتيجة مباشرة لتبدد الأمل واليأس إزاء الآفاق القاتمة للحل القائم على وجود دولتين، الذي يوفر رغم ذلك أفضل الفرص للسلام. لا يمكن كفالة أمن إسرائيل باستخدام القوة المفرطة لإنزال عقاب جماعي على المدنيين الفلسطينيين العزل. إن تصاعد العنف يغذي التطرف والإرهاب. والحالة تتطلب من مجلس الأمن أن يتصرف بحزم لوقف هذه الانتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويتحمل مجلس الأمن شطرا من اللوم عن الاحتلال الأطول في التاريخ المعاصر. فلم تتخذ أي تدابير لوقف العدوان ضد الشعب الفلسطيني، وشجع ذلك السلطة القائمة بالاحتلال على التصرف مع الإفلات من العقاب في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. يجب على المجلس حماية السكان في الأراضي المحتلة. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى تقرير الأمين العام عن سبل الاستجابة لطلب الرئيس عباس للحصول على الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وفقا للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة.

إن الحالة المتدهورة في الأراضي المحتلة تجعل إعادة إطلاق العملية السياسية ووضع حد للمأزق الحالي واستعادة الآمال في التوصل إلى الحل القائم على وجود الدولتين أكثر إلحاحا. ونرحب بالمبادرات الأخيرة التي اتخذتها المجموعة الرباعية الموسعة لإحياء عملية السلام، ومن جانب بعض أعضاء مجلس الأمن. وينبغي للمجلس أن يتحمل مسؤولياته وأن يهيئ الظروف المواتية للمفاوضات من خلال إشراك طرفي النزاع والشركاء الدوليين الآخرين في مناقشات حول إطار زمني لبدء المفاوضات. ونود أن نشدد على أهمية إنقاذ الحل القائم على وجود دولتين، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والحاجة إلى تحقيق السلام العادل والشامل لفلسطين. وتعرب زمبابوي مجددا عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني وتدعم تحقيقه لتطلعاته الوطنية المشروعة وحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير والحرية في دولة فلسطين مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية تعيش جنبا إلى جنب في سلام ووئام مع دولة إسرائيل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لقد طلبت ممثلة إسرائيل الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأوافق على طلبها. لكنني أود أن أذكر جميع الوفود غير الأعضاء في المجلس أنه لا يجوز لها الإدلاء إلا ببيان إضافي واحد فقط.

السيدة ميتزاد (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): إن إسرائيل لا يمكن أن تظل صامتة في مواجهة الإدعاءات المتهورة والتحريضية التي ساقها ضد بلدي في وقت سابق اليوم عدد من الوفود. فلقد اندهشت أثناء جلوسي هنا اليوم في المجلس لسماع أن العديد من البلدان العربية ما زالت تصر على أن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني في صميم المشاكل في الشرق الأوسط. وهم يقولون ذلك بينما يتعرض الآلاف من إخوانهم للقتل على يد النظام السوري والذبح والإعدام على يد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أو الترويع على يد حزب الله وجبهة النصرة أو أنصار بيت المقدس.

وأنتقل إلى لبنان، أجد من المدهش أن ممثل بلد أخفق طوال عامين الآن في انتخاب رئيس يتجرأ على انتقاد رئيس وزراء بلد ديمقراطي. ينبغي ألا يغيب عن بالنا أنه في لبنان جماعة إرهابية تساعد نظام الأسد في ذبح المدنيين هي جزء من الحكومة، نصف مجلس الوزراء في الواقع.

وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، قمة الجرأة أن ينتقد ممثل بلد ينفذ بشكل روتيني عمليات الإعدام بقطع الرأس علنا، بمن في ذلك المراهقين، التدابير التي تتخذها إسرائيل للدفاع عن نفسها.

ومن المقرر قطع رأس شاب سعودي متظاهر يبلغ من العمر ١٧ عاما، يدعى علي محمد النمر، بسبب تشجيعه للاحتجاجات أثناء الربيع العربي. وهذا بلد يشارك في عمليات قصف عشوائي وشن الهجمات على كل ما يتحرك على الأرض. وفي الآونة الأخيرة قتل ما لا يقل عن ٧٠ مدنيا جراء قصف حفل زفاف في اليمن. ولعل من المناسب القول أنه ينبغي ألا تثير البلدان التي تشارك في عمليات القصف العشوائي للأبرياء مسألة جرائم الحرب.

لقد استمعنا في وقت سابق إلى ممثل إحدى الدول التي تندرج ضمن أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في العالم، فنزويلا، وهو يتهم إسرائيل بانتهاك حقوق الإنسان. ولا تزال تلك الديمقراطية الجيفرسونية المزعومة تحرم مواطنيها من حقوقهم الديمقراطية بقمع وسجن أعضاء المعارضة. وهنا في هذا المجلس، ينعم القادة الفنزويليون بحرية التعبير الكاملة، ولكن لا ينطبق الأمر نفسه على قواعدهم الانتخابية هناك في الوطن. ولا يمكننا الرد على اتهامات فنزويلا وادعاءاتها فيما يتعلق بنظرية المؤامرة بصورة موجزة عبر ممارسة حق الرد فحسب.

ومن المؤسف أن تصدر اتهامات باطلة كهذه من أحد الأعضاء الـ ١٥ الممثلين في المجلس.

وبالنسبة للفلسطينيين، فإن من المؤسف أنهم ما زالوا يكررون الاتهامات الباطلة نفسها، في حين يواصلون انتهاك بروتوكول مجلس الأمن بمقاطعتهم للكلمة التي ألقاها الممثل الإسرائيلي. ومن المثير للاهتمام أن ذلك لم يكن مثيرا لدهشة أحد. ولم يجب المراقب الفلسطيني عن سؤال واحد جوهري هو: لماذا يرفض الفلسطينيون التفاوض؟ وما فتئنا نردُّ المرة تلوى الأخرى على اتهاماتهم الباطلة وأكاذيبهم الخبيثة، بما في ذلك في خطابنا هذا الصباح، ولا أود أن أضيع وقت المجلس بمناقشتهم مرة أخرى. فقد تقدمنا بعرض آخر هنا في المجلس للرئيس عباس بشأن مناقشة السلام هنا في الأمم المتحدة أو في رام الله أو في مدينة القدس أو في أي مكان آخر.

وإلى أولئك الذين أمضوا الجلسة كلها في الاستماع إلى هذا التحريض المقيت، فإنني أود أن أكرر ما قاله الممثل الدائم لإسرائيل: ”يسعى شعب إسرائيل شأنه شأن الشعوب الأخرى في كل مكان، إلى العيش في سلام وإلى تحقيق الرفاه لأطفالهم“ وعلى الرغم من صعوبة الظروف التي يواجهها البلد، فما زلنا واثقين من الوعد الذي يبشّر به مستقبل إسرائيل. وندعو الفلسطينيين إلى الانضمام إلينا على طريق السلام والمصالحة. ويمكننا معا بناء مستقبل أفضل لكلا شعبينا. وكما قلنا صباح هذا اليوم، فإننا نتطلع إلى تحقيق السلام ونحن ملتزمون بالوضع القائم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٠.